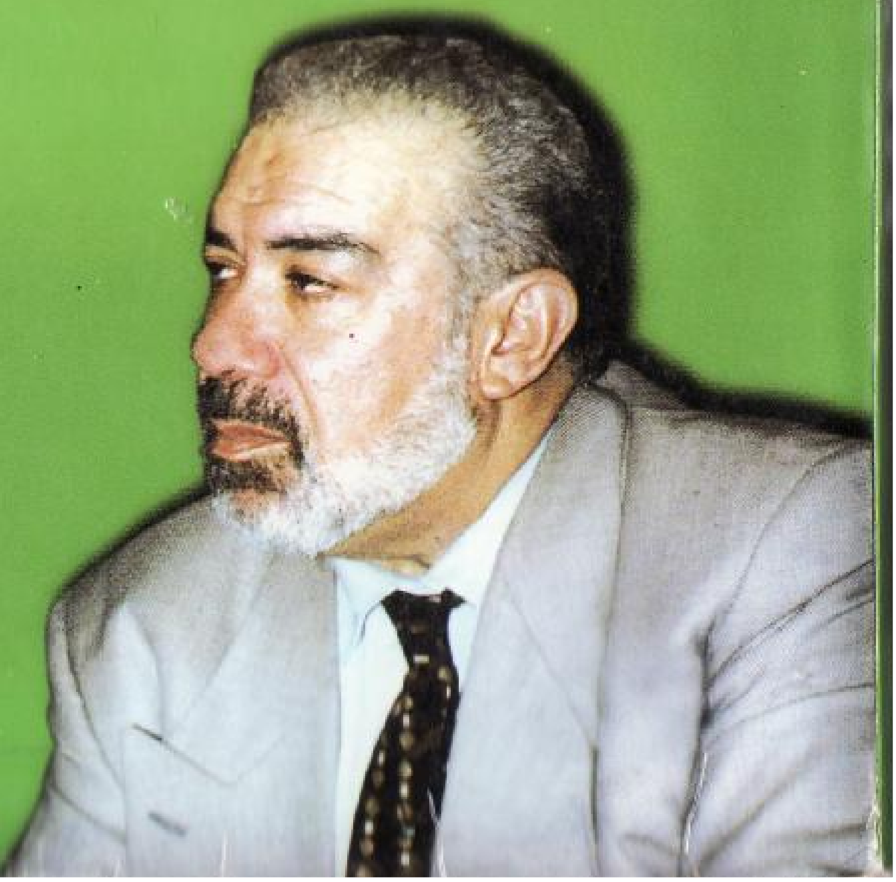
محفوظ نحناح



الجزائر المنشودة

المعادلة المفقودة ... الإسلام، الوطنية، الديمقراطية



محفوظ نحناح

الجزائر المنشودة

المعادلة المفقودة..الإسلام، الوطنية، الديمقراطية

شكر وتنويه

نظـرا لكـون المجـال لا يسـع لذكـر كـل المراجـع والكتابات التي ساهمت بشكل أو بآخر في بلورة وصقل بعض الأفكار الواردة في هذا الكتاب، فإنني أريد أن أنوه على الخصوص بكتابات الشيخ "محمد الغزالي" رحمة الله عليه، وكتابات الدكتور "يوسف القرضاوي" أطال الله عمره، وكتابات بعض المفكّرين الغربيين وأذكر منهم "صامويل هنتنغتن" و "بول كندي" و "دانيال كولار" وغيرهم. دون أن أنسى الفوائد الجمّة المستقاة من إصدارات مركز دراسات الوحدة العربية، وإصدارات مركز دراسات المستقبل الإسلامي والمعهد العالمي للفكر الإسلامي ونادي روما وغيرها.

الإهداء

مع الانشغالات الكثيرة وسط الفتنة التي أصابت شعبنا ووطننا ودولتنا، آليت على نفسي أن أتقدم للعقل الرصين بهذه الباقة من الأفكار التي طالما ضغطت بكلكلها على صدور المنافحين من كل موقع فهي إلى..

حماة الإسلام من التشوه

وحماة الأمة من كل أشكال "المافيا"

وحماة الشعب من التجزؤ

وحماة الوطن من التفتت

وحماة الدولة من الانهيار

وحماة الاستقلال من الاغتصاب

وحماة الإنسان من الضياع والذل والإرهاب

وحماة العربية من الضرائر

وحماة الديمقراطية من الزيف والمصادرة

وحماة الدعوة من الدجالين والسماسرة

وحماة الاجتهاد من التقليد والتعصب

وحماة الاعتدال من الغلو والتطرف

وحماة الثقافة من التبعية

وحماة الرأي من القمع

وحماة الكلمة من الخيانة

وحماة الانفتاح من الانسلاخ والسقوط

وحماة الدستور من الكيل بمكيالين

وحماة القانون من التلاعب

وحماة الانتخابات من التزوير

وحماة الذاكرة من النسيان

وحماة السلم من الاغتيال

وحماة الأسرة من الانحلال

وحماة الجزائر من "الجزائرية" الملغمة

.. إليهم وإلى كل مرابط على ثغر الثوابت أهدي هذا العمل الذي أرجو أن يهدي إلي كل من اطلع عليه عيوبي، ويسعى معنا نحو الجزائر المنشودة.

محفوظ نحناح

محتويات الكتاب

مقدمة

منذ بدء التاريخ تقطع كل يوم مياه كثيرة رحلتها في مجاري وديان العالم و أنهاره، تنطلق من منابعها لتنساب مرقرقة في هدوء وسط السهول المنبسطة و المروج الواسعة، تتباطأ حركتها حتى تكاد تتوقف عندما يمتد مجراها مستقيما واسعا، لكنها سرعان ما تندفع عندما تصادف المنعطفات الحادة أو المعابر المختنقة و الممرات الضيقة، وتصبح بعد ذلك شلالا هادرا عند المهاوي والوهاد العميقة، لتصل في النهاية إلى مصبها على شاطئ البحر الكبير الواسع، أما في مواسم تهاطل المطر الكثيف فقد تتحول أحيانا إلى غيث فياض عامر بالخير و الخصب و النماء لأطراف الوادي وضفافه، أو تتحول أحيانا أخرى سيلا جارفا وطوفانا مدمرا يأتي في طريقه على الأخضر و اليابس جميعا. وربما انحسرت وركدت كالمستنقع الآسن في أزمة القحط و الجدب.

وأحسب أن حركة الشعوب والأمم في نهر التاريخ الإنساني تشبه إلى حد ما حركة المياه في أنهارها. فقد تمر على شعب من الشعوب سنون طويلة وهو يعيش في دعة و سكون ورتابة كمياه النهر حين تجري في السهل الواسع المنبسط، ثم يحدث أن تنتابه الأزمات والتشنجات فتتسارع وتيرة حياته وتضطرب وتتدافع بداخله القوى وتصطدم الرؤى وتتصارع الإرادات مثلما تتسارع مياه النهر و تضطرب وتثور مندفعة عند المضايق و المنعطفات، وربما وصلت حدة الأزمة و ضغط الانسداد إلى درجة الانفجار والقفز في الفراغ نحو المجهول تماما كمياه النهر المتساقطة في الشلالات العميقة والمنحدرات السحيقة. ويحدث أن ينتاب ذاك الشعب أو تلك الأمة، نوبة من نوبات طغيان القوة العارمة أو فورة من فورات التسامي و العطاء فيندفع متجاوزا حدوده وربوعه

ويغمر قسما صغيرا أو كبيرا من العالم غازيا محتلا أو مستعمرا باطشا أو فاتحا مبشرا أو باحثا مستكشفا أو تاجرا مسالما... مثله في ذلك مثل مياه النهر عندما تفيض فتخصب ما جاورها من أرض أو تغرقها، وربما مرت بـذات الشعب أو الأمة أزمان يسكن فيها و يهمد و يستكين كخمود النهر في زمن الجفاف والقحط. لكنها - الشعوب و الأمم - تصل في النهاية إلى مصيرها مثلما تصل مياه النهر إلى مصبّها على شاطئ البحر.

وما أحسب أن تاريخنا كان شذوذا أو استثناء أو خروجا عن المعهود من تواريخ الأمم. فخلال آلاف السنين الماضية مرت علينا حقب من الهدوء والسكينة و السلام كثيرة، تخللتها أزمات و فتن كثيرة هي الأخرى. عشنا لحظات كنا فيها صنّاع التاريخ و سادته، مثلما عشنا لحظات أخرى على الهامش وربما خارج التاريخ تماما. قاومنا غزاة أقوياء ورددناهم على أعقابهم خائبين، وقهرنا غزاة آخرون و استعمرونا حقبا ليست قصيرة. أسسنا دولا عظيمة مهابة، مثلما أقمنا دويلات متناحرة متقاتلة تستعين بأعدائها على بعضها البعض عندما نسي بعض الحاكمين من أجدادنا أن المرء ينتصر بأخيه ولأخيه، لكن لا يمكنه أبدا أن ينتصر على أخيه. بلغنا قمم المجد والثراء والقوة عندما تربعنا طيلة قرنين من الزمان على مرتبة القوة العالمية الكبرى، وبلغنا كذلك قعر الهوان و الضعف طيلة قرون أخرى. قبعنا في ظلمات جهل فاضح و تخلف مخجل. و توالت علينا الأيام كما توالت على غيرنا، و الأيام دول كما يقولون، كانت الأزمات و الفتن فيها اختناقات ومنعطفات خطيرة ومؤذية لكنها لم تمثل إلا فترات قصيرة ما تلبث أن تمضي وتنقضي وتطوى،والأمم الطموحة تتعلم من أخطائها ومن أخطاء غيرها، و تعتبر من انتكاساتها وآلامها، وتكبر الأمم بقدر ما تكبر المحن التي تواجهها و الصعاب التي تعترضها فعلى قدر أهل العزم تأتي العزائم و بحجم التحدي تكون الاستجابة. ولا وجود للأوضاع الثابتة النهائية

التي لا تتغير، أو للأزمات التي لا حل لها ولا سبيل للخروج منها، والتاريخ خير شاهد على ذلك، فقد عرف أسلافنا مواقف مشابهة أو ربما أشد تعقيدا و تأزما مما نعيش الآن، و لم يكن قرن و ثلاثون سنة من الاستعمار أخطرها ولا أطولها . و كذلك عرفت شعوب كثيرة فتنا حالكة وعاشت حقبا مظلمة ، وحتى لا نمضي بعيدا نذكر بعض الأمثلة والنماذج من قرننا هذا الذي أوشك على الانقضاء. خرجت روسيا من مآسي حرب أهلية طاحنة و أهوال حرب عالمية رهيبة لتتحول في بضع سنين من دولة إقطاعية متخلفة إلى إحدى القوتين العظيمتين في هذا العالم، ومثلها نهضت ألمانيا واليابان من تحت ركام الهزيمة والدمار الذي لحق بهما في الحرب العالمية الثانية لتصعدا قمة التطور التكنولوجي و التقدم الاقتصادي. وهذه كوريا الجنوبية نموذج للبلدان النامية أو بلاد العالم الثالث كما يسمونها، خرجت من ربقة الاستعمار و التدخل الخارجي و أتون حرب أهلية مدمرة لتصبح قوة اقتصادية متوثبة لها مكانتها في دنيا الأقوياء. وأمثلة أخرى كثيرة ليس هذا مكان تعدادها.

أزمتنا إذ ليست لعنة أبدية نازلة على رؤوسنا من السماء و لا نقمة سرمدية خرجت تطاردنا من أعماق الأرض، بل سنّة ربانية جرت على غيرنا من الخلق ﴿ **سنة ا لله التي خلت من قبل و لن تجد لسنة ا لله تبديلا** ﴾ وعلّة سبقنا للابتلاء بها غيرنا من الأمم ﴿ **خلق الموت والحياة ليبلوكم آيكم أحسن عملا** ﴾. فلماذا لا نحاول أن نجعل منها بداية لنهضة شاملة تنهي صلتنا بالتخلف و التبعية، وانطلاقة لانتفاضة عارمة تقطع ارتباطنا بالضعف والفقر؟؟. لماذا لا يكون هذا الضيق الخانق المشتّد بشير الفرج القريب، ولا يكون هذا الظلام الحالك دلالة الفجر القادم ؟؟. ليس هذا مطلبا سهلا أو يسيرا بكل تأكيد، لكنه ليس محالا ولا معجزا كذلك، يستدعي منا بلوغه كثيرا من الجهد والعمل و

شيئا غير قليل من الشجاعة ونكران الذات، دون أن تغيب عن القلوب نفحات الإيمان و نسمات الأمل.

ooo

أزعم أن غياب الوعي بالأزمة وأسبابها وخلفياتها وأبعادها، سبب أصيل من أسباب نشأتها و عامل خطير من عوامل ديمومتها. ونعني بغياب الوعي تلك الحالة النفسية / الاجتماعية التي تنتشر داخل المجتمع عندما تنتفي الرغبة في فهم ما يجرى أو تغيب القدرة على ذلك، و ربما يصل الأمر إلى درجة عدم الشعور بما يحدث، فتنتشر الفردية و الأنانية و السلبية على مستوى الأشخاص. وتستشري روح الفرار من المسئولية و التخلي عن أداء الواجبات الاجتماعية، و تسود عند ذلك الذهنية القدرية مجسّدة في الارتكان إلى "المكتوب" بوجهه السلبي الإرجائي المتواكل، فتتلاشى الإرادة و تختفي المبادرة إلى الحدّ الذي ينعدم فيه الفعل بكل بساطة، أويختصر في مجموعة من ردود الفعل الآنية الباهتة، ليدخل المجتمع بعدها في نوع من الغيبوبة الجماعية تشبه حالة الشخص الفاقد وعيه، ونصبح أمام صورة مأساوية لاستقالة مجتمع بأكمله من أداء دوره و وظيفته وجلوسه مذهولا يتلقى أحكام القدر في سكون واستكانة.

إن التغيير عملية فكرية نفسية بالأساس ﴿ **إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم** ﴾ فلن تجدي كل قوانين الأرض نفعا ولن تفلح كل تشريعات العالم و تنظيماته في أن تغير حال أناس تحجّرت عقولهم وتكلست أفكارهم وجمدوا على ما وجدوا عليه آبائهم، و قصرت رؤاهم عن التطلع نحو المستقبل. واستعادة الوعي الجماعي هي الخطوة الأولى على الطريق الصحيح

لتجاوز الأزمة و الخروج منها، و عودة الوعي هذه لا يمكن أن تكون إلا بقراءة واعية للحاضر و استشراف متبصّر للمستقبل، لا تستثني من ذلك فكرة أو فترة أو تجربة. وعودة الوعي هذه تقتضي ثورة في العقليات والذهنيات والأفكار تكسر التقاليد المتحجرة وتحطم القيود المفروضة على العقل و الفكر أيا كان نوعها أو مصدرها. قراءة مجتهدة تجدّد النظر في تنزيل الثوابت و المسلمات على الواقع، مستفيدة من إشراقات الماضي الذي لا يصح النظر إليه إلا بقدر الحاجة للنظر في المرآة العاكسة و اعتماد رؤية مبنية على قواعد نظر سليمة تمكن من دخول المجهول ببصيرة نافذة.

أول مراتب الوعي وعينا بذاتنا، بالمكونات الأساسية لهويتنا و شخصيتنا الوطنية، الوعي بأزمتنا و بكل أسبابها وأبعادها وتداعياتها، الوعي بمزايانا دون غرور أو استكبار و الوعي بعيوبنا دون نقص أو إحباط، الوعي بتطلعاتنا وانتكاساتنا، بآمالنا وآلامنا واضحة صريحة دون خوف أوخجل.

و الوعي بالآخر، لنعرفه و نتعرف عليه، لنميّز الصديق من العدو، لنعرف نقاط ضعفه بلا تهوين و نقاط قوته بلا تهويل. ونعرف ماذا يريد منا وكيف ينظر إلينا وماذا يمكنه أن يقدم لنا أويأخذ منا. وعي العصر الذي نعيش، وعي يعرفنا بالتحولات و التطورات الحاصلة ، وعي بالرهانات الكبرى والصراعات الدائرة بين مختلف القوى والأفكار والتيارات. وعي بآفاق المستقبل واحتمالاته القريبة و البعيدة .

ooo

وأزعم أيضا أن غياب الحوار سبب آخر من الأسباب العميقة للحالة المتأزمة التي نعيشها وتعيشها مجتمعاتنا الإسلامية كافة. غاب الحوار داخل

الأسرة بفعل الإسقاطات المشبوهة لبعض التعاليم و المفاهيم الدينية كقوامة الرجل على المرأة، و واجب الأبناء تجاه الآباء، والعلاقة بين الذكر والأنثى وبين الكبير و الصغير ... الخ، و هيمنت لغة الأوامر وأساليب الوصاية والعلاقات السلطوية. غاب الحوار في المدرسة والجامعة وحلت مكانه لغة التلقين والحفظ الأصم دون نقاش جدي أو حوار جاد، وغاب الحوار في الإدارة و المصنع والمؤسسة وسيطر تصلّب التخطيط المركزي للاشتراكية مرة، و فوضى الانفتاح و البازار مرة ثانية. وغاب الحوار بين الشعب والسلطة تاركا مكانه للغة الرياء و التملق من جهة، و قبضة القهر و التعسف من جهة ثانية. و لعل أكثر الميادين تضررا من غياب الحوار الحقيقي، هو ميدان الثقافة و الفكر، فمقولة "ديكارت" الشهيرة " **أنا أفكر فأنا إذن موجود** " (1) تعني أيضا أن توقف الإنسان عن التفكير معناه توقفه عن الوجود و عن الحياة، وأحسب ذلك ينسحب على الأمم أيضا فعندما يتوقف الجهد المشترك لشعب من الشعوب أو أمة من الأمم عن إنتاج الفكر، لا يمكننا إلا أن نقول أن ذلك الشعب أو تلك الأمة قد توقفت عن الوجود و الحياة بمعناهما الإنساني. و ساحة الفكر عندنا تعاني إضافة لفقرها الكمي المدقع أعراضا مرضّية أخرى لعل أخطرها وأشدها تأثيرا ما سنحاول بيانه.

الازدواجية اللغوية التي حالت دون أن يطلع القارئ المعرّب على الإنتاج الفكري الجزائري المكتوب باللغة الفرنسية، وجعلت القارئ المتفرنس يجهل الفكر الجزائري المكتوب بالعربية. وضاعفت الحزازات السياسية والخلافات الأيديولوجية من سماكة هذا الحاجز المفتعل فكان أن تحولت الأصوات القليلة التي حاولت أن تكسر الصمت الفكري المطبق إلى مجموع مونولوجات

---

(1) ربما كانت نسبة هذه الفكرة للإمام أبي حامد الغزالي – رحمة الله – أقرب للأنصاف وأكثر تعبيرا عن الحقيقة.

(حوارات فردية) فكرية يخاطب أصحابها أنفسهم أو جمهورا سلبيا يكتفي بالاستماع لما يقولون و هو موافق لهم تماما في كل صغيرة و كبيرة، دون رغبة أو قدرة على النقد و الحوار.

• ثقافة سياسية ذات طابع عملي تعشق التطبيق وتقدس العمل الميداني، تكون لديها بمرور الوقت نوع من الحساسية تجاه كل ما هو فكري أو ذو طابع نظري أو فلسفي، يظهر ذلك جليا في الأحكام السلبية التي نحملها في حسنا المشترك تجاه بعض المفاهيم و المصطلحات المعبرة عن النقاش و الحوار كمصطلح "الهدرة" (تعني في العامية الجزائرية الكلام، وتستخدم عادة بمعنى سلبي للتعبير عن كل شيء فارغ أجوف !!) أو مصطلح "التفلسيف" (مشتق من الفلسفة ،ويستخدم في الغالب بمعنى سلبي لوصف الكلام أو النقاش أو الخطاب...المتعلق بالأمور غير العملية أو غير الملموسة أو غير التطبيقية الميدانية!!).

• طبيعة الثقافة الجزائرية بشكل عام التي يغلب عليها الطابع الشفهي نظرا لاعتمادها أسلوب الحفظ عن ظهر قلب و التلقي عن شيخ معلّم، وليس هذا محل تقييم الأساليب التربوية السابقة، لكن الذي حدث أن تقليد الثقافة الشفهية هيمن على حياتنا الفكرية، فأصبحت الكتابة والتدوين استثناءا وخروجا عن القاعدة المرتكزة على الإلقاء من جانب العالم أو المعلم و الحفظ من جانب التلميذ أو المتعلم ، وحرمنا نتيجة لذلك من جهود آلاف العلماء والمفكرين الجزائريين عبر القرون، اندثر عطائهم و إنتاجهم ومات بموتهم ، وحرمنا بذلك من التراكم المعرفي الكمي و النوعي اللازم لتأسيس الفكر و بناء العلم و المعرفة.

O O O

هـذا الكتـاب نريـده مسـاهمة في عـودة الوعـي و مشـاركة في فتـح الحـوار و إرسـاء تقـاليده و قواعـده . الحـوار الـذي نتمنـاه واسـعا عميقـا، وموضوعيا. هو في الحقيقة ليس كتابا للتنظير و إن كان يحوي بعض الأفكـار و الرؤى النظرية، و ليس كتابا لتقييم فـترة أو فكـرة أو تيـار معـين رغـم أنـه يتحدث عن كثير من الأفكار و التيارات الفاعلة في الحياة السياسية و يعـرض أحيانا لفترات معينة من التاريخ. وليس كتابا لتحليل الأزمة الراهنة أو للإدلاء برأي معين حولها وإن كان حديث الأزمة من صميم الأحاديث الـواردة فيـه. فماذا يكون إذن ؟ إن لم يكن شيئا من كل هذا.

إنه قبل كل شيء محاولة للفهـم و هو بعد ذلك محاولة للحلم...!!!.

محاولة لفهم الإسلام الشامل البسيط المتكامل، الإسـلام الواقعـي المتجـدد النابض بالحياة، الإسـلام المعتـدل المتسـامح القـائم علـى الوسـطية في شـرائعه وشعائره وعقائده، الإسلام باعتبـاره المكـوّن الأساسـي مـن مكونـات هويتنـا الوطنية، والذي شكل دخوله إلى بلادنا في القرن السادس الميلادي أهم حدث في تاريخنا كله، ينحني أمامه كل إنجاز و تصغر بقربه كل دعوى، فمنذ ذلـك التاريخ أصبح محور الحياة كلها، فهو المصدر الوحيد للتشريع والقـانون وأسـاس السياسة والحكم والتجارة والاقتصاد، وتدور في إطاره الحياة العلميـة والتعليميـة والحركـة الثقافيـة والفنيـة، ولا تخـرج العـادات والسـلوكيات والأعـراف الاجتماعية عن نطاق شعائره إلا نادرا. و ليس الأمر غريبا فهذا ما حـدث في كل البلاد التي دخلها الإسلام و بين كل الشعوب و الجماعات الـتي اعتنقتـه. الإسلام الذي عاد يحاول النهوض لاسترجاع مكانته السـالفة في تسـيير حيـاة الشعوب والمجتمعات والدول الإسلامية وفي رسم مستقبل البشرية جمعاء، عاد محمولا في قلوب وعقول الملايين من أبنائه المنضوين تحت لواء الفعل الإسلامي فصيلا أو مذهبا أو تيارا أو حركة، الإسلام الذي يراه الكثيرون خارج أرضـه

سبيلا لخلاص الإنسانية و يراه المستلبون و المهزومون داخل أرضه رمزا للتخلف و الرجعية. الإسلام الذي أرهقته عقود من استبداد حكامه وجهل أبنائه و عجز دعاته و تفيقه بعض المنسوبين إليه. نحاول أن نفهمه كما هو بعيدا عن الحرفية أو التحريف و دون تطرف أو تمييع.

و هو محاولة لفهم الوطنية فكرا وممارسة، الوطنية التي حفظت الشعب من أبشع أنواع المسخ و الإبادة المادية والحضارية، والوطنية التي فجرت ثورة التحرير المباركة ووحدت كل القوى والتيارات خلف غاية واحدة، وصمدت في وجه حرب شرسة أمام إحدى أقوى وأعتى الإمبراطوريات الاستعمارية في القرن العشرين، الوطنية التي أقامت الدولة الجزائرية الحديثة منطلقة من تراث عريق وأن نفهم كذلك الوطنية التي فرض باسمها استبداد نظام الحزب الواحد وقيل يوما أن الاشتراكية خيار لا رجعة فيه، الوطنية التي ألبست رداء الشعبوية والديماغوجية، والوطنية التي يحاول البعض أن يستمر في الحكم باسمها إلى ما لا نهاية، الوطنية التي حولها المرتزقة و الوصوليين إلى منحة شهرية أو رخصة استيراد سيارة أو الحصول على سكن أو قطعة أرض أو حانة من الحانات... الوطنية التي تكاد تفقد معناها و أثرها لدى أجيال من الشباب ما عادوا يرون فيها سوى مفردة من مفردات لغة الخشب، الوطنية التي يريد بعض الناس احتكارها و تحويلها إلى رصيد شخصي لفئة معينة من المجتمع بدل أن تتحول إلى عامل جمع و توحيد و صهر للمناطق و الفئات و الفعاليات المختلفة. الوطنية التي صارت مهددة بعولمة تخترق الحدود وتتخطى الخصوصيات وتخلخل المفاهيم التقليدية عن الاستقلال و السيادة و المواطنة.

و هو أيضا محاولة لفهم الديمقراطية، ذلك الغائب الكبير عن مسيرتنا الوطنية. فعندما كان الاستقلال و استعادة السيادة الوطنية هدفا مقدسا لا يجوز الابتعاد أو التحول عنه كان معقولا و ربما مقبولا و مستساغا أن تتأخر

الديمقراطية و تنتظر حتى يتحقق الهدف الأساسي و الغاية المقدسة. وحتى بعد الاستقلال كان مفهوما إلى حد ما (خاصة بالنظر إلى الظروف المحلية والدولية التي هيمنت على مرحلة تصفية الاستعمار وبناء الدولة الحديثة) أن يطلب من الديمقراطية أن تواصل الانتظار إلى حين. لكن لم يكن ممكنا ولا مقبولا أن تبقى منتظرة في خلفية الواجهة إلى الأبد، لأنها تحولت إلى أكثر من مجرد ضرورة سياسية فقد أصبحت الديمقراطية مطلبا شعبيا ثابتا، بل صارت أكثر من ذلك فهي تكاد تتحول إلى حتمية تاريخية عالمية مع نهاية هذا القرن العشرين. نريد أن نفهم لماذا مازال بعضنا يعتبر الديمقراطية كفرا و وثنية من صنف جديد بل إلها يعبد من دون الله، ولماذا يراها بعضنا الآخر حلا سحريا لكل المشاكل والمعضلات تطيب بها كل الجروح و تنفرج كل الأزمات. الديمقراطية التي يرغب بعضهم في احتكارها هي الأخرى و الحديث باسمها كما لو كان ناطقها الرسمي في هذه البلاد، ولا يريدها إلا مربوطة بعربة الغرب؛ ويريد بعض آخر أن يستعملها واجهة تغطي استبداده وطغيانه و ديكتاتوريته بعد أن يفرغها من كل معنى و محتوى فيجعلها عنوانا يواصل تحته ممارساته الإقصائية المتعفنة ووصايته الكريهة على شعب شاب و مازال لما يبلغ رشده في نظرهم، بل هو في حكم القاصر الذي لا حق له في التصرف والاختيار.

ثم إنه محاولة لفهم العصر و فهم العالم من حولنا: فهم ما يحدث في مناطق تربطنا بها ضروريات الجغرافيا أو حقائق التاريخ أو الاثنين معا. فنحن نعيش على بعد مئات الأميال فقط من وحدة أوروبية متنامية قد تصبح بين عشية وضحايا القوة الاقتصادية الأولى في العالم وقد تستكمل وحدة سياسية مرغوبة ووحدة عسكرية مطلوبة. ينبغي علينا أن نحاول فهم ما يحدث جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا الغارقة في فقرها و تخلفها، في نزاعاتها اللامتناهية وحروبها الأهلية وانقلاباتها، إفريقيا المليئة بالثروات المنهوبة وبالجماهير الجائعة المحرومة

المتخمة بالإحباط و الثورة. نفهم ما حدث و يحدث في الطرف الأخر من شمال البحر الأبيض المتوسط، في البلقان المتفجر حمما على رؤوس سكانه مسلمين ومسيحيين، ومن يدري على من سيكون الدور لاحقا. نفهم ما يجري في المشرق العربي، وفي فلسطين تحديدا التي مازلت لم تجد حلا بعد أزيد من خمسين عاما من الحروب و المآسي و الويلات، و من القهر و التشريد والاغتراب. نحاول أن نفهم عالما تصنع يومياته وقائع الثورة المعلوماتية والاتصالية وآخر صرعات التكنولوجيا وتقنيات علم الوراثة و الاستنساخ، عالم الاقتصاد الكوني المحكوم من قبل الشركات عابرة القارات و القوميات والمؤسسات المالية العملاقة. عالم تعيش أقلية من سكانه مشاكل الوفرة وتقاليد النزعة الاستهلاكية المفرطة، بينما تعاني الغالبية الثاتية مآسي الندرة والفقر والحرمان. عالم تهددنا فيه مخاطر وباء السيدا و التلوث البيئي بالقدر الذي مازالت تهددنا مخاطر الأسلحة النووية و الكيماوية و البيولوجية. عالم تسيطر عليه إرهاصات العولمة المفروضة القادمة مثل القدر المكتوب و القضاء المنزل.

هو إذن محاولة للفهم.. لفهم كل هذا الذي ذكرنا ... و هو بعد ذلك محاولة للحلم..!!. ومخطئ من يحسب الحلم عيبا في حق الشعوب فما كان كل أمر عظيم إلا حلما صغيرا في يوم من الأيام، فالشعوب لا تتعب من السعي لتحقيق أهدافها و تجسيد أحلامها مهما بعدت أو طالت أو كبرت لكنها تتعب عندما تفقد القدرة على تمييز أهدافها و تحديد غاياتها، تتعب عندما تعجز عن التطلع نحو المستقبل بوضوح و تصميم، إنها وباختصار تتعب عندما تتوقف عن الحلم.

هو محاولة للحلم و للتطلع إلى المستقبل.. إلى المستقبل أفضل يتحقق فيه صلحنا مع ذاتنا و نفهم غيرنا، ونسترجع ذاتيتنا و وعينا بعصرنا. مستقبل نتمكن فيه من إيجاد حل المعادلة المفقودة، المعادلة التي يلتحم فيها الإسلام

والوطنية والديمقراطية لبناء الجزائر، جزائر السلم و العدل و الحرية، جزائر الأمن و القوة، جزائر الرخاء و الكرامــة، جزائـر العلـم و العمـل .. هـو محاولـة حلـم تتحقق فيه الجزائر المنشودة، ضمن تاريخها و جغرافيتها و انتمائها وتطلعاتها.

الفصل الأول

الأزمـــة

(..إن الأزمة تلد الهمة، و لا يتسع الأمر إلا إذا ضاق..
ولا يظهر نور الفجر إلا بعد اشتداد الظلام ...)

جمال الدين الأفغاني

الشرعية المعطوبة

التشخيص الصحيح نصف العلاج، وتحديد موضع الخلل أساس نجاح الإصلاح، وتشريح الأزمة بالبحث في أسبابها البعيدة ورسم إمتداداتها المتشعبة وضبط مظاهرها المتعددة هو المدخل الطبيعي والمنهج المنطقي للبحث عن الحل الممكن وصياغة معالم البديل الملائم .هذه بديهيات ومسلمات ارتأينا التذكير بها بين يدي موضوعنا، انطلاقا من المعايشة اليومية لتطوّرات الأحداث، وبالنظر للكم الهائل من الكتب والمقالات والدراسات والندوات والمحاضرات التي تحدثت عن الأزمة وناقشت أسبابها وحللت أشكالها ومظاهرها، مما أدى إلى انتشار نوع من الشعور بالامتلاء والاكتفاء – وربما شعور بالتخمة الفكرية – من أدبيات الأزمة في الأوساط الفكرية والإعلامية وحتى في الأوساط الشعبية. لذا فإننا في حديثنا هذا سنحاول تجنب محظورات وقع فيها كثير ممن تصدوا لهذا الموضوع. المحظور الأول هو التوصيف وتصيّد الأخطاء ورصد السلبيات والوقوف عند حد الإعلان عن الأزمة والتبشير بها والاكتفاء بتقرير الحال والكلام عن المشاكل والعقبات وتعداد الأخطاء والعيوب وإحصاء النقائص و وصف مظاهر التشوه والانحراف ...الخ. أما المحظور الثاني فهو التنظير للأزمة من منطلق متشائم غارق في ظلمات اليأس والقنوط والإحباط، يرى الأمور بمنظار أسود وقلب منكسر، يظن أن الوضع الرديء الذي نحياه ليس نتيجة لظروف وعوامل موضوعية ، بل قضاء منزل وقدر محتوم مرتبط بمكونات شخصيتنا ونابع من خصائص طبيعتنا !!. المحظور الثالث التأثر بظاهر الأحداث والعجز عن ربط الأسباب بالمسبّبات والمحظور الرابع الإغراق في

التهويم بحثا عن الوصفات والحلول. إننا نعتقد أن التطرق للأزمة وفق المنطلقات الأربع التي ذكرنا - رغم الدور الذي لعبته هذه المقاربات في التنبيه و التعريف بالأزمة و رسم صورة مفصّلة لها - إضافة إلى مخاطر أن يوقعنا في متاهات السلبية والقدرية، فإنه لا يؤدي في النهاية إلى نتيجة ما لم يتبع بمحاولات جادة وصادقة لبحث واقتراح حلول ممكنة ملائمة. وهذا ما نزعم أننا نحاول فعله.

الكلام عن الجزائر اليوم كلام عن الأزمة، أزمة مصبوغة بلون الدم، تنبعث منها رائحة الخراب والموت ، وترتسم في سمائها ألسنة الحرائق وتدوي في أرجائها طلقات الرصاص وصيحات الحزن والألم.. أزمة حصدت أرواح آلاف الضحايا الأبرياء وخلفت مئات آلاف الثكالى واليتامى والأيامى والمعطوبين والمشردين.. أزمة دمرت وأحرقت وهدمت مساكن ومصانع ومدارس ومستوصفات... بنيت بأموال الشعب وعرقه.. أزمة رفعت فئة من المحظوظين والمتزلفين وتجار العنف والموت إلى عوالم المليارديرات، ومكنتهم من العيش في بذخ وترف دونه بذخ وترف العصور التي مهّدت للاستعمار والتبعية !! وهوت بملايين المواطنين البسطاء البؤساء إلى درك الحاجة ومهاوي الفقر المدقع..أزمة قلبت القيم والمفاهيم رأسا على عقب، فأصبح المال هو المعيار والهدف الوحيد ، والقوة هي السبيل الأمثل والأسهل لتحصيله والوصول إليه والمنصب مهوى أفئدة الانتهازيين قامعي الشعب وفارضي إرادتهم عليه من خلال مواقعهم التي احتلّوها بكلّ أنواع التحايل، مما أدّى في النهاية إلى كسر كلّ جسر بين الحاكم والمحكوم وبين المواطن وأخيه ..أزمة أصبحت تهدد الروابط والبنى الاجتماعية بالتفسخ والانهيار، أزمة مست كل شيء وأي شيء، ولم يسلم منها شيء !!.

لكن هذه المشاهد المخيفة والمناظر المرعبة و الأوضاع المتردية يجب أن لا تمنعنا من النظر إلى الخلفيات البعيدة والبدايات الفعلية لهذه الحالة المأساوية، ولا

يجوز أن نحولها إلى الشجرة الـتي تغطي الغابة، لنغرق في التفاصيل والجزئيات ونبتعد عن الأسباب والدوافع الحقيقية الكامنة خلف هذا الوجه البشع الرهيب من وجوه أزمتنا الـتي تعود في جوهرها إلى رغبة كامنة في النفس بضرورة التغيير نحو الأفضل في مقابل ضغط دولي لم يهضم بعضه أنّ الجزائر بلد مسلم ومستقلّ يرفض وصاية الأقلّيات الأيديولوجية، كما رفض من قبل وصاية الاستعمار المدجج بأفتك الأسلحة المادية والمعنوية.

○ ○ ○

" **العدل أساس الملك** "، هكذا قالت الحكمة القديمة ولخصت لنا عصارة التجربة الإنسانية الطويلة. وهكذا علمتنا أن قيام الحكم وبقاءه يرتكز على مدى نجاحه في كسب رضى الناس عنه وقبولهم به، وأن هذا الرضى والقبول يتأسس بحرص الحاكم على إقامة العدل بين الناس، و بلغتنا الحاضرة يعني هذا أن قيام نظام سياسي معين واستمراره يرتكز على مدى شرعيته وقبل ذلك على طبيعة هذه الشرعية .وهذا يعني أيضا أن فشل النظام السياسي في تحقيق الشرعية يؤدي إلى وقوعه في أزمة عاجلا أم آجلا، خصوصا إذا صاحب الشرعية الضعيفة أو المنعدمة عتو في الأرض وفرض للرأي وإقصاء للآخر وتفاوت في الفرص بين أبناء الوطن الواحد، واستفراد بالثروة والسلطة.

إننا لا نعني بهذا أن فقدان الشرعية أو غيابها هو السبب الوحيد للأزمات التي تعرفها النظم السياسية. فهذا تبسيط مخّل وتعميم مرفوض. لكننا نقصد أن مسألة الشرعية هي جوهر قيام النظام السياسي وبقائه، وهي بذلك حاضرة دائما – وإن بمسافات متباينة – في كل الأزمات التي يمر بها والتحولات التي تطرأ عليه، وبطبيعة الحال فإن شكل الأزمة ومكوناتها ومظاهرها تختلف

باختلاف طبيعة الأنظمة السياسية وباختلاف خصائص المجتمعات الإنسانية. وتتغير بتغير الظروف التاريخية .

أزمتنا الحاضرة أزمة نظام فقد شرعيته، لأنه عجز منذ البداية عن بناء هذه الشرعية على أسس سليمة، واضحة وعصرية. تشعبت هذه الأزمة وتفرعت وتضخمت داخل بيئة ملائمة داخليا وخارجيا، و تحولت في ظل ظروف وتحولات تاريخية محددة إلى أزمة شاملة لكل مظاهر حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية...واتخذت في النهاية شكلها الدموي العنيف الذي نعرفه. لكننا وإن كنا نعتقد أن غياب الشرعية هو أساس وجوهر الأزمة التي نعيشها إلا أن هذا الاعتقاد لا يمنعنا من القول بأنها - أي الأزمة - ذات طبيعة مركبة ومعقدة، ساهم في تكوينها أسباب وعوامل متنوعة ومختلفة ومتباينة في بعض الأحيان، منها أنّ استقلال الوطن لم تهضمه أو ساط دولية هيّأت ظروفا ومناخا معيّنا للانقضاض مرّة أخرى أو فرض الإلحاق والتبعية بآليات تعتبر صواعق تفجير عند الحاجة.

ـــــــــــــــــــــــــــــــ

لقد أوجد الانقلاب الشامل الذي أحدثته ثورة التحرير الوطني في المجتمع الجزائري فرصة نادرة لبناء دولة قوية، مستقرة وعصرية. قادرة على تحقيق التطلعات الطبيعية المشروعة للشعب الجزائري. وكانت البداية الطبيعية والمعقولة لبناء هذه الدولة هي إقامة دعامتها الأولى التي هي الشرعية، ولم يكن الأمر في حاجة إلى نبوغ أو عبقرية لفهم ذلك، فشعر النظام الجديد في جزائر الاستقلال و أحس بخطورة وأهمية بناء شرعيته. لكن المشكلة ولدت حين راح يحاول أن يوجد شرعية بديلة للشرعية الطبيعية السليمة التي هي الشرعية

الدستورية، لجأ في البداية إلى الشرعية التاريخية أو الشـرعية الثوريـة، الـتي تقـاتل باسمها كل الفرقاء في صائفة 1962، و باسمها أيضـا اتخـذت قـرارات ورسمـت سياسات هي مزيج من التسلط والرغبة في تصفيـة الحسـابات، وباسمهـا كذلـك وقع انقلاب سنة 1965 لتبدأ مرحلة التصحيح الثوري، لكن سرعان ما تبين للقيادة الجديدة أن الثورة رصيد مشترك لكل الشعب الجزائري وأنهـا قـد تقـدم الحجة والمشروعية لكل معارض للنظـام أو طـامح إلى السـلطة، كمـا حـدث في محاولة الانقلاب الفاشلة سنة 1967. فبدأ العمل لـتأسيس شرعية جديـدة هـي الشرعية التنموية (شـرعية النظـام الـذي يقـود ويحقـق التنميـة) واسـتطاع هـذا التوجه أن يمنح للنظام فترة سماح طويلة كـان مـن الممكـن والمفـروض اسـتغلالها لإقامة شرعية قانونية حقيقية ، لكن الطابع الأحادي للسـلطة حـال دون ذلـك، وتهاوت شرعية التنميـة مع تهـاوي أوهـام التنميـة ذاتهـا بعـد تراجـع مداخيـل المحروقات التي كانت تعتمد عليها، ولم ينفع مـع هـذا الوضـع المتأزّم محـاولات الترقيع أو محاولات التمويه والتلميع المعتمد من مثقّفي البـلاط ومغنّيـه ومطربيـه وموزّعي ريوعه على المساحات البشرية الضيّقة، كما لم تنفع محاولات دغدغـة عواطف الجماهير المتعطّشـة للتغيـير عـن طريـق دعـوى تمليـك السـلطة للشـعب والتسيير الاشتراكي للمؤسّسات أو عمليات الإلهاء بالثورات الثلاث : زراعية ـ صناعية ـ ثقافية، وكثرة الإيهام بالإنجازات التي أبطـل مفعولهـا هيجـان الشـارع الجزائري الذي ظهر جليا خلال أحـداث أكتوبـر 1988 ، الـتي اضطـر النظـام بعدها إلى الرجوع إلى رحاب الشرعية الدستورية، لكن هـذا الرجـوع لم يكـن شاملا وكاملا – حتى لا نقول أنه لم يكن صادقا – فقد رافقته ولازمته محاولـة تفريغ الممارسة الديمقراطية (التي تمثل الإطار اللازم و الطبيعي لتأسيس الشـرعية الدستورية) من محتواها الحقيقي وتحويلها إلى ديمقراطية مسـرحية، يقـوم النظـام بتوظيفها للحصول على نوع من المصداقيـة علـى السـاحة الدوليـة أمـام الـدول

الكبرى و المنظمات الدولية و أمام الهيئات والمؤسسات المالية الدولية وتحقيق شكل جديد من أشكال الشرعية المعطوبة هو الشرعية الخارجية !!.

○ ○ ○

إن الفشل الذي لاقاه النظام في محاولاته لإيجاد شرعية خارج الإرادة الشعبية المعبر عنها بالانتخابات الحرة النزيهة، ولد لديه عقدة الخوف من كل موقف معارض ومن أي رأي مخالف أو حتى مختلف، و أدى إلى ميلاد ثقافة سياسية استبدادية قائمة على الإقصاء والأحادية في الفكر والممارسة .وكانت الحريات السياسية هي الضحية الأولى لهذا التوجه التسلطي، فتم ذبحها تحت شعارات ومسميات مختلفة، تارة تحت شعار " لا حرية لأعداء الثورة " أو "لا حرية لأعداء الشعب.." أو " لا حرية لأعداء الأمة "...الخ وتارة باسم أولويات التحديث و التنمية، لأن الخبز أهم من الحرية و " عضَ قلبي ولا تعضَ رغيفي !!" . أجواء القهر الخانقة هذه جعلت غالبية الجماهير الشعبية تبتعد وتنأى بنفسها عن ميدان العمل السياسي الذي لم يعد بالنسبة لها مفهوما ولا مفيدا ، لتتحول السياسة إلى نشاط فوقي محصور في بعض مناورات كواليس وعمليات التعبئة الشعبوية في المناسبات والتظاهرات، وانحصرت المشاركة السياسية للجماهير في الحضور الشكلي الباهت في مواعيد الاستفتاءات المفبركة والانتخابات الصورية التي زادت من عزلة النظام لأنها أحاطته بجماعات من النفعيين والوصوليين والانتهازيين، الذين تمكنوا في جو الفراغ السياسي الرهيب من تسلق المناصب الرسمية و شغل المراكز الحساسة. ومع مرور الوقت ازدادت الهوة اتساعا وعمقا بين الشعب والنظام، فانقطع الاتصال وتلاشت قنوات الحوار لتتحول العلاقة إلى نوع من التجاهل واللامبالاة في

البداية ثم إلى مزيج من التخوف والرفض، لتنتهي بصدام عنيف كما حدث في أكتوبر 1988 وقبله وبعده...

في مرحلة معينة امتدت من بداية السبعينيات وحتى نهاية النصف الأول من الثمانينيات، حاول النظام - كما سبق أن ذكرنا - أن يؤسس لشرعية جديدة قائمة على تحقيق التنمية الاقتصادية، وأدت السياسات المنتهجة خاصة في ميدان التصنيع و تعميم التعليم و العلاج المجاني...الخ إلى رفع المستوى المعيشي للسكان بشكل عام وإحداث نوع من الديناميكية الاجتماعية، لكنه للأسف تطور مصطنع دفعت تكاليفه من ريوع ثروة طبيعية (المحروقات) ساهمت ظروف معينة في رفع أسعارها وليس تطورا حقيقيا ناشئ عن تراكم طبيعي لعوائد تنمية اقتصادية متكاملة، متوازنة وناجحة. في الوقت ذاته أدت الانحرافات التي صاحبت التطبيق الميداني لتلك السياسات إلى حدوث انقلاب خطير في السلوك والقيم الاجتماعية، تمثل في ظهور ذهنية الاعتماد التام على الدولة التي توفر كل شيء وأي شيء ، بدءا من مقاعد التعليم ومناصب الشغل والمسكن والسيارة.. وصولا إلى الثلاجة والتلفاز والدقيق والموز وأكياس القمامة..!! و انعكست هذه الذهنية على طريقة التعامل مع المال العام التي جسدها الإهمال والتبذير والاختلاس وكل المظاهر السلبية الأخرى لعقلية "**ملك البايلك**" [1] !. وظهر شعار "**من أجل حياة أفضل!**" الذي عكس في حقيقة الأمر حالة اجتماعية وقيما جديدة مهيمنة أكثر من أي شيء آخر، و بدت الأمور مستقرة وهادئة - ظاهريا على الأقل - طالما أن الجميع كان يجد ضالته ومبتغاه، الجماهير تعيش وضعية اقتصادية مقبولة، وربما مرفهه في بعض

---

(1) البايلك : لفظة كانت تطلق على المقاطعة الادارية الكبرى تحت الحكم العثماني، وتستعمل كمرادف للإدارة أو الدولة. وصارت تستخدم في الدارجة الجزائرية للدلالة على الملكية العامة التي ليس هناك من يحرسها أو يعتني بها.

الجوانب، والنظام يدفع فاتورة تلك الرفاهية – إن جاز القول – مقابل الهدوء الاجتماعي والاستقرار السياسي المفتعل والذي يشبه إلى حدّ كبير الهدوء الذي يسبق العاصفة و الإعصار.

لكن الأوهام سقطت عندما عجز النظام عن الاستمرار في دفع ثمن سياسته بفعل انخفاض المداخيل الخارجية الناتج عن التدهور الكبير في أسعار الطاقة. وظهر شعار "**العمل والصرامة لضمان المستقبل !!**" محل شعار "**من أجل حياة أفضل !!**" ، و لم يكن بين رفع الشعارين فارق زمني كبير مما زرع أعراض خلخلة أفقدت الجميع توازنه فانفلت الزمام وانفرط العقد، فقد كان من الصعب على عامة الناس أن يفهموا ما حدث وأصعب من ذلك أن يتقبلوا نتائجه وانعكاساته، خاصة أمام ما يرونه من نهب و تبذير للمال العام من قبل بعض المسئولين ومن سار في ركابهم. وهكذا أدى فشل عملية التنمية هذه (التي قامت على رأسمالية الدولة و ريوع المحروقات) إلى تفجر نبع جديد من منابع الأزمة يمتزج فيه الإحباط بالرفض !!. رفض حادّ للنظام السياسي المسئول عن تردي الحالة الاقتصادية والاجتماعية.

○ ○ ○

في ظل غياب الحريات وانعدام المشاركة السياسية الحقيقية، وأمام ضغط وإلحاح متطلبات التنمية. لم يكن هناك الكثير من الوقت – أو ربما لم تكن هناك الرغبة والإرادة ! – للتفكير في الشكل الملائم للدولة التي تراعي طبيعة المجتمع الجزائري و تنسجم مع ظروفه وخصوصياته النفسية، الثقافية والحضارية. واعتقد القائمون على الأمر أن الحل الأمثل والأسرع والأسهل يكمن في اللجوء إلى الاستيراد من الخارج، استيراد الدولة بأيديولوجيتها

وفلسفتها، بنظمها ومؤسساتها وأجهزتها، بثقافتها وتقاليدها ومفاهيمها... الخ مثلما يتم استيراد الآلات والمصانع والعربات ! وهكذا ولدت وضعية شاذة وغريبة هي وضعية الانفصام والانفصال التي جعلت الدولة تقف في مواجهة الأمة موقف التناقض والتضاد، كل منهما في واد ولا جسر يصل بينهما، لكل منهما لغته وثقافته وقيمه ومثله وتقاليده الخاصة. أصبحت الدولة في نظر الأمة كيانا غريبا، غامضا و مخيفا يحمل الكثير من صفات الدولة الاستعمارية البائدة، وأصبحت الأمة في نظر الدولة كيانا متخلفا، قاصرا ولا يفهم إلا لغة القهر والقوة، وأفرزت الدولة المستوردة سببا آخر من أسباب الأزمة و عاملا آخر من عوامل تكونها، ولد في رحم المحنة، محنة النخبة الحاكمة البعيدة والمنفصلة عن الجماهير المحكومة.. محنة الدولة ضد الأمة!، ونشأ مفهوم أنا الدولة في مقابل من يقول : أنا ضمير الأمّة، وتناطحت الإرادتان !!!.

الديمقراطية المصادرة

الأزمة التي نمر بها شديدة الشبه "**بالتنين**" ذلك الكائن الأسطوري ذي الرؤوس الكثيرة المخيفة، وليس وجه الشبه في البشاعة والرعب فقط، لكن التشابه الأساسي في طابع التعدد والكثرة، تعدد الأسباب المباشرة والمنابع العميقة وكثرة الوجوه المخيفة والمظاهر المفزعة التي تتبدى من خلالها الوضعية المأزومة والحالة المتردية.من بين الأسباب الكثيرة التي ساهمت في تفجير الأزمة وما زالت تغذيها وتساعد على ديمومتها واستمرارها، هنالك سبب محوري متعلق بفشل النظام في تحقيق الأهداف والمطالب الكبرى للجماهير الشعبية الواسعة، وتتمثل هذه المطالب أساسا في:

التنمية والتحديث

العدالة الاجتماعية.

الحرية والمشاركة السياسية الحقيقية

استكمال ودعم الاستقلال الوطني وإنهاء التبعية.

- على الرغم من كل المظاهر الخارجية البراقة للحياة السياسية إلا أن أزمة الشرعية مازالت مستمرة وقائمة، نتيجة لاستمرار مصادرة الإرادة الشعبية عن طريق الانتخابات المزورة كما حدث في الانتخابات الرئاسية سنة 1995 وفي الانتخابات التشريعية سنة 1997 وفي الانتخابات المحلية سنة 1998. ومازال النظام مستمرا في البحث عن شرعية جديدة يعتقد أنه سيجدها في الخارج بالسعي المتواصل للحصول على رضى وقبول المجتمع الدولي ممثلا في الدول الغربية الكبرى، المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها

صندوق النقد الدولي، الرأي العام الدولي ممثلا في المنظمات غير الحكومية وخاصة جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان و المنظمات الدولية الحكومية خاصة هيئة الأمم المتحدة. في الوقت الذي أزيح فيه الرأي العام الوطني من قائمة اهتمامات السلطة.

- تزايد ضعف السلطة وتراجعت سيطرتها على الوضع الداخلي، خاصة في الجانب الأمني، رغم التكاثر العددي الهائل لمؤسسات الدولة السياسية الإدارية والأمنية، حتى ليبدو أن الأمور أصبحت تتم بشكل عكسي، فبقدر تزايد المؤسسات وتكاثرها يزداد ضعفها وفراغها وعجزها عن تأدية وظائفها، نتيجة فقدانها للمصداقية والاحترام. وتتآكل في الوقت ذاته قدرة الأجهزة البيروقراطية على تسيير الأوضاع الراهنة بفعل تدني فعاليتها في التسيير والتنظيم ونظرا لتحول الجهوية ،العشائرية ،المحسوبية والرشوة...الخ إلى سلوك عام بل طبيعي في معظم الدوائر الرسمية والمؤسسات العمومية.
- يتواصل اتساع الهوة الفاصلة بين السلطة والشعب بفعل مجموعة كبيرة من المؤثرات والظواهر الاجتماعية والاقتصادية أبرزها:

1. الشعور الشعبي العام بتخلي السلطة السياسية عن أداء وظيفتها الأصلية الممثلة في تحقيق الصالح العام، وتحولها إلى أداة لخدمة مصالح جماعات محدودة. يعزز هذا الشعور ويقويه الممارسات و التصرفات الشائنة والاستفزازية الصادرة عن بعض كبار المسئولين وذويهم والمقربين منهم.
2. سقوط المستوى المعيشي لملايين الأسر التي شكلت في السابق نواة طيبة للطبقة المتوسطة، و أصبحت الفوارق الطبقية عارية وقاسية، حيث تتجاور مظاهر الغنى الفاحش مع صور الفقر المدقع.
3. انتشار حالة اليأس والإحباط التي يعيشها كثير من المواطنين وخاصة الشباب منهم بفعل المشاكل المزمنة والمستعصية التي يعانيها كالبطالة، السكن،

التهميش...الخ ولتفشي الحقرة بكل أشكالها وأساليبها، خاصة التجاوزات من طرف أجهزة الأمن التي وجدت في الوضع الأمني المتردي غطاءا مناسبا.

هذه المؤشرات والظواهر وغيرها، تكشف بكل وضوح الفشل في تحقيق المطالب الأساسية الكبرى التي ذكرناها. لكن الفشل الأكبر والأخطر يكمن في غياب الحرية والمشاركة السياسية الحقيقية، أي في غياب الديمقراطية، وحتى نكون أكثر دقة نقول أن الفشل الأكبر والأخطر تجسده تلك الممارسات والتوجهات الرامية إلى مصادرة الديمقراطية الوليدة و وأدها بشكل أو بآخر، ففي السنوات الأخيرة ظهر أن هنالك نوعا من الاتفاق على اعتبار الديمقراطية حجر الزاوية في تركيبة الحل المناسب والضروري للأزمة الحالية، لكن هناك نوع من الاتفاق أيضا على أن فشل التجربة الديمقراطية أو نجاح من يرغب في إفشالها في تحويلها إلى هيكل دون مضمون وجسد بلا روح، كفيل بأن يجعل منها سببا آخر من أسباب استمرار الأزمة وتعقدها، بل سببا رئيسيا لذلك.

○ ○ ○

إذا كان الاتفاق منعقدا على ضرورة إرساء قواعد الديمقراطية، وعلى خطورة النتائج التي من الممكن أن تنجر عن فشل التجربة أو إجهاضها، فإن الاتفاق قائم كذلك على اعتبار مصير التجربة الديمقراطية مرهونا بمدى توفر الشروط الملائمة والظروف المناسبة التي تساعدها على النمو والاستمرار وتمنحها فرصة العطاء والإثمار. الشرط الأول والمبدئي لقيام أية تجربة ديمقراطية يتمثل في وجود الإطار الدستوري المناسب الذي ينص بشكل صريح وواضح على المبادئ الكبرى المعروفة التي ترتكز عليها النظم الديمقراطية، كمبدأ الشعب صاحب السيادة ومصدر السلطة، ومبدأ المساواة بين المواطنين وضمان حرياتهم

وحقوقهم الفردية والجماعية، ومبدأ الفصل بين السلطات والتداول على السلطة...الخ، وغيرها من المبادئ العامة التي أجمعت الشعوب والأمم ذات السبق في هذا المضمار على اعتبارها قواعد لازمة لأي دستور ديمقراطي. لكن التجارب والممارسات أكدت أن وجود الدستور الديمقراطي ليس كافيا – وإن كان ضروريا – لقيام الديمقراطية الحقيقية. بل لابد من توفر جملة من الشروط الأخرى الهامة واللازمة للوصول إلى هذه الغاية، تمثل المنظومة القانونية المتكيفة مع طبيعة ومقتضيات النظام الديمقراطي أحد هذه الشروط التي يمكن أن نوجزها في:

- أن تكون الإرادة الشعبية المعبر عنها من خلال الانتخابات الحرة والنزيهة هي السبيل الطبيعي والقانوني الوحيد للوصول إلى السلطة والخروج منها.
- توفر حرية ممارسة النشاط السياسي العلني في ظل تعددية حزبية فعلية، بعيدا عن التمييز أو الإقصاء أو التهميش.
- حرية الكلام والتعبير بكل أشكاله وصوره، وعلى رأسها حرية وسائل الإعلام المختلفة و استقلاليتها عن كل أنواع السلطة التنفيذية، لتتحول حقيقة إلى صوت للسلطة الرابعة.
- استقلالية العدالة والقضاء.
- قيام مجتمع مدني حقيقي وفعال، يستطيع أداء دور "السلطة المعاكسة" للسلطة العامة للدولة.

O O O

عندما نحاول أن نبحث عن الشروط التي أوردنا في واقع التجربة الديمقراطية الناشئة في الجزائر نجد أنفسنا في مواجهة ظاهرة غريبة وخطيرة، من

ناحية المبدأ والشكل نجد جميع الشروط حاضرة ومتوفرة . هنالك الدستور المشبع بالمبادئ والقواعد الكبرى للنظام الديمقراطي وهنالك منظومة قانونية تحتوي عددا غير قليل من النصوص المستمدة من تلك المبادئ والقواعد الدستورية، هنالك انتخابات تنظم لاختيار كل السلطات العمومية بدءا من المجالس البلدية إلى رئيس الجمهورية، هنالك تعددية حزبية بنص القانون وهنالك عشرات الأحزاب تمارس نشاطها في حرية وعلانية، هنالك عشرات العناوين الصحفية الحرة والمستقلة تصدر كل يوم، هنالك عشرات الآلاف من الجمعيات والمنظمات العاملة في نطاق المجتمع المدني في كل الميادين والمجالات والقضايا وهنالك قضاء وعدالة ينص الدستور صراحة على استقلاليتها. هنالك كل هذا لكن لا توجد هناك ديمقراطية حقيقية !!.

- فالمنظومة القانونية والدستورية التي تحمل المبادئ والقواعد الأساسية للنظام والممارسة الديمقراطية، يعتدا عليها بطريقتين، إما عن طريق وضعها في قوالب تفصل على مقاس أشخاص محددين وفئات معينة، وإما عن طريق تجاوزها والدوس عليها بكل بساطة عندما تتعارض مع مصالح بعض القابضين على زمام السلطة.
- و الانتخابات المزورة ما زالت تمثل المأساة الكبرى للديمقراطية الجزائرية والخطر الكبير الذي يتهدد التجربة الوليدة.
- أما المجتمع المدني الذي من المفروض أن يمثل الكفة الموازية للسلطة والمراقب المستقل والصوت الشعبي الصريح والمباشر تم تدجينه وتحويله إلى امتداد لأجهزة معينة في السلطة وجرت محاولة تقديمه كبديل للأحزاب السياسية، وتحول إلى ميدان جديد لمنح العطايا واقتسام الغنائم.
- في حين مازالت حرية التعبير والإعلام – رغم التقدم الحاصل فيها – مهددة بمخاطر عديدة منها ما هو نابع من بعض المواد المتعسفة من قانون الإعلام

القديم المترهل، ومنها ما هو كامن في ظاهرة احتكار المباشر أو غير المباشر لبعض العناصر الهامة والجوانب الأساسية في الحياة الإعلامية، كالاحتكار المباشر للإشهار العمومي الذي رفع منذ زمن قريب والاحتكار غير المباشر لعملية الطبع الذي ما زال ينتظر الرفع.

حقيقة الأمر أن الهيكل والوعاء موجودان لكن المضمون والمحتوى غائبان، الجسد حاضر لكن الروح بعيدة عنه.لماذا حدث هذا ؟ لأن هنالك من يقوم مع سبق الإصرار والترصد الحاضر بمصادرة الديمقراطية !!.

اغتيال السلم

الإرهاب هو الجانب الحالك والفصل المأساوي من جوانب الأزمة. وإذا كان العنف الدموي المسلح هو أكثر ملامح الإرهاب ظهورا وأشدها بشاعة وقسوة، فإن هنالك أنماطا وأصنافا أخرى من الإرهاب تتم دون استعمال سلاح أو سفك دماء لكنها تحدث نفس الخسائر وتترك نفس الآثار وتحدث ذات المآسي والآلام. من هذه الأصناف ما ذكرناه عند حديثنا عن الظواهر التي تساهم في تعميق وتوسيع الهوة بين الشعب والنظام، ومنها ما لم نذكره كالإرهاب الذي تمارسه بعض وسائل الإعلام بتصرفاتها اللامسؤولة الداعية إلى التصعيد وإلى انتهاج الأساليب والحلول الإستئصالية. وكالإرهاب الذي تمارسه بعض القوى السياسية بدعوتها المتكررة إلى إقصاء وحلّ وحضر بعض القوى السياسية الأخرى. و هناك أصناف وأنواع أخرى من الإرهاب الفكري والإداري والنفسي...قد لا يسع المجال لذكرها وبيانها.

من المسلم به أن الظواهر والتحولات الاجتماعية ليست صواعق تنزل من السماء هكذا فجأة، و لا زلازل تنطلق في أعماق الأرض دون سابق تحذير أو إنذار. وأن المجتمعات الإنسانية تعيش وتنمو وتتطور داخل سياق تاريخي لا مجال فيه للعشوائية والمصادفات. فكل وضعية أو ظاهرة مهما بدت غريبة ومفاجئة وغير متوقعة، ليست في الحقيقة إلا نتيجة لمقدمات سابقة هيأت لها الظروف المناسبة لتنشأ ومهدت لها الطريق الملائم لتظهر، ولكل سبب مسبب ﴿ **إنا جعلنا لكل شيء سببا**..الآية ﴾. والإرهاب والعنف لم يولدا من فراغ بل تقف وراءهما وتدعو إليهما وتدعمهما مجموعة من الأفكار والدوائر

وأصحاب المصالح والنفوذ، وكمية من التصورات والأفكار يعتبرها أصحابها نهائية ومطلقة لا يتطرق إليها شك، ولهما كغيرهما من الظواهر الإجتماعية مجموعة أسباب ودوافع لا بد من ذكرها:

- قسوة الاستعمار وما تركه من مخلفات يتجرع مرارتها سكان الجنوب إلى اليوم و إلى آماد مستقبلية بعيدة والتي تزداد هوتها اتساعا بفعل اتساع مساحة الفقر وتقلص مساحة مساعدة الدول الغنية للدول الفقيرة .
- انتشار كثير من الأفكار السلبية في أوساط شابة نصف متعلمة، عاطلة عن العمل و راغبة في تحقيق الذات، تحمل في طياتها القابلية للاستعمال، وتجد في طريقها من يزودها ولو بالقليل من المال والكثير من الأفكار الشاذة عبر الكتب والنشرات و عمليات التعبئة وغسل الدماغ التي تحول بعضهم إلى راغب في تحقيق البطولة، ولعل قاتل كنيدي وقاتل بوضياف كانا يتصوران أنهما يقومان ببطولة فذة .
- خيبة أمل الشعوب في الحلول الاستعمارية والحلول الوطنية التي ملأت الدنيا بالشعارات الفارغة وأدت إلى الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي والاحتكار الاقتصادي والعجز عن إعطاء الحلول للمستجدات المحلية والدولية ، مع تدني المستوى المعيشي إلى ما تحت حزام الفقر.

وجد أصحاب هذه الدعوات و هذا الصنف من المشاريع البيئة النموذجية لنشر أفكارهم وتنفيذ مخططاتهم، بفعل جملة من العوامل والظروف منها ارتفاع النمو السكاني بشكل متسارع مما أدى إلى تكاثر البيوت القصديرية والأحياء الفوضوية التي ساعدت على انتشار الآفات الاجتماعية في هذه الأوساط الموبوءة والتي تحرك فيها نمط من العمل الإسلامي بطريقة سلبية، وسط انتشار الأمية السياسية . الترويج لعبارات تنم عن رفض المجتمع

وحكامه ، كالتكفير .ساهم في نمو جرثومة الإرهاب بسبب تقديمه حلولا غير موضوعية لإشكاليات موضوعية .

كل هذا وغيره هو الذي انشأ وضعية أساسها الجهل والتخلف وانعدام الرؤية الحقيقية للإنسان والأفكار و الأشياء، وأسلوبها العنف وهدفها القتل والإلغاء.فالذي تكبت حريته وتقمع طاقاته ويحال بينه وبين أسباب العمل ويقتر عليه في رزقه ولا يحصن ثقافيا و لا علميا و دينيا و لا حتى مهنيا، لا يلبث أن يشعر بالتهميش و "**الحقرة**" وهذا يدفعه إلى انفجار داخلي وخارجي ، وهذا الانفجار يدفعه في اتجاهات مختلفة للبحث عن بدائل يعوض بها النقص والاختلال الحاصل في حياته. وقد يدفعه في كثير من الأحيان إلى أحضان العنف والإرهاب.

○ ○ ○

أفرزت ظاهرة الإرهاب آثارا سلبية في مختلف ميادين الحياة الوطنية، وطالت غالبية المناطق والجهات ، وقد تعرضت بعض التقارير الرسمية لبعض الأرقام في هذا المجال ، وإذا أخذنا بها فإننا نجد:

- أكثر من 60000 قتيل .
- أكثر من ملياري دولار خسارة في منشآت اقتصادية واجتماعية شتى.

زيادة على المخلفات النفسية والاجتماعية السلبية كانتشار الخوف وتنامي الأحقاد ، وقد كان لهذه الظاهرة كذلك آثار رهيبة على حقوق الإنسان كما حددتها المواثيق الدولية والشرائع السماوية ومنها :

- الحق في الحياة ، وهذا لا يحتاج إلى تفصيل فمن اغتيل أو ذبح أو مات تحت التعذيب أو صفي، فقد سلب الحياة.

- حق المعتقد، من الحقوق التي تأثرت بظاهرة الإرهاب، ونود أن نشير هنا إلى المصطلح المتداول عند الكلام عن الجزائر أومصر مثلا، خصوصا لدى الغربيين حيث يتم تعميم مصطلح الإرهاب الإسلامي مما قد يوحي بأن هذا الإرهاب يمس غير المسلمين.وإذا كان بالفعل قد مس بعض الأجانب وبعض رجال الدين المسيحيين ، فلا يجب أن ننسى أن أئمة المساجد (85 إماما في سنة 1996) والدعاة نالتهم يد هذا الإرهاب الأعمى ، وعلى رأسهم رفيق الدرب الشيخ محمد بوسليماني ، لا لشيء إلا لأنهم لم يشاطروا المجرمين نظرتهم وتفسيرهم الأحادي للإسلام .
- حق الرأي وخير مثال على ذلك ما يتعرض له الصحافيون والمثقفون، إضافة إلى ما تعانيه الصحافة من تضييق وتعسفات إدارية تحت غطاء القوانين الاستثنائية ومراقبة المعلومات الأمنية .
- الحقوق العامة ، حيث يتعرض المواطن يوميا إلى المضايقات والتعسفات والإهانات، وحسب تقرير المرصد الوطني لحقوق الإنسان لسنة 1995 فإنه تلقى ما معدله 100 شكوى أسبوعيا .

O O O

وربما كان من المستحسن عند هذا القدر من الحديث ألا تغيب عن أذهاننا بعض الحقائق الأساسية المرتبطة بموضوع الإرهاب والاسلام.

الحقيقة الأولى: هي ضرورة التمييز والتفريق التام بين الإرهاب والإسلام. قد يبدو الأمر للكثيرين مجرد تحصيل حاصل، لكننا بقدر ذكرنا هذه الحقيقة وبقدر ما كررناها وأعدناها، بقدر ما تبين لنا أنه مازال هناك كثير ممن يجهلها - خاصة الرأي العام في الغرب - و تبين لنا أيضا أنه مازال هناك من يحاول

إخفاءها أو تحريفها وتشويهها بتقديمهم للإسلام كدين عنف وسفك للدماء وانتهاك للحرمات وسطو على الأموال والممتلكات، وتشويه بعض المعاني والمفاهيم الإسلامية الأصيلة وعلى رأسها مفهوم الجهاد. ويساهم في هذا التحريف والتشويه بعض المنتسبين للإسلام وللحركة الإسلامية بمحاولاتهم لتقديم أفكارهم المنحرفة و سلوكياتهم الخاطئة على أنها هي الإسلام ولا شيء سواها، ونحن ممّن يعتقد أنّ هذه الأحكام والممارسات إستراتيجية دولية وجدت قابلية التنفيذ بأيدي الأنظمة وأفراد من المجتمع. إن التطرف الديني ظاهرة خطيرة لا يقرها الدين الإسلامي الحنيف، ذلك أن الإسلام قائم على مبدأ الوسطية والتوازن والاعتدال ، كما أنه قائم عقليا على الحوار والإقناع وقائم اجتماعيا على التسامح والتعايش، وتاريخيا على تقبل الرأي الآخر والدفاع عنه، والإسلام دين فطري يدعو إلى الإيمان والعمل الصالح. والتطرف يأتي من الغلو والتشدد، والظاهر أن التطرف الديني يأتي من أمرين :

1. الجهل بالدين الإسلامي والانقياد إلى ثقافة الحقد بما يضيع معه هدوء التفكير وليونة الممارسة. مع تلكؤ العلماء وترددهم في الصدع بكلمة الحق في وجه المنحرفين حكاما أو محكومين أو مناوئين، وضيق نظرهم إلى مآلات الانحراف من أي كان، وإتقان التبرير لكل الحالات.
2. غياب التفاصيل الكثيرة المتعلقة بالدين الإسلامي في مختلف شؤون الحياة الاقتصادية ، الاجتماعية والسياسية .

ونفس هذه الأسباب يمكن أن تفسر أنواعا أخرى من الإرهاب والتطرف في مناطق شتى من العالم بما في ذلك المجتمعات المتقدمة .

الحقيقة الثانية: هي أنه لا يجب أن نواصل الركض وراء الأوهام، وأن نعترف بأن موجة الإرهاب التي تعرفها بلادنا ليست حدثا طارئا أو دخيلا، وبأنها المولود المشوه لحمل دام سنوات طويلة من الممارسات المنحرفة، وعقود

كاملة من العنف المادي والمعنــوي. لترا دمـات عهـود مـن الاسـتبداد و...
والحقرة والتهميش ... إن الأيادي الأجنبية الخفية و الجلية علــى الســواء ليسـت غريبة ولا بعيدة على ما يحدث. لكن هذا لا يعــني أننـا ضحيـة مؤامـرة حيكـت خيوطها بدهاء ودبرت فصولها بليل من خارج الحدود، ولا ذنب لنا فيما يقع و يجـري. فـالعوامل والقـوى والأسـباب الداخليـة هـي الأصـل والأسـاس لظهـور الإرهاب وانتشاره واستمراره.

الحقيقـة الثالثـة: إن الإرهـاب هـو دون أدنـى شـك أبشـع وجـوه الأزمـة وأكثرها قسوة ومأساوية. لكنه ليس كل الأزمة. والقضــاء عليـه لا يعـني نهايـة المشاكل أو عودة السلم الحقيقي، لأن كثيرا مـن المنـابع الاجتماعيـة والسياسـية والاقتصادية الــتي فجـرت الإرهـاب و غذتـه وأمدتـه بالمـال والسـلاح والأفـراد مازالت قائمة .

ooo

إدراكنا لهذه الحقائق واستعدادنا للعمل على ضوئها يمكن أن يسـاعدنا على التصرف السليم و اتخاذ الموقف الصحيح في مواجهة هـذه الظـاهرة المرعبـة التي نشرت الموت والخوف والدمار في بلادنا. لنتمكـن من تجـاوز هـذه الدوامـة والخروج من هذا الثقب الأسـود الـذي استنزف الوقـت والجهـد وأهـدر الـدم والمال، ونستطيع استعادة السلم المفقــود. لقـد أثبـت الحـل الأمـني عـدم فعاليتـه كدواء في معالجة ظاهرة الإرهاب بل زاد في تفاقمه وانتشاره و لم يقــض نهائيـا على أفكار المتشبعين به. ونرى أن معالجة الإرهاب والعنف يمكــن أن تتـم علـى مرحلتين :

علاجات مستعجلة، وتتمثل في ما يلي :

1. تدعيم إجراءات العفو والرحمة وتوسيعها لتشمل أكبر عدد ممكن من التائبين والراغبين في العودة إلى الطريق السوي.
2. إخراج أجهزة الحكومة والإدارة من دائرة النقاش الحزبي .
3. إقامة عروض متلفزة عن الحوارات والندوات السياسية والفكرية والثقافية المميزة بإيجابيات النقاش، والترويج الإعلامي لكل فضيلة وخلق رفيع والإشادة بذلك .
4. إعطاء أهمية قصوى للمساجد ودور العبادة وإعطاء الفرص الإعلامية لرجالها و إنزالهم المنزلة اللائقة بهم .
5. تشجيع أنواع الرياضة والتسلية والترفيه السليم والبناء.

علاجات طويلة المدى، تتمثل في الآتي:

1. ضمان حقوق الإنسان وتوسيع مجالات الحريات العامة .
2. بناء ديمقراطية حقيقية في المجتمعات التي تعاني من هذه الظاهرة .
3. نشر الوعي بأهمية الحوار بين الأفكار والحضارات والديانات في أوساط الشباب، والعمل لإزالة ثقافة الحقد بين الشعوب والأجناس والديانات والتأكيد على أن الحضارات تتعاون ولا تتصادم .
4. اعتماد مبدأ الحوار والاقناع، وتنمية ثقافة الحوار السياسي، الفكري، الديني والحضاري.
5. ضرورة التعاون بين الطبقة السياسية الفاعلة ومنظمات المجتمع المدني محليا وعالميا .

ونتبه مرة أخرى إلى ضرورة عدم الخلط بين الإسلام كدين وقيم وحضارة وبعض التصرفات التي أساءت للإسلام ، إن التدين فطرة في الإنسان أما الإكراه في التدين فهو انحراف عن هذه الفطرة ، ولقد أعجبتني وصية أحد الرهبان

السبعة الذين اغتالتهم يد الإجرام في دير تيبحـيرين بولاية المدية، حيث يقول فيها :" **إنه لمن السهل أن يمنح المرء نفسه راحة البال بخلط ومطابقة هذا الاتجاه الديني بالأصولية وتطرفها ، لكن الجزائر والإسلام شيء واحد بالنسبة لي : إنهما جسد وروح واحد** ".

الفصل الثاني

السياسة

بين المقاصد والضوابط

(..إذا وجد أمير يعتزم إصلاح مدينة من المدن
نفسه ملزما بالتخلي عن منزلته،
ليتمكن من القيام بالعمل الذي ينتويه على خير ما يرام،
فإن تخليه يعتبر عملا يستحق الثناء العاطر...)

نيقولا ميكيافيلي (المطارحات: الكتاب الأول)

التغيير الهادئ

لا يحتاج المرء إلى كثير من الذكاء والفطنة حتى يدرك أن النظام القائم نجح في تسجيل نتائج كارثية في أغلب ميادين الحياة الوطنية، فيكفي أن يتجول الإنسان في الشوارع والطرقات، و يتعامل مع إدارات ومؤسسات وأجهزة الدولة المختلفة، ليقف على حقيقة الوضع و يدرك مدى خطورة التعفن المستشري في أوصال الدولة والمجتمع، والذي يظهر في كل الحالات وعلى كل المستويات.

- تخبط سياسي يظهر في التغيير السريع والمستمر للوجوه والحكومات كمحاولة لتحقيق شيء من التحسن حتى لو كان نسبيا في تسيير الوضع العام. ويظهر هذا التخبط أيضا في اللجوء المكثف للانتخابات (المزورة لسوء الحظ) في محاولة لكسب شيء من المصداقية داخليا وخارجيا. ويظهر مرة أخرى في صراعات السرايا ومؤمرات القصور ومناورات الكواليس...الخ بين أجنحة النظام المختلفة.
- فشل اقتصادي يتمثل في العجز عن ضمان الحد الأدنى من شروط الحياة الكريمة للمواطن. والفشل في الانتقال إلى نظام الاقتصاد الحر الحقيقي الذي نتج عنه السقوط في دوامة اقتصاد البازار. والاستسلام التام والكامل لشروط ومطالب المؤسسات المالية الدولية ،دون التمكن من رسم وتنفيذ سياسة واضحة وفعالة لإعادة دفع عجلة الاقتصاد.
- انسداد في أوصال المجتمع أفرزه تخلي الدولة عن دورها الاجتماعي، وعجز النظام عن فهم اهتمامات وتطلعات الأغلبية الصامتة – كما تسمى –

وخاصة الشباب، والانقلاب السلبي الذي مس سلم القيم الاجتماعية نتيجة الفوضى القائمة في الحياة السياسية و التدهور الذي أصاب الأوضاع الاقتصادية.

- ردة ثقافية وفكرية تمثلت في تراجع الدور والمكانة الاجتماعية للعلم والثقافة وغياب التأثير والأثر الثقافي في الحياة العامة. فشل المنظومة التربوية في تحقيق المهام المنوطة بها وتحولها إلى جهاز بيروقراطي ضخم ومترهل همه الوحيد تقديم الشهادات كل سنة لأفواج جديدة من البطالين. اختفاء القيم الفنية الجمالية من حياتنا وهيمنة موجة الرداءة والتخلف والانحطاط الفكري والفني والثقافي.

ولا شك في أنه باستطاعة القارئ أن يجد عشرات المظاهر الأخرى لفشل النظام وعجزه في كل المجالات والميادين. لكننا اكتفينا بهذه المحاور الكبرى لأن هدفنا ليس تعداد مظاهر الفشل أو إحصاء ملامح العجز، لكننا نرمي إلى إبراز الطابع الشامل و العميق لهذا العجز والفشل الناتج أساسا عن التشوهات والانحرافات القائمة في شرعية النظام، وعن الطابع الغريب والمستورد للنظم والبنى التي أقامها، وعن عجزه في فهم التطلعات والآمال الكبرى للجماهير وتحقيقها في الواقع.إن الفشل الذي لاقته كل محاولات الإصلاح والتقويم منذ ما بعد أكتوبر 1988 ليس ناتجا عن العقبات والعراقيل الداخلية والضغوط الخارجية فقط، ولا عن سوء نية القائمين عليه فحسب. ولكنه نابع أساسا من طبيعة النظام أولا (كما حاولنا أن نبينه في الفقرة السابقة). ومن طبيعة هذه الإصلاحات ذاتها ثانيا، فهي من جهة إصلاحات جزئية مست أساسا المجالين السياسي والاقتصادي مع بعض التجميل الخارجي في مجال الإدارة. وهي من جهة أخرى إصلاحات داخلية حاولت أن تغير النظام بالاعتماد على نفس الأشخاص والوجوه و على نفس الذهنيات والأفكار وعلى نفس

الأشخاص والوجوه و على نفس الذهنيات والأفكار وعلى نفس الأساليب والممارسات القديمة التي كانت سببا في الوصول إلى هذه الحالة المتردية.

كما سبق أنّ قلنا، فالأزمة القائمة ليست حدثا طارئا ولا عرضا سطحيا، بل مرض متغلغل في أعماق كياننا ومستشري في أسس نظامنا. لذلك فإن الحلول المناسبة يجب أن تكون في مستوى مواجهة هذه الوضعية ومعالجتها بكل أسبابها وأشكالها ومظاهرها. وللتمكن من ذلك نرى أن يحمل الحل المقترح ثلاث خصال أساسية:

1. **الواقعية**: بحيث تراعى فيه خصوصيات المجتمع ومكوناته النفسية والفكرية والحضارية. و تحسب تأثيرات العالم الخارجي و ضغوطات الواقع الداخلي، وترتب القضايا والمشاكل المختلفة حسب أوليات واضحة ومحددة. دون أن تنسى اعتبار الطاقات والموارد والقدرات المتاحة، و الشروط الزمنية الملائمة.
2. **الشمولية**: بحيث يشمل كل جوانب حياتنا ويمس كل مستوياتها، الروحية والمادية، السياسية والثقافية، الاقتصادية والاجتماعية، مع مراعاة الأبعاد الإنسانية والبيئية في عملية التغيير.
3. **التجديد**: وهذا لا يعني أنه علينا أن نخترع أو نخلق ما لم يسبقنا إليه أحد من قبل، لكن أن نواجه الواقع بنفسية وعقلية وثقاة ة جديدة، وبمناهج وطرق وأساليب قائمة على الاجتهاد المستمر والإبداع المتواصل والحوار الحر المفتوح.

قد تبدو بعض هذه المبادئ والشروط مثالية و أفلاطونية إلى حد ما، لكننا نعتقد أن التحولات الحقيقية والتغييرات الكبرى في حياة الأمم والشعوب لا يمكن أن تتحقق بتصورات محدودة وضيقة ولا بأفكار خجولة ضحلة. فالمهمات والأعمال الكبرى تقتضي أفكارا جديدة وتصورات بعيدة وعقولا مبدعة.

○ ○ ○

هناك سؤال كبير وخطير يطرح علينا نفسه عند هذه المرحلة من كلامنا. إذا كان البديل الذي ندعو إليه يقتضي التغيير الشامل والجذري للنظام القائم والتجديد التام والكلي للوضع الحالي، فهل يعني هذا أننا مجبرون على اللجوء إلى أسلوب الثورة والعنف والخروج على الحكام وتكفير المجتمع ومقاتلته؟ ؟ ؟. الجواب المختصر الصريح هو: لا..ثم لا..ثم لا. لماذا ؟ الأسباب عديدة و كثيرة:

- منطلقاتنا الفكرية المستمدة من تعاليم ديننا الحنيف ترفض الأساليب القائمة على العنف والقوة والإكراه، وتدعو للعمل السلمي القائم على الحوار والنقاش والإقناع.
- التجربة التاريخية أثبتت فشل الأساليب القائمة على العنف والقوة والإكراه عندما يتعلق الأمر بالتغيير الداخلي للمجتمعات، لأن الثورة أو العصيان المدني أو الخروج على الحاكم أو الجهاد .. قد تنجح في إسقاط النظام القائم، لكن إقامة نظام جديد لا يمكن تحقيقه بغير الوسائل السلمية القائمة على الحوار والنقاش في ظل العدل والحرية. ونستطيع أن نضرب لذلك مثالا بثورتين، الثورة الروسية التي أسقطت نظاما من أعتى وأقسى النظم وأشدها توغلا في الاستبداد والتخلف والرجعية، لكنها فشلت في فرض مثلها وقيمها وفلسفتها على المجتمع رغم اعتمادها كل أساليب و وسائل الإكراه والإجبار والقمع. والثورة البرتغالية ضد ديكتاتورية سالازار (ثورة القرنفل كما تسمى) التي نهجت منهج الديمقراطية والانفتاح و الحوار بمجرد انتهائها من تقويض دعائم النظام المنهار. وكم كانت الأمور ستكون مغايرة

ومختلفة لو أن حكامنا ساروا على هذا النهج بعد انتصار ثورتنا التحريرية المجيدة.

- إن النظام الجديد الأصيل و المشروع هو مولود طبيعي للمجتمع وليس العكس.
- ثم إننا في الأخير لا نربط التغيير بضرورة وصولنا للسلطة كحركة أو كأشخاص، ولكننا نرى أن تطبيق أفكارنا وتصوراتنا هو التغيير الحقيقي حتى وإن تم بدوننا. هذا لا يعني أننا ندعي امتلاك الحقيقة المطلقة أو نزعم الكمال والعصمة. ولكنه يعني ببساطة أننا نؤمن بأننا حملة فكرة أصيلة معبرة عن أعماق شعبنا وتطلعاته وهمومه وآماله ،رغم ما قد يشوبه من غموض أو تحريف ناتج أساسا عن سوء فهمنا.

فن الممكن ؟!

ينظر كثير من الناس للسياسة بعين الشك والارتياب، نظرة سلبية مليئة بالتخوف والحذر، وربما بشيء من الاحتقار والكراهية. وأصبح الكثير منهم يرى الكذب و النفاق والخداع صفات طبيعية لرجل السياسة، منطلقين في حكمهم هذا من تأثير رواسب التجارب الماضية، أو من تأثير وسائل الإعلام المختلفة اللاهثة خلف الفضائح و القضايا المثيرة في عالم السياسة والسياسيين، أو من تأثير واقع يومي مليء بمخازي وتعفنات بعض المشتغلين بالسياسة والدائرين في فلكها. وفي بلادنا يمكننا اعتبار النظرة السلبية للسياسة سلوكا طبيعيا بالنسبة لشعب بدأ حياته السياسة بتجربة مريرة مع السياسة الاستعمارية الخبيثة المتلاعبة بالحقوق و المطالب العابثة بالآمال و المشاعر، سياسة حاولت أن تدمر العقول و تمسخ الأرواح مستعينة في ذلك بكل أساليب المكر والحيلة والخداع، غير مترددة في توظيف كل صنوف الكذب والتزوير والقهر للوصول إلى أغراضها وتحقيق مآربها، و لم يكن بإمكان الساسة الجزائريين من صنف بني "وي-وي" ومسيرتهم السياسة الموغلة في النفاق والخيانة إلا أن يضيفوا للتجربة مزيدا من المرارة والسوداوية. وبعد الاستقلال عرفت التجربة إحباطات وترديات جديدة مع ساسة الحزب الواحد وسياسته المبنية على الديماغوجية الجوفاء ولغة الخشب في ظل تعبئة شعبوية مظهرية مصحوبة بكثير من الظلم والتعسف و الانتهازية، فأضيفت صفحة سوداء أخرى إلى سجل التجربة المحزنة. وجاءت مغامرات و حماقات مرتزقة السياسة في زمن التعددية والديمقراطية لتزيد الطين بلة كما يقال، فظهر صنف من الناس امتهنوا التنقل

بين المواقف والمبادئ كما تنتقل اللقالق بين المستنقعات والبرك بحثا عن الديـدان والضفادع. فسمعنا عن مناضل من شدة حرصه على النضـال انخرط في خمسة أحزاب دفعة واحدة !، ورأينا مناضلا آخر بدأ أفلانيا مدافعا عن الخيار الاشتراكي و الثورة الزراعية وسياسة الحزب الوحيد الأوحد، ثم تحول فيسيا يجاهد ليل نهار في سبيل دولة إسلامية ظنها وشيكة القيام وغنائم رآها قاب قوسين أو أدنى من الاقتسام، و بعدها صار جمهوريا ديمقراطيا يحارب الإرهاب والأصولية الإسلاماوية !، وانتهى به الأمر رئيسا "منتخبا" لإحدى البلديات على رأس قائمة الحزب الذي ولد بالغا وفطم قبل الرضاع. ومناضل ثالث أسس حزبا على طريقة الشركات العائلية وراح يمارس نضالا مكثفا بالمراسلة فمرة بيان تنديد و مرات بيانات تأييد وأحيانا لجنة مساندة و كفى ا لله المؤمنين شر النضال !!. ومن المفارقات المعبرة عن هذا الصنف من مرتزقة السياسة ما حدث خلال الانتخابات الرئاسية الأخيرة، حيث أعلن رئيس حزب من الأحزاب العائلية عن ترشحه، في الوقت الذي قام واحد من أسرتها اللصيقة به بتشكيل لجنة مساندة لمرشح آخر، في حين انبث الأبناء و الأقارب والمعارف في لجان المراقبة باسم الحزب رغبة في الحصول على نصف التعويضات المدفوعة لأعضاء هذه اللجان، لأن النصف الأخر سيعود إلى "قيادة الحزب" التي أجبرت ممثليها في لجان المراقبة على توقيع التزام بذلك أمام الموثق !!!. و ليحاول من أراد بعد هذا أن يتحدث عن نزاهة الانتخابات ومصداقية الأحزاب.وليس غريبا عندما نجد في لغتنا الجزائرية الدارجة لفظة "بوليتيك" مرادفة للكذب والانتهازية. فالساحة السياسية في بلادنا تحولت إلى شيء يشبه أسواق القرون الوسطى تمارس فيه النخاسة (تجارة العبيد) علانية، وتعرض مختلف أنواع الدعارة، بما فيها الدعارة الفكرية والأدبية والحزبية دون حياء أو خجل. واقع كهذا لا يمكن أبدا أن يثير الثقة أو الاحترام لدى أي كان تجاه رواد السوق أو

تجاره، خصوصا إذا وضعنا في الاعتبار أن تمت تخطيطا في دوائر مغلقة ومحدودة عملت على إجهاض صورة السياسي والحزبي ودفع عناصر قابلة للتلون إلى الساحة من باب الاحتواء المزدوج، فهي من جهة تؤدي دور الممثل السياسي الراغب في تجسيد المطالب الشعبية ومن جهة أخرى تؤدي دور التشويه بالوكالة، هذا التشويه المؤدي إلى التعفف عن التعاطي السياسي ليتولى فريق آخر دفع العمل السياسي نحو الوجهة المبتغاة والمسارات المقصودة، وهذا ما يفسر:

- ظهور أحزاب فطرية و تفطرها السريع، وظهور تحالفات صورية وانشطارها، و النفخ الإعلامي في أحزاب ليس قادرة على تجميع أعضائها داخل سيارة أجرة!!
- الالتفاف حول أحزاب تملك كل مقومات الحزب الحقيقي (عقائد وتنظيم وإنظباط وانتشار...) بالإجهاض وّ التعتيم أو بالتشويه والتقزيم. والقفز على حقائق أحزاب برهنت الجماهير أنها متشبعة بأفكارها ومبادئها ومقترحاتها و دفع جمعيات المجتمع المدني ومنظماته للحيلولة دون فاعلية الأحزاب الحقيقية.
- تقزيم مواقف سياسية وطنية بالإعلام المدعوم بالقوى الإستئصالية الموغلة في المواقع المؤثرة. وإعفاء الحديث عن أحزاب متورطة في الممارسات المشبوهة و العلاقات الخارجية المكشوفة.

لكن هذه الصور المخجلة و المحزنة لا يجب أن تحجب عنا تلك النماذج المشرفة من رجال السياسة النزهاء و المخلصين من أبناء هذا الوطن، بدءا من قادة و جنود الثورات والانتفاضات الوطنية المتتالية، مرورا بـرواد الحركات الإصلاحية والوطنية والمجاهدين الصادقين إبان ثورة التحرير المباركة، وصولا إلى رجال حاولوا بعد الاستقلال تقويم الخلل والاعوجاج من داخل دواليب

النظام و آخرين حالوا العمل ذاته من موقع المعارضة، فمنهم - جميعا - من قضى نحبه و منهم من ينتظر و ما بدلوا تبديلا. رجال من طينة الأمير عبد القادر والحاج أحمد باي والحاج المقراني الذي ترك أبهة المنصب ورفاهية الغنى ودعة العيش ليقود ثورة عارمة ضد المستعمرين و يسقط شهيدا. ورجال من أمثال الأمير خالد الذي فضل ترك الجيش الفرنسي ورتبته العالية وراتبه الكبير ليعود إلى وطنه. يزرع بذور الوطنية التي ستؤتي أكلها بعد حين. ورجال من أمثال ابن باديس و الإبراهيمي و مصالي الحاج الذي قضى عمره متنقلا من منفى لمنفى، في الجزائر المستعمرة و في الجزائر الثائرة والجزائر المستقلة. ورجل مثل المرحوم سليمان عميرات مات كمدا وحزنا على الجزائر التي قال فيها قولته المأثورة لو "**خيرت بين الجزائر و الديمقراطية لاخترت الجزائر**" فماذا تساوي الديمقراطية عندما تضيع الجزائر ؟ ورجل مثل الشهيد بوسليماني وعشرات آلاف من المخلصين الذين قضوا زهرة أعمارهم عاملين في سبيل أفكارهم ومبادئهم أو دفعوا أرواحهم ثمنا لها .

إن ما يجب أن يقال في هذا المقام أن السياسة عمل إنساني يكتسي طابعه الخير أو الشرير من القائمين عليه والممارسين له، مثله في ذلك كمثل أي نشاط أو عمل إنساني آخر. فالطب ظل عهودا طويلة مرادفا للحكمة ولكل معاني النبل و الأمل والخير عندما مارسه أناس من أمثال أبيقراط و الرازي و ابن سينا وغيرهم من الحكماء. لكنه تحول آلة جهنمية و لعنة خارجة من أعماق الجحيم عندما استغله بعض المتعصبين وأنصاف المجانين ليطهروا وجه الأرض من أجناس بشرية منحطة و متخلفة لاحق لها في الحياة حسب زعمهم، مثلما حاول الأطباء النازيون أن يفعلوا في معسكرات الموت الهتلرية، وكما جرب الطبيب السفاح "رادوفان كارازيتش" أن يفعل مع مسلمي البوسنة و الهرسك. وما يهمنا من هذا كله أن تقييم العمل السياسي و الحكم عليه لا يجب أن ينطلق من

أحكام مسبقة أو رواسب تجارب ماضيــة، أو اعتمــادا علـى تعميمــات سـطحية متسرعة، تعمدت بعض وسائل الإعلام تشكيل العقليات والأحكام بناء عليهــا. لكن يجــب أن ينبنـى علـى تتبـع سـير ومواقـف رجالـه والقـائمين عليـه، وتقييـم موضوعي لنتائجه و آثاره من خـلال ربطهـا بمنطلقاتـه وغاياتـه ومقارنـة مـدى تطابقها مع المبادئ والقيم التي ينادي بها ويتبناها القائمون عليه والعاملون فيه .

○ ○ ○

في خضم المناقشات و المحاورات التي تقوم أحيانا حول أخلاقيــات العمـل الحزبـي و السياسـي وحـول حـدوده وضوابطـه كثـيرا مـا تـتردد عبــارة "السياسة فن الممكن" التي يبدو أن البعض قد وجد فيها صيغـة مقبولـة ومخففـة للعبارة الشهيرة المحرجة المنسوبة للمفكر السياسي الشهير نيقولا ميكيافيلي "**الغاية تبرر الوسيلة**" . إن السياسة بكل تـأكيد هـي فـن الممكـن، فـن الممكـن بمعنـى استخدام المتاح و المشروع من الوسائل والأسـاليب لتحقيـق الغايـات المرسـومة والأهداف المحددة، ونقصد بالوسائل الممكنة والمشروعة، الوسائل التي لا تخـالف شريعة القانون ولا تهتك شريعة الأخلاق ولا تدوس شــريعة الأعـراف الحميـدة التي تحكم حياة التجمعات المتحضرة والدول المتمدنة.

وفن الممكن بمعنى رسم الغايات و تحديد الأهداف الواقعية الممكنة التحقيق والقابلة للتجسيد، أي الأهـداف الـتي تراعـي ظـروف الخلـق وتحـولات العصـر وضرورات الواقع وحـدود الوسـائل والطاقـات. لا الأهـداف الموغلـة في عـوالم الأحلام والأوهام. وفي عالم السياسة تتنوع الغايات والأهـداف وتتعـدد بشـكل كبير وواسع جدا بتنوع الأزمنة والأماكن والظروف والأشخاص. لكننــا نعتقـد أن مبدأ **تحقيق المصلحة العامة** شكل قاسما مشــتركا بـين غالبيـة الغايـات المعلنـة

لجل الفلسفات والأفكار والجماعات والتنظيمات السياسية على مر العصور. ونعتقد أن هذا المبدأ مازال صالحا ومناسبا ليكون غاية مثلى للسياسة، وليشكل معلما لترشيد السياسات والأعمال العامة، وتقييم المواقف والشخصيات السياسية على اختلاف مشاربها وإيديولوجياتها، ومعيارا للحكم على أخلاقيتها ومن ثم مشروعيتها أو شرعيتها. ونرى بالمقابل أن استغلال المنصب السياسي أو الممارسة السياسية لتحقيق مصلحة خاصة أيا كانت (شخصية، عائلية، قبلية، حزبية، طبقية، جهوية ...الخ)، يعد سلوكا يتنافى مع أخلاقيات العمل السياسي و يفقده معناه ومصداقيته.

ο ο ο

الأساليب الممكنة و المشروعة التي يمكن أن تنتهج لتحقيق الغايات السياسية المتماشية مع مبدأ **تحقيق المصلحة العامة** كثيرة ومتنوعة. وتتحول السياسة إلى فن الممكن عندما تقوم على المفاضلة بين هذه الوسائل المشروعة واختيار أحسنها و أفضلها لتحقيق الغايات ضمن مبدأ تحقيق المصلحة العامة. إننا نمثل حركة لها نهج معين في العمل السياسي لا يخرج إطلاقا عن نطاق انتهاج السبيل الأنسب والأصلح لتحقيق الصالح العام للشعب والوطن انطلاقا من منظورنا الفكري المستمد من الركائز الأساسية لهوية الأمة وشخصيتها و على رأسها الإسلام الذي نعتز بعقيدته وشريعته ونظريات مفكريه في الإنسان والكون والحياة والمجتمعات، ومن خلال هذا المنظور فإن المصلحة العامة مجسدة في اعتقادنا في حفظ كليات خمس هي بلغة تراثنا الفقهي :**حفظ الدين، النفس، العقل، النسل، والمال** بالدرجة الأولى. يليها بعد ذلك تحقيق المصالح الداخلة في حدود الحاجيات ثم التحسينات ...الخ.

وأحسن السبل المتاحة و الكفيلة بتحقيق هذه المصلحة هو سبيل المشاركة السياسية بأي لون حزبي لا يعترض على الثوابت والموروث الثقافي والحضاري و يجتنب مهالك الفتنة و زرع المآسي وألوان المحن والبلايا التي تمس الأتباع والأنصار كبشر وتمس حقيقة المنهج الفكري وطابعه الرباني من جهة أخرى، هذا الطابع الذي همه الأول دعم الحريات وإقرار حق الإنسان في الحياة والتعبير. و لم يكن اختيار هذا المنهج تكتيكيا قائما على رؤية آنية أوحسابات مرحلية لكنه نابع من قناعات مبدئية ثابتة نرى من خلالها أن التغيير الحقيقي العميق و الفعال لا يمكن أن يكتب له النجاح والاستمرار بغير أساليب الحكمة والموعضة الحسنة، والقائمة على الإقناع بالحسنى والجدال بالتي هي أحسن. ثم إن طبيعة الفكر الوسطي والتيار الوسطي والخيار الوسطي المعتدل يتنافى مع الأساليب القائمة على العنف والتطرف والتعصب. لهذا كان نهج المشاركة هو الرفض المبدئي الثابت الصريح لمنهج المغالبة.

وفي الغالب كان منهج المغالبة يذهب بأصحابه بعيدا لدرجة الارتباط بالأجنبي و الوقوع في أحابيله وضغوطاته من باب التبعية. أما منهج المشاركة فإنه يذهب بأصحابه بالارتباط بالسلطة الوطنية وعجلتها، ومن تجليات المنهجين تبين لدنيا أن المغالبة في بعدها خيانة للوطن والأمة والمشروع، أما المشاركة فهي انحياز لبرامج و أطراف في الوطن أفرزت سيآت وسلبيات ورؤى لا يمكن إصلاحها إلا بالمشاركة و التصحيح على طريقة **"كلمة حق عند إمام جائر "** وليس من ورائه و لا من وراء البحر .

لقد كان خطاب وتصرفات أنصار منهج المغالبة سببا رئيسيا في انتشار التيار والخيار الاستئصالي في أوساط السلطة والمعارضة على السواء، ومنحه الفرصة والمبرر للذهاب بعيدا في :

- توجيه النقد اللاذع إلى الإسلام ومنهجه، وربط الإسلام بالإرهاب باعتماد الإعلام القادر (لأسباب تاريخية و موضوعية) على التهويل والتضخيم.
- ملاحقة المتدينين بدعوى ملاحقة الإرهابيين. والضغط المستمر على صور التدين، و أبرز مظاهر الضغط : إغلاق المساجد والمصليات الجامعية، منع المتدينين من الوظائف السامية وملاحقتهم، تتبع المتدينين وتخويفهم وتخوينهم. وما حادثة الحجاب في فرنسا والمتحجبة البرلمانية في تركيا، ورفض استعمال كلمة الإسلام في الأحزاب الجزائرية والمصرية،إلا تجليات واضحة في هذا الشأن.
- الدفع نحو تقبل العودة إلى منهج الحزب الواحد أو إلى حزب علماني أيا كان، أو الدفع للاستقالة. كل هذا جعل أهل العقول السوية المتزنة تمارس أساليب الحكمة في معالجة قضايا التحول والتغيير.
- توجيه الاتهام إلى المنظومة التربوية وعلى أنها معقل الإرهاب، والمطالبة بضرورة إلغاء قانون الأسرة التي توارثت أخلاق الإسلام وشريعته.
- ضبط بوصلة الدول الغربية والعربية والإفريقية في اتجاه مقاومة كل ما له علاقة بالدين الإسلامي.

ومثلما رفضنا منهج المغالبة، رفضنا أيضا منهج الاستقالة وغرس الروح الانسحابية والفرار من المسئولية الشرعية والأخلاقية والتاريخية الذي تبناه تيار آخر، تحت دعوى التعفف عن السياسة والترفع عنها والتنزه عن فتنها ومفاتنها بما يجعل اللائكية و العلمانية تنتصر، وتستولي على كثير من نقاط التأثير والتوجيه .

أدى تصادم الارادات والخيارات إلى حالة من الانهيار السياسي التام، ميزها انفجار الوضع الأمني و انسداد سبل العمل السياسي الطبيعي، و هيمنت الفوضى و الاضطراب على كثير من القطاعات الرسمية والحزبية والشعبية،

ووسط الجو المشحون بالخوف و التوجس في ساحة تحيق بها أخطار الإنزلاقات والانحرافات القاتلة، ظهرت ملامح توجهات مريبة كانت تستهدف :

1. تفجير حرب أهلية تأتي على الأخضر و اليابس يغذيها شعور بالظلم وتدعمها روح الجهاد الغالبة على بعض الفعاليات الإسلامية والدينية والمتأثرة بانتصارات إيران وجهاد الأفغان، والمراهنة على تدافع المؤسسات الإستراتيجية وتنافرها لتحقيق إلغاء صلاحيات مؤسسات الدولة والوصول إلى تفتيت الوحدة الوطنية، كما يدل عليه الظهور الواضح للنزعات الجهوية والرغبة في تشكيل الفيدراليات.

2. وضع البلاد وطنا وشعبا تحت رحمة التدخل الأجنبي وهيمنته، وهذا ما يفسر لنا بعض التحركات والسياسات التي انتهجتها بعض القوى الدولية تجاه بلدنا وتجاه المنطقة، ولعل أبرز تلك التحركات والسياسات:

الحملة التشهيرية بالمركبات النووية في الوطن، وتشكيل قوة التدخل السريع الأوروبية والمعدة للعمل أساسا في جنوب البحر الأبيض المتوسط وفي شمال إفريقيا تحديدا.

تقديم الدعم اللوجيستيكي للعمليات الإرهابية.

اشتداد حدة تنافس القوى الكبرى على المنطقة.

إخضاع الجزائر للانشغال بذاتها و تفريغ قوتها الضاربة في مشاكلها الداخلية المحاصرة بالمشروعات الإستراتيجية الخطيرة على مستقبلها ومستقبل الجسد العربي الواحد المضروب في عدد من بلدانه ذات الأهمية القومية و الدولية.

و كان المطروح سبلا متعددة : سبيل المعارضة السلمية وفق القوانين المعمول بها، أوسبيل المعارضة الراديكالية والضغط والرفض على شاكلة من تم إنتقاد نهجهم، أو سبيل المقاطعة وعدم إقرار أي وسيلة ينتهجها النظام الحاكم حتى يزول إن زال، وقد أثبتت التجربة أن المعارضة أو المقاطعة بهذا الشكل

تراجع عنها أصحابها و الدعاة إليها ودخلوا الصف بعد ويلات وويلات، وقد كانت هذه المقاطعة سببا في أن يستنفر النظام كل قواه ويتناسى صراعاته الداخلية، و يتترس بالمجموعات التي يضمن بها التفرد بالسلطة، أو سبيل المشاركة المصحوبة بمبدأ أن نقول للمحسن أحسنت عندما يحسن، وللمسيء أسأت عندما يسيء، كضمانة عن الجهر بالحق و نقد الإساءة مهما يكن مصدرها. وما من شك أن أي سبيل انتهج لابد أن تصحبه ضريبة و يبقى العقل السليم هو الذي يستطيع أن يوازن بين المصالح و المفاسد و يوازن بين أحسن المصلحين و أشد المفسدين.وقد كان اختيارنا مبنيا على قناعات أربع:

- العمل على تغيير المنكر بالمعروف ودفع الضرر بالحسنى واجب شرعي ومسئولية أخلاقية لا يجوز التخلي عن أدائها أو التهرب من تحملها مهما كانت الظروف وأيا كانت الأسباب.
- سياسة الغياب تحقق غرض القوى اللائكية التغريبية و التيار الإستئصالي وتصب في خانتها عندما تجد الساحة خالية تصول فيها و تجول كما تريد دون رقيب أو حسيب أو اعتراض، وقد أفسحت المقاطعة المجال لرواد الفكر العلماني والممارسة الإستئصالية و قوى التغريب المجال لفرض أفكارهم وزرع خططهم بما عطل مشروع قانون تعميم استعمال اللغة العربية إتكاءا على بعض المنظمات و الجمعيات والأحزاب التي فيها قابلية السير في ركاب السلطة ودعم توجهاتها في الحق والباطل وفي الطاعة والمعصية وفي الخطأ والصواب، بما لها من استعداد استشرافي لتمرير أي مشروع مرضي عنه فوقيا !!. من هذا المنطلق فإن الواجب يحتم الحضور الإيجابي و الفعال في المواقع المتاحة للتمكن على الأقل من ردأ بعض المفاسد و دفع بعض المخاطر المحيقة بالوطن ورموزه وثوابته و أبنائه و مكاسبه.

- سياسة الغياب الطوعي والمتاح قائم، يلغي فريضة الأمـر بـالمعروف والنهـي عن المنكر، كما يلغي قاعدة أن المؤمن الذي يخالط الناس ويصبر على أذاهـم خير من المؤمن الذي لا يخالط و لا يصبر على أذاهم، ويلغي فعـل المشـاركة (وتعاونوا) (وتواصوا) .
- العمل الوطني الصرف يجب أن يقوم في الظرف المناسب، إذ أن الوطن الذي يتعرض للويلات إذا لم يتحرك المخلصون فيه لأداء واجباتهم فإنـه سـيفوتهم فضل السبق و الكفاح من أجل رفعته و إنقاذه من الخطـوب الـتي تحيـق بـه، والوطنيـة الصادقة لا تقبـل مـن أصحابهـا التلكـؤ عنـد الطلـب والتـأخر في التضحية والتردد في الكفاح و الانسحاب عند الضرورة. وتسـتدعي الإيثـار عند ظهور الأثرة والأنانية .

○ ○ ○

بعد تعرضنا إلى أسباب ومسوغات نهـج المشـاركة، ودوافعـه الفكريـة والخلفيات والملابسات السياسية والعلمية المحيطة به. نجد الآن أنفسنا أمام سـؤال كبير وهام : ما الذي تمكنا من تحقيقه بسياسة المشاركة. ما هـي النتـائج ؟ أيـن هي الثمار ؟. والإجابة على هذا السؤال تتفرع إلى شقين، يتعلق كل شق منهما بصنف معين من النتائج.

الصنف الأول يشمل النتائج التي تصب في خانة الصالح العام، وهـي نتـائج كثيرة ومتشعبة لكننا سوف نكتفي بذكر أهمها وأبرزها:

1. المساهمة في الحفاظ على الدولة الجزائرية ومنع بنيانها من الانهيـار والتفتـت و السقوط، ونقصد هنا الدولة لا السلطة أو الحكومة أو النظام القائم، نعـني بالدولـة العلـم الوطـني و العملـة الوطنيـة، و الوحـدة الترابيـة و مؤسسـات

السيادة ومعالمها التي تعرضت بالفعل لمخاطر التردي والانهيار عندما عم العنف والقتل والفوضى والدمار وسيطر الرعب، وتبدت بوادر التفسخ في عجز النظام عن توفير الأمن للمواطنين وتخلي كثير من المسئولين عن مناصبهم ومسئولياتهم وفرار بعضهم إلى خارج البلاد. هذه هي النتيجة الأولى الأساسية التي ساهمنا في تحقيقها و لنا أن نتشرف بذلك ونفتخر به، فالدولة الجزائرية ليست ملك حزب أو فئة أو جماعة أو شخص أوجهة...إنها ملك الشعب بأكمله ملك للأجيال الماضية التي ضحت في سبيل إقامتها وتشييدها و ملك للأجيال القادمة التي لم تولد بعد فلا يحق لنا التفريط فيها أو التخلي عنها. و إنه من الحتمي أن تلتقي مساهمتنا في بعض المفاصل التي يستفيد منها المولعون بالفساد، و لكن الموازنة تقتضي رجحان كفة مصلحة بقاء الدولة حتى وإن كان ثمت مستفيدون و نفعيون، واستمرار المؤسسات و لو كانت هشة، أولى من زوالها، لأن زوالها من زوال الجميع.

2. الحفاظ على صورة الإسلام من خلال تقديمه في صورة مخالفة للصور المشوهة الدموية المرعبة التي رسمتها له خناجر الإرهاب وكتابات الصحافة المتغربة في الداخل ووسائل الإعلام الغربية الجاهلة أو الحاقدة أو المتآمرة، صورة مغايرة قائمة على الاعتدال والوسطية والتسامح، وعلى العمل السلمي البناء. والحفاظ على المشروع في إطار تيار وتنظيم شرعي يعمل في أرض الواقع على تحقيقه في واقع الحياة، رغم كل الجهود التي بذلت ومازالت لحد الآن بهدف الإلغاء الفكري المستحيل و الإقصاء القانوني الممكن. والحفاظ على صورة الإسلام من خلال كبح الشباب المندفع عن حسن نية وعن حماسة فياضة وراء شعارات محببة إلى النفس المسلمة في كل زمان خصوصا إذا ما وجدت من يتقن تحريكها في ظرف الغضب الشعبي

العارم و الاحتقان الجماهيري من شدة الظلم والتعسف وسوء استخدام الثروات وتوزيعها على غير مستحقيها، بما يفرض وجود من يدفع هذا الاندفاع ويضبط لهيب العواطف بنظرات العقول التي لا تسمح بإصدار فتاوى استحلال الدماء والأعراض والأموال، بحيث تستخدم غطاءا للجرائم التي كان ضحاياها أهل الإيمان والدعوة من أمثال الشيخ محمد بوسليماني والدكتور حمود حنبلي والشهيد بن الشهيد عمر خنوش والصحفي اللامع عز الدين سايج والأستاذ القدير لحسن سعد الله وغيرهم، رحمهم الله تعالى، الذين رفضوا جملة وتفصيلا إعطاء المسوغات لاغتيال الأمة وهدم ثوابتها.

3. العمل على توضيح الأزمة والفتنة القائمة في الوطن أمام الجهات الخارجية، وبالدرجة الأولى أمام الحركات و التنظيمات الإسلامية التي حصل لديها تشويش في مدركاتها الإسلامية وارتسمت أمامها صورة صعب تعديلها من فرط المعتقد الإسلامي السليم من جهة، والواقع الجزائري الدموي المأزوم من جهة أخرى. مثلما حصل تشويش آخر في الدوائر الرسمية الدولية والغربية أساسا و التي ترى أن ما يحدث في بلادنا إنما هو حرب أهلية ربما يكون من واجبها التدخل لإخمادها وإعادة الأمور إلى نصابها، أو على الأقل لحماية رعاياها و مصالحها. وكانت السوابق جاهزة و متوفرة من أحداث لبنان والصومال وأفغانستان، وكثير من البلدان الإفريقية جنوب الصحراء. وربما كان خطر التدويل و التدخل الأجنبي من أكبر المخاطر التي هددت الدولة الجزائرية في تلك الفترة، في صميم وجودها وجوهر سيادتها ومستقبلها كدولة مستقلة.

4. المساهمة في طمأنة كثير من القوى و الأطراف الداخلية والخارجية تجاه تيار الحركة الإسلامية، ونشر الطمأنينة التي ساعدت على نزع فتيل الحرب

الأهلية الشاملة التي كانت قاب قوسين أو أدنى بسبب التوترات الكبيرة والتشنجات السياسية والاجتماعية التي طبعت الحياة الوطنية خلال تلك الفترة، والتخوف الداخلي والخارجي من التيار الإسلامي خاصة بعد بعض التجارب المؤلمة مع حركات إسلامية مختلفة عبر العالم ليست أفغانستان إلا نموذجا لها. والمساهمة في إظهار استعداد الحركة الإسلامية للعمل الديمقراطي السلمي.

5. قطع الطريق على القوى الظلامية الخفاشية الممثلة للتيار اللائيكي التغريبي الحاملة للطرح الإستئصالي. التي حاولت جاهدة أن تستغل ظروف المأساة الوطنية لتمرير مخططاتها الرامية لمحو شخصية الأمة وتمييع مقومات الهوية الوطنية، تمهيدا لتحقيق الهدف الحقيقي لها والمتمثل في ربط الجزائر نهائيا بالمصالح الإستراتيجية السياسية والثقافية والاقتصادية لقوى الإستكبار الغربي، الذي راح يتهيأ بتحضير العقول لقبول :

- عودة الأقدام السوداء.
- استساغة مس السيادة الوطنية من خلال تنظيم " **البانال**" بعد أن كان الحديث عن التدويل جريمة وخيانة.
- السماح بمراقبة مواقع جزائرية كان الظن غالبا على أنها مصانع نووية.
- سهولة زيارة بعض اليهود تحت مسميات كثيرة إلى بعض المدن الجزائرية واستقبالهم رسميا وشعبيا بحفاوة.
- بداية الإعلان والمجاهرة بإنشاء تنظيمات وجمعيات ونواد تعرفها الأوساط الغربية على أنها أقرب إلى الماسونية، وبمشاركة مسئولين جزائريين على مستوى رفيع !! .
- التعطيل المستمر لكل ما له علاقة بعودة استعمال اللغة العربية، وتعطيل مشروعات بناء المساجد.

- الرضا بأي إجراء تعسفي يمس قطرا عربيا أو إسلاميا.
- كسر العلاقات مع المشرق العربي و الإسلامي لأسباب موضوعية أو أسباب واهية، كما حصل مع بعض البلدان وبمجرد الشبهة بينما بلدان أوروبية ضالعة في التجني على الجزائر لكنها على الرأس والعين.

نأتي الآن إلى الصنف الآخر من النتائج، أي النتائج الحزبية والشخصية التي حققها لنا منهج المشاركة، ونكتفي منها بما يلي:

1. حصول العشرات من أبناء الحركة و إطاراتها و قياداتها على شرف الشهادة من أجل أن يعود للوطن أمنه وطمأنينته وعافيته، ومن أجل أن تواصل الحركة سبيلها ونهجها ودعوتها وعلى رأسهم الشهيد الذبيح محمد بوسليماني رحمة الله عليه. و إنه لمن عظيم النعم الإلهية أن تسجل الأسماء في سجل الشهداء والضحايا و ليس في سجلات القتلة والجلادين وصناع الموت والدمار.
2. الانتصار في معارك رهيبة لكنها صامتة مع بعض الأطراف في السلطة الداعمة لفكر التغريب والاستئصال والتي كانت ترى مجرد المشاركة في بناء الوطن ومؤسسات الدولة وعودة هيبتها أيا كان نوعها وحجمها خطرا يتهدد مصالحها وسياستها، ولهذا راحت تزرع وتثير الأحقاد وتؤلب القوى الحقيقية على بعضها حينا، وتحاول دفعها نحو المواجهة الشرسة والشاملة أحيانا أخرى، لدرجة أن هذه الأوساط كانت ترى أن مجرد الوجود الرسمي بأشكال قانونية وممارسة الفعل السياسي العلني خطرا يجب درؤه قبل نموه وظهوره، أما موضوع المشاركة فإنه معتبر لديهم جريمة تستوجب العقوبات على من يتقبلها !! . فلم يكن خيار المشاركة خيارا مقبولا ولا مجمعا عليه بين أطراف النظام و فصائله العديدة.

3. اكتساب قاعدة شعبية معتبرة، سمحت للحركة أن تحتل المراتب الأولى في كل المواعيد الانتخابية الوطنية التي استهدفت بناء المؤسسات، وجعلت منها القوة التي لا يمكن لأحد أن يتجاهلها، وفرضت على الجميع أن يحسب حسابها. قاعدة شعبية اكتسبت بفضل جهود ونضال وتضحيات أبناء الحركة الذين عرضوا حياتهم وأموالهم للمخاطر في سبيل إبلاغ صوتها نشر أفكارها و إقناع الناس بها، ودفع كثيرون منهم أرواحهم في سبيل إقناع الناس بالحسنى. وكان من السهل اكتساب القاعدة بسرعة أكثر وحجم أكبر لو تمت مسايرة العواطف والأهواء ودخول لعبة المتاجرة بالآلام والمآسي لكسب قواعد و أصوات نحن أقرب إليها وأعلم بها وأكثر قدرة وقابلية على استيعابها وتأطيرها. لأن الهدف الحقيقي ليس هو كسب الدعم والتأييد من خلال المتاجرة بالقيم والاستقرار والدماء وإنما في نشر ما يدعم نسيج الوحدة ويضمن الحريات ويزرع بذور التآلف والمحبة بين المتجانسين بالأصالة، ثم بإلحاق غير المتجانسين بقافلة الذين يبنون ولا يهدمون، وينشطون ولا يكسلون، ويتجمعون ولا يتفرقون، ويتفقون ولا يتنازعون، ويتواصون بالحق والصبر ولا يتناجون.

4. اكتساب تجربة و خبرة ميدانية بما يعد مفخرة في زمن الفتنة العميقة وطنيا ودوليا تصلح للتأمل و التعديل و التقديم بالأدلة القاطعة للأنظمة الحاكمة في العالم العربي الإسلامي. إنه الأسلوب الذي يرفض :

- اعتماد الرؤية الأحادية.
- تطويق الناس بالمكاره والمحظورات وتحريم زينة الحياة الدنيا والطيبات من الرزق.
- استعمال العنف و الشدة مع المخالفين.
- وضع الأشواك و الألغام أمام مستقبل الأمة المنشودة.

- فكرة التقليد من أجل التقليد تحت طائلة الخوف من التحلل و السقوط.

5. وقدمنا الدليل على أن الحركات الإسلامية ليست غولا أو وحشا هائجا ينبغي الاحتراس منه والتخوف، لكنها حركات شعبية واعية همها الأول والأخير خدمة أوطانها و شعوبها و أمتها، إذ أن الاحتكام إلى العقل السليم و البعد عن المؤشرات الأجنبية سيفرض تأييد هذا الأسلوب.

و ربما كان من الملائم في الأخير أن نقول أن المكاسب المادية والغنائم التي يحلو للكثيرين أن ينسبوا للحركة السعي لتحصيلها والجري للوصول إليها، كان بالإمكان تحقيقها لو تقرر الانسلاخ عن الأفكار والمبادئ، والذوبان أو ركوب موجات المساندة العمياء، أو اختيار الحلول السهلة مع السلطة أو المعارضة، أو المشي مع من مشوا في ركاب قافلة المتاجرين بالأزمة والمأساة واستغلال الظروف لتأسيس شركات التصدير والاستيراد (أو شركات **استيراد–استيراد** كما سماها بعضهم **!!**) للمتاجرة بقوت الشعب وحاجاته الضرورية، أو الاستفادة من العلاقات الوطنية و الدولية للاغتناء على حساب الحركة أو المبادئ.

إستراتيجية الأزمة كانت تستهدف فيما تستهدفه افتتاح المجال من خلال الوضع الأمني المتدهور والظروف الطارئة والأحكام الاستثنائية وتعطيل الدستور، لابتزاز مزيد من الأموال العامة واحتلال مزيد من الأراضي الخصبة، وامتلاك مزيد من مقومات التأثير في المجتمع، واصطناع مزيد من المرتزقة واصطياد مزيد من المغفلين والحمقى ليؤدوا دور الشيطان بالوكالة والنيابة، واختيار مزيد من الظروف لتشكيل عقلية المافيا السياسية – الاقتصادية سريعة الثراء على حساب المغلوبين والمقهورين والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان.مما يؤدي في النهاية إلى:

- ديمومة الأزمة والاستفادة من انعكاساتها.

- تهيئة الوطن للانشطار ولو بعد حين.
- استبعاد كل ماله علاقة بالثوابت الوطنية وتشويهها.

كل هذا وغيره فرض علينا انتهاج أسلوب ﴿ **ولنصبرن على ما آذيتمونا** ﴾.

الفصل الثالث

الهويـــة

(...إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية
ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية...)

من بيان أول نوفمبر **1954**

الهويـة والمرجعية

العلاقة بـين الهويـة والمرجعيـة لا تتوقـف عنـد حـدود التشـابه اللفظـي والتناسب البلاغي، إنها علاقة أوثق وأعمق مما يظهـر علـى السـطح، وتحمـل انعكاسات وتداعيات أكبر وأخطر مما يبدو في الظاهر ولا يمكننا أن نفهم طبيعة هذه العلاقة قبل أن نحدد معنى المفهومين ومضمونهما :

من الخصائص الأساسية لأي شعب امتلاكه " منظومـة معرفيـة " متميـزة، ولا يتحقـق وجـود هـذه المنظومـة إلا بتوفـر عنصريــن، أولهمــا هــو مجموعـة التصورات والمعلومات المشتركة بين أفراده حول الذات، الآخر والكون. والثاني هو شبكة التداعيات حول العلاقة التي تربط تلك المعلومات والتصورات بعضهـا ببعض، مثلا: التداعيات حول العلاقة بين تصوره للمرأة – الرجل – الأســرة – الزواج... أو العلاقة بين تصوره للمال – العمل – الثروة – السعادة... أو بـين الكون ـ الإنسان ـ الحياة...

ولكل شعب كذلك " سلم قيم " يضبط سلوكياته ويحكـم تصرفاتـه علـى المستوى الفردي والاجتماعي، ويتحدد هذا السلم بناءا على العنصرين السـالفين اللذين يشكلان المنظومــة المعرفيـة أي مجموعـة التصـورات والمعلومـات وشـبكة التداعيات التي تربط بينها. و يقوم المجتمع (والفرد) باتخاذ مواقفـه المختلفـة في الحياة، وبتحديد سلوكياته بالرجوع إلى سلم القيـم السـائدة فيـه، ومـن ثـم إلى المنظومة المعرفية التي يقوم عليها ذلك السـلم. وبذلـك تشـكل المنظومـة المعرفيـة وسلم القيم " المرجعية " التي يعود إليها الفرد والمجتمـع لتحديـد مواقفـه وضبـط سلوكياته وتصرفاته، يلجأ إليها في أوقات الاضطراب والارتباك الفكري ليتبـين

طريقه ويصحح رؤاه وتوجهاته، كما ينهل منها أوقات الاستقرار والهدوء والأمن.

لكن المنظومة المعرفية هذه وسلم القيم الناشئ عنها لا تأتي من فراغ ولا تولد من عدم، فالمعلومات أو التصورات (بغض النظر عن مدى صحتها أو علميتها) لا بد لها من مصدر ما، و هي لا تتشكل كذلك بين يوم وليلة، بل تنمو وتتطور عبر عصور وعهود طويلة، لذلك كان مصدرها ومنبعها هو الثوابت الكبرى والمعالم الرئيسية الراسخة التي لا تتأثر بمرور الأزمان ولا تتبدل بانقضاء الأوقات والسنوات، تلك العوامل التي أثرت بشكل فاعل و حاسم في تكوين كيان الشعب ورسم ملامحه المميزة، وهي بشكل عام الدين اللغة الموقع الجغرافي الانتماء العرقي. أو بعبارة أوضح " الهوية " بمكوناتها وعناصرها المختلفة أي تلك القيم والأفكار والمبادئ الكبرى التي شكلت الحس المشترك وتبلور في إطارها الضمير الجماعي للشعب.

العلاقة إذن بين " الهوية " و " المرجعية " علاقة عضوية وثيقة ، علاقة تأثير وتفاعل متواصل يصل إلى حد التداخل والتمازج، و يتجلى هذا التفاعل والتداخل في أوضح صوره وأصفاها في المواقف الحاسمة والمنعطفات المصيرية التي يمر بها أي شعب، ولنا في هذا السياق عشرات الشواهد والأمثلة من التاريخ في كل مراحله وعصوره. فأمام الخطر الداهم الذي حاق بروسيا في بداية الحرب العالمية الثانية لم يجد ستالين ومن ورائه الحزب الشيوعي السوفييتي وسيلة أفضل من بعث الشعور القومي في الشعب الروسي وتذكيره بمآثره التاريخية وإثارة حميته الدينية والعرقية في وجه الخطر النازي المحدق، و المها تما غاندي دعا شعبه لمقاومة الاستعمار بالتخلي عن كل القيم والمظاهر والعادات والسلع الوافدة مع المستعمر، فتمكن بمغزله العريق وردائه الهندي العتيق من مواجهة الإمبراطورية التي لم تكن تغيب عنها الشمس، وفي عالمنا الإسلامي شواهد وأمثلة تفوق

الحصر، من أبرزها وأعظمها تجربة شعبنا في مواجهة موجة التغريب والمسخ والتدمير المادي والروحي والثقافي والحضاري التي مورست عليه طيلة قرن وثلث قرن والتي انتصر فيها بفضل الله وبفضل تمسكه بشخصيته وبمقوماته الأصيلة.

إننا نؤمن بالعبقرية الجماعية للشعوب، ونؤمن أكثر من ذلك بالحس الصائب والتوجه الفطري السليم لشعبنا، فقد تعرف الشعوب فترات انحلال وسقوط لكنها لحظات عابرة قياسا بعهود الحكمة المديدة .

○ ○ ○

حتى في زمن موت الأيديولوجيا (على حد تعبير عالم الاجتماع الكبير دانيال بيل) مازال تحديد " مرجعية " أي مشروع سياسي مسألة جوهرية وضرورية ،وبالنسبة لنا هنالك كثير من الدوافع والحوافز تحثنا على التعرض لهذا الموضوع منها:

أولا لأن الكلام عن أي تغيير أو إصلاح مهما كان حجمه وأيا كان ميدانه سيكون حديثا بلا معنى إذا لم يسبقه تحديد الدعائم الفكرية التي يقوم عليها والأصول النظرية التي يرجع إليها، فهو دونها يتحول فرعا بلا أصل ونبتا بلا جذر. لهذا نعتقد أن عرضنا لمنهج التغيير الشامل، التجديدي، الواقعي يلزمنا أن نبدأ بتوضيح وشرح فهمنا وتصورنا لمكونات الهوية، وضبط أبعاد ومعالم المرجعية التي يستلهم منها الأفراد والجماعات والشعب بأكمله أفكاره وقيمه ويعبّر عنها تصريحا أو تلميحا أو اقتباسا أو على سبيل العادة والتقليد.

ثانيا لأننا نؤمن بأن الحل المقبول والمعقول لابد أن يكون منسجما ومتناغما مع آمال الشعب ومطالبه الأساسية، وهو مالا يمكن تحقيقه إلا إذا كان هذا الحل نابعا بشكل أساسي من ثوابت الشعب وقيمه الأصيلة، حتى نتفادى

الوقوع مرة ثانية في معضلة التناقض بين الدولة والأمة، وكي نتمكّن من إعادة الدولة للأمّة، بعدما أثبتت التجارب بما لا يدع مجالا للشك فشل الحلول الفوقية السطحية أيا كان مصدرها ومهما كان لونها أو عنوانها.

ثالثا لأن الساحة السياسية في بلادنا كثيرا ما تطفو عليها صراعات ذات صبغة فكرية أيديولوجية، عندما يراد تحويلها إلى ساحة صراع بين مشروعي مجتمع، ورغم اعتقادنا بأن الصراع والخلاف الحقيقي ليس خلافا وصراعا حول مشروع المجتمع لأن هذه المسألة مفصول فيها شعبيا وتاريخيا ودستوريا. إلا أن هذا الصراع الدائر يتعلق أساسا بالقضايا والمسائل المرتبطة بالهوية والمرجعية، كما يتعلّق في العمق بمدى فهمنا للهوية والمرجعية، أهي هوية عرف أم ثقافة أم لغة أم دين أم انتماء عميق أم انتماء سطحي، وهل هو انتماء جغرافي أم انتماء حضاري ؟، ويقتضي منا لذلك تحديد موقفنا وتوضيح تصورنا. وينبغي أن نوضح أننا لا نقصد بالمرجعية طروحات حزب أو حركة أو تيار سياسي معين، ولكن مرجعية المجتمع بأسره والوطن بأكمله.

○ ○ ○

ربما كان من حسن حظ بعض الأمم والشعوب والدول أنها فصلت في مسألة الهوية الوطنية ولم يعد هذا الموضوع يثير أي جدل أو خلاف بين القوى السياسية والاجتماعية فيها. ونحن نجد توضيح المرجعية وتحديد معالم الهوية حاضرا وواضحا في كل الدساتير، حتى تلك التي تحاول أن تضفي على نفسها أكبر قدر من الحيادية، وأن تكتسي صبغة قانونية صرفه، فإنها لا تخلو من ديباجة – مهما كان حجمها – تحدد المثل والقيم العليا للنظام والمجتمع وتضبط الأطر والمصادر التي اعتمد عليها من صاغوا تلك المواد والنصوص

والتشريعات. وربما كان سوء حظنا هو سبب استمرار خلافنا حول مكونات شخصيتنا الوطنية بالرغم من أن هذه المسألة قد تم الفصل فيها من طرف الشعب بشكل واضح وحاسم من خلال الصيغ التاريخية والمواعيد الانتخابية. وانعكس هذا الحسم في مختلف المواثيق والدساتير التي صيغت من فترة نضال الحركة الوطنية ولغاية يومنا هذا. و لم تكن تلك الصياغات التي ظهرت بوضوح منذ العشرينيات من هذا القرن إلا انعكاسا صادقا وسليما لروح الشعب وضميره ووجدانه وذاكرته.

إن الخلاف والجدال لا يتعلق بتحديد أبعاد الهوية الوطنية ومكوناتها في حد ذاتها، ولكن يدور حول فهمنا لهذه الأبعاد والمكونات وحول المكانة التي يجب أن يشغلها كل منها، وحول علاقتها ببعضها بعضا وحول الدور الذي ينبغي أن تلعبه في حياتنا الحاضرة وفي رسم معالم مستقبلنا. فليس هناك من يرفض - ظاهريا على الأقل - اعتبار الإسلام أحد أبعاد هويتنا أو أحد عناصر شخصيتنا، لكن هناك كثير من الخلاف والصراع حول فهمنا للإسلام وحول دوره في حياتنا وحول علاقته بباقي مكونات هويتنا، وكذلك الأمر بالنسبة للعربية والأمازيغية، هذا الخلاف والصراع ناتج أولا وأخيرا عن محاولات التوظيف السياسي والاستغلال الحزبي الضيق لمسألة الهوية الوطنية أو محاولة احتكار أحد أبعادها وامتلاكها أو فرض الوصاية عليها من جانب حزب أو تيار أو جماعة معينة، لأنه لا يوجد في الحقيقة سبب للخلاف نابع من طبيعة أو حقيقة هويتنا أو أحد مكوناتها المعروفة.

وربما كان من المناسب القول أن شخصية الشعب الجزائري وهويته الوطنية المميزة ليست تجميعا ولا تراصا للإسلام والعربية والأمازيغية، لكنها نتاج تفاعل وتداخل وانصهار طويل وعميق ومؤلم في بعض الأحيان لتلك المكونات جميعا، لأن الكل أكبر من مجموع أجزائه، فخلط المعادن بعضها ببعض مثلا لا يعطينا

كتلة تتراص فيها هذه المعادن بجانب بعضها ولكن يعطينا عنصرا جديدا له كثير من صفات وخصائص العناصر التي دخلت في تركيبه ولكنه مختلف عنها وله من الصفات والخصائص ما لم يكن في أي منها.

○ ○ ○

إن حصرنا لهذه الأبعاد الأساسية لا يعني إلغائنا أو تجاهلنا للعناصر والمؤثرات الأخرى التي أدّت – ومازالت تؤدّي – أدوارا مؤثرة وهامة في رسم حياتنا عبر العصور. لا يمكننا بكل تأكيد – حتى لو حاولنا – أن نلغي أو نقصي البعد المتوسطي أو أن نتجاهل أثره في تكوين شخصيتنا فهو حاضر بحكم الجغرافيا وبمقتضى التاريخ، ولا يمكننا – حتى لو حاولنا كذلك – أن نتجاهل تأثير التحولات العالمية الكبرى الحاصلة بحكم الثورة العلمية الهائلة خاصة في مجال الاتصال بشكل تحققت معه مقولة القرية العالمية الواحدة بل صرنا قاب قوسين أو أدنى من البيت العالمي الواحد، لكن وعينا وإدراكنا وتفهمنا للأبعاد الثانوية ولدورها وتأثيرها لا يعني أننا نضعها في نفس مكانة ومرتبة الأبعاد الأساسية، مثلما تحاول بعض الطروحات أن تفعل عبر مقولة أن هويتنا الوطنية هي مزيج من: العربية، الإسلام، الأمازيغية، الإفريقية، المتوسطية، العالمية، الديمقراطية، الجمهورية، الأصالة والحداثة، ...الخ، لا شك أن المضي في هذا الدرب سيصل بنا إلى نهايته المنطقية المعروفة، أي إلى تضييع وفقدان أي معنى أو تميز أو خصوصية لهويتنا وشخصيتنا وربما لوجودنا كله، فالقول بأن كل العناصر لها نفس التأثير ونفس الدور في تكوين شخصيتنا الوطنية هو في النهاية إلغاء لهذه الشخصية، فالشيء الوحيد الذي يجمع كل شيء هو اللا شيء !.

وبمثل ما يجب أن نحذر ونحترس من المحاولات التي تروم تحويل هذه الهوية إلى حقيبة متشرد تحتوي كل شيء وأي شيء لتصبح في النهاية لا شيء، يجب أن لا ننسى أن هناك محاولات أخرى تعمل على تفريغ هويتنا من روحها ومعناها وأبعادها عبر مقولة " **الجزائر الجزائرية !**" وهي مقولة متعفنة كريهة بما تحمله من ذكريات ماض أليم ومؤلم، وبما ارتبطت به من مشاريع وطروحات اندماجية استعمارية بالية ومعروفة، وهي فوق ذلك مقولة فارغة جوفاء لا تحمل أي مضمون ولا تعبر عن أي معنى، إننا لا نرفض التميز والخصوصيات الوطنية والقومية، لكن ما معنى أن تعرف شيئا بذاته ؟ فماذا تعني عبارة فرنسا فرنسية ، أو مصر مصرية ، أو إيطاليا إيطالية ...!! إنها مقولة من صنف "الماء هو الماء!" فكيف يمكن تعريف الشيء دون تحديد مكوناته وعناصره ودون رسم معالمه وتوضيح أبعاده الأساسية ؟.

إن شخصية فرنسا تعرف بأنها أوروبية لاتينية كاثوليكية ...واليابان تعرف بأنها وطن لشعب آسيوي أصفر يدين بالبوذية والشنتو ويتكلم اللغة اليابانية... وحتى الولايات المتحدة الأمريكية، الأمة المتعددة الأعراق المتنوعة الثقافات والأديان، يعلم الجميع أن القيم المهيمنة فيها نابعة أساسا من الأبعاد الثلاثة المعروفة: الجنس الأبيض الأنجلوسكسوني البروتستانتي، ويسري هذا على كل الشعوب والأمم. هذه التنبيهات ارتأينا وضعها حتى تكون الصورة واضحة جلية دون لبس أو غموض. فمقومات هويتنا وأبعادها محددة ومضبوطة ومعالم مرجعيتنا بينة ظاهرة، إنها الإسلام أولا العربية ثانيا الأمازيغية ثالثا وبعدها التجارب والقيم والمبادئ الإنسانية الخالدة والخيرة وأهمها **العدل، الحرية، الشورى، العلم والعمل**. هويتنا العرقية هي الأمازيغية البربرية التي تفاعلت بدخول العرب المسلمين، وامتزجت بهم وقبلتهم وانصهرت معهم وحملت معهم رسالة ذات مضمون حضاري إنساني هي الإسلام، الذي يعترف الجميع

بأن وعاءه هو اللغة العربية وفنونها وآدابها، وبهذا الوعاء ومحتواه الحضاري قفز هذا الشعب الجزائري لتسجيل موقعه المتميز في صف الأمة العربية الإسلامية كلغة ودين وكانتماء ذي بعد جغرافي وجيوستراتيجي متميز، ولم يحصل عبر التاريخ تصادم أو تضارب إلا ما يحصل بين أبناء الأرومة الواحدة أو القبيلة الواحدة، ومثل هذا الأمر طبيعي في كل الشعوب والأمم، و يحدث بين جميع أصحاب الديانة الواحدة بل والمذهب الواحد، بل وحتى بين أخوين شقيقين ينتميان لأم واحدة كما حصل بين قابيل و هابيل !!، لهذا فإن محاولة إثارة النعرات بين أبناء مازيغ و أبناء يعرب، كمحاولة إثارة أبناء مازيغ على بعضهم، أو إثارة العربي على أخيه العربي، هدفها أن يهوي الجميع وبتشتت الشمل ليس إلا !!.

الوسطية

قبل أن نواصل الحديث حول مسألة الهوية ، وقبل أن نمضي في تفصيل أبعادها ومكوناتها الرئيسية وفي تحديد دورها ومكانتها. ارتأينا أن نفتح قوسا للحديث عن خصلة كبرى وخاصية أصيلة تميز هذه الهوية، نعني بذلك "الوسطية".

نتكلم عن الوسطية لأننا رأينا كيف أن التجارب الطويلة التي عرفتها الإنسانية على مر العصور ، أظهرت أن الجماعات البشرية أيا كان شكلها، سواء كانت قبائل أو شعوبا أو أمما أو طبقات... عرفت الكثير من المآسي وعانت الكثير من الآلام وفقدت ملايين من الأرواح البريئة بفعل التطرف والتعصب والانغلاق. وبفعل النظرة المانوية [1] للأمور التي لا ترى من الأشياء سوى المتناقضات: الخير والشر، الحق والباطل، ولا شيء بينهما ولاشيء سواهما. ولعهود طويلة كتب على ملايين من البشر أن يختاروا بين الدنيا والآخرة، بين الروح والجسد، بين الإيمان والعلم، بين القلب والعقل، بين العدل والحرية...وكأن الحياة ليس بها سوى المتناقضات التي لا سبيل للجمع بينها، أو كأن العالم ليس به من الألوان سوى الأسود والأبيض.

ولعل هذا الجنوح والابتعاد عن الوسطية والاعتدال هو السبب فيما أصاب عالمنا المعاصر الذي تقاسمه إلى زمن قريب نظامان متناقضان متصارعان، وقف كل منهما على طرف من أطراف حلم إنساني أصيل وعريق طالما راود عقول الناس ونفوسهم في كل مكان وطالما حلق في سماء شعوب وحضارات وأمم

(1) المانوية ديانة ظهرت في فارس (إيران القديمة) وتقوم علىعقيدة الثنائية بين الخير والشر، وعلى عبادة إلهين إله الخير (النور) وإله الشر (الظلام).

وجماعات، حلم طرفاه العدل والحرية، وراح كل منهما يحاول أن يحقق نظامه على أحد الطرفين دون الآخر. يزعم أحدهما أنه يعمل لتحقيق العدل والعدالة الاجتماعية، لكن في ظل ديكتاتورية حاول تلطيفها بربطها بالبروليتاريا أو الطبقة العاملة، و يدعي الآخر أنه يدافع عن الحرية لكن في ظل نظام متوحش قائم على فوارق طبقية فاحشة، وعلى منافسة شعارها البقاء للأقوى والغاية تبرر الوسيلة.

و رغم أن الظروف التاريخية جعلت الجماعات الإنسانية المختلفة تجنح أحيانا إلى المفاضلة بين هذين المطلبين، فتؤثر العدل مرة وتقدم الحرية حينا آخر. إلا أن دروس التاريخ الطويلة أظهرت أنهما وجهان لعملة واحدة وأن محاولة تحقيق أحدهما دون الآخر ضرب من العبث، فلا يمكن أن تقوم حرية في ظل الظلم والجور والتعسف، ولا يتحقق عدل في ظل العبودية والكبت والتبعية. وما عرفته بلادنا في هذه السنين الأخيرة من مآس وآلام ليس سوى ثمرة من ثمار التطرف والتعصب والانغلاق، باسم الإسلام أو باسم الوطنية أو باسم الديمقراطية ... فكلها أسماء براقة وأقنعة جميلة ومغرية، جسّدتها ممارسات منحرفة وسلوكيات بشعة ومتناقضة تماما مع المضمون والشعار المرفوع.

○ ○ ○

الوسطية لا تعني الحلول الوسط التي يحاول مبتكروها إرضاء الجميع ولو على حساب الحق الواضح الصريح، والوسطية لا تعني التلفيق أو التجميع العشوائي للمتناقضات من الأشياء. والوسطية لا تعني السلبية والانتهازية الفكرية والسياسية التي تحاول أن تجد المبررات والمسوغات لكل المواقف والسياسات بحجة الاعتدال والبعد عن التعصب والتطرف.

ليست هذه هي الوسطية، الوسطية سنة كونية وقانون طبيعي تقوم عليه كل مظاهر الحياة المادية الحية والجامدة على السواء، فالكون كله قائم على التوازن والتعادل (اللذين يشكلان الوسطية) بين مختلف عناصره ومكوناته بدءا من عالم الذرات وحتى عالم المجرات، وهي قانون عام وشامل يسري على الحياة المادية بمثل ما ينطبق على الحياة الإنسانية في مختلف مناحيها وجوانبها المادية ، الروحية ، السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية والثقافية، وإذا تغلّبت قيمة على أخرى حصل الخلل والعطل، فتضخّم الجانب الروحي يقضي على الجانب المادي والعكس صحيح، وتضخم صلاحيات سلطة ما يقزم أخرى، وتضخم قوامة الرجل يجني على حقوق المرأة والعكس صحيح، وتضخّم النظام الدولي الجديد يجني على الآخرين لا محالة، وتضخّم المطالبة بالحقوق يجني على الواجبات...الخ.

والوسطية تعني الاعتدال والتوازن والتكامل، ويستتبع ذلك ضرورة الابتعاد عن التطرف والغلو والتقصير، ولهذا المعنى أشار القرآن الكريم في قوله : ﴿ **وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا** ﴾ (سورة البقرة : الآية 143) . وتمثل شروط الوسطية وعناصرها معاني واقعية شاملة خالدة تتسم بالمرونة التي تسمح بتطبيقها في شتى المجالات والميادين وإسقاطها على مختلف الحالات والأوضاع، فالوسطية الاقتصادية اعتدال وعدل في المنافسة بين المتعاملين وتوازن بين متطلبات السوق وظروف وحاجيات المجتمع وتكامل بين العام والخاص، والوسطية الاجتماعية عدل بين الأجيال والشرائح المختلفة وتكامل بين الرجل والمرأة وتوازن بين الفرد والجماعة، والوسطية السياسية توازن بين السلطات وتكامل بين القوى والتيارات السياسية وعدل واعتدال في المواقف والسياسات...الخ. هذه بعض

النماذج على سبيل المثال لا الحصر وستوافقنا الوسطية طوال عرضنا المفصل الآتي لجوانب ومعالم وملامح المستقبل الذي ننشده ونفكّر فيه.

الإسلام

الدين مكوّن أساسي لهوية أي أمة ، وربما كان في غالب الأحيان المكوّن الأساسي لها، فهو الذي يحدد فلسفة الفرد عن سرّ الحياة، وغاية الوجود، ويجيبه عن الأسئلة الخالدة التي فرضت عليه نفسها في كل الأزمنة والعصور : من أنا ؟ من أين جئت ؟ إلى أين أمضي ؟لماذا أحيا ؟ لماذا أموت ؟ ماذا هنالك بعد الموت ؟...الخ. و للإسلام تأثيره العميق والشامل في حياة الأمة العربية الإسلامية عامة وعلى الشعب الجزائري بشكل خاص، فلا يستطيع أحد أن ينكر تأثير الإسلام على الإنسان الجزائري أيا كان قدره من التدين ، فاللغة مشحونة بمعاني الدين وكذلك الثقافة وحتى الفلكلور بأمثاله وحكمه ممزوج بالدين ومعجون بمعانيه وأشكاله، مردّ ذلك إلى طبيعة الإسلام المتشعبة في كل نواحي الحياة الإنسانية الفردية والجماعية، والشاملة لكل المجالات، السياسية والاقتصادية والروحية والفكرية والثقافية ...الخ، التي منحته قوة طاغية ومسيطرة على كل الذين يعيشون في كنفه حتى لو كانوا من غير أتباعه والمؤمنين به .هذا ما أكده كثيرون ممن عايشوا المسلمين، فيذكر عالم الاجتماع الفرنسي المعروف " غوستاف لوبون " أن :" **تأثير دين محمد في النفوس أعظم من تأثير أي دين آخر، ولا تزال العروق المختلفة التي خلفها القرآن مرشدا لها تعمل بأحكامه كما كانت تفعل منذ ثلاثة عشر قرنا. أجل قد تجد بين المسلمين عددا قليلا من الزنادقة والأخلياء، ولكن لن ترى من يجرؤ منهم على انتهاك**

حرمة الإسلام في عدم الامتثال لتعاليمه الأساسية"[1]. ومن أبرز الخصائص العامة الكبرى للإسلام: الشمولية، الوسطية ، الواقعية ، المرونة والوضوح.

كثيرا ما نردد أن الإسلام نظام شامل لحياة الإنسان في دينه ودنياه كلها، وأنه ليس مجرد اعتقاد في العقل أو القلب، أو شعائر تعبدية خاصة في أوقات محدودة، وكثيرا ما نستدل على ذلك بنصوص من الكتاب أو السنة الشريفة ، كقول الله عزّ وجل: ﴿ **ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء وهدى ورحمة للمسلمين** ﴾ (سورة النحل: الآية 89) .وقديما قال علماء الأصول أن المقاصد والغايات الكلية للإسلام خمس: حفظ الدين، حفظ النفس، حفظ العقل، حفظ النسل وحفظ المال، ونحن نرى أن الدين بمعناه التعبدي الشعائري، يمثل جزءا واحدا من المجالات التي يهتم الإسلام بتنظيمها وفق تعاليمه وتوجيهاته وشرائعه، ونجد كذلك أن ميراثنا الفقهي والتشريعي يشمل مجالات الحياة جميعها بدءا بأمور النظافة وقواعد الصحة العامة، مرورا بمسائل الفرد والأسرة والعمل والمال، وصولا إلى قضايا السياسة والدفاع والعلاقات الدولية، منبّها على ضرورة المحافظة على البيئة والإنكار على المفسدين في الأرض والزرع والضرع، وآمرا بالعدل حتّى مع المخالفين، ومكرما للإنسان وحقوقه مهما يكن لونه أو جنسه أو عقيدته.لكن يجب أن لا نفهم من هذا أن الإسلام موسوعة أو قاموس ضخم يحوي جوابا جاهزا حاضرا لكل سؤال. ويجب كذلك أن لا نعتقد أن في الإسلام حلولا سحرية ووصفات جاهزة تحمل علاجا سريعا ومباشرا لكل الأمراض والمشاكل المستعصية.

تعني شمولية الإسلام أنه يحوي مبادئ وتصورات فكرية شاملة للحياة بكل مجالاتها ومستوياتها، تتحدد من خلالها الخطوط والمعالم الكبرى التي ترسم الحدود وتوضح الغايات وتبين المنطلقات. أما الممارسة والتطبيق فإن مجالها

(1) غوستاف لوبون: "حضارة العرب".ترجمة عادل زعيتر.ص417.

مفتوح للاجتهاد والابتكار والإبداع. ويجب أن لا يقع الخلط بين شمولية الإسلام وبين الشمولية التسلطية Totalitarism التي تتدخل في أدق تفاصيل حياة الفرد و الجماعة بما لا يدع مجالا للإبداع أو التفرد. مثلما حدث في ظّل الأنظمة الشمولية الشيوعية التي أعلنت حربا شعواء على كل ما هو فردي أو خاص في العقول والمشاعر والأذواق، بل حتى في شكل اللباس ونوع الأثاث والفرش ...الخ. وطالت هذه الحرب حتى العلم والمعرفة كما حدث مع علم النفس وتجاربه ومنجزاته، حيث تجاهلت هذه النظم الجريمة والانحراف في مجتمعاتها بدعوى أنها أعراض برجوازية لا تنشأ في المجتمع الاشتراكي. بل وصل بها الأمر إلى حدّ إخفاء إصابات مرض السيدا (الإيدز) وإنكارها لأنه في نظرها مرض برجوازي لا يظهر في المناخ الصحي للاشتراكية.

إن شمولية الإسلام لا يمكن أن تعني الجمود أو الحرفية، ولا تعني أيضا إقامة مجتمع مبني على النمطية العقيمة. إنما تعني الاجتهاد والإبداع الفردي والجماعي الدائم ، وتعني الابتكار والإقتباس والتجريب المثمر، وتعني السعي للتلاؤم والتكيّف مع واقع الزمان والمكان بما لا يتناقض مع الأصول والكليات. وقد أثبتت الحضارة الإسلامية كما عرفها التاريخ تنوع الممارسات والصور الحضارية في المجتمع الواحد خلال فترة زمنية معينة. وخلال أزمنة وأماكن متباينة، وأقرّت وشهدت التعددية في مختلف صورها العرقية، الدينية، الفكرية، السياسية، الثقافية ...الخ.

الطابع الشامل والمرن والواقعي الذي يتميز به الإسلام لا يقترن بالغموض أو التعقيد، فالوضوح – أو الشفافية بلغة العصر – ينير ويعم كل الجوانب والأوجه ويضيء كل الزوايا والأركان. الأصول والقواعد واضحة، والأهداف والغايات جليّة، والوسائل والممارسات والمناهج ظاهرة. الأصول والكليات ظاهرة واضحة مضبوطة لا مجال فيها للزيادة أو النقصان. وبجانبها ميراث ضخم

من الاجتهادات والشروح والدراسات التي خلفها الفقهاء والعلماء والمدارس والتيارات الفكرية والتشريعية على مرّ العصور ، يمكن أن تشكل معينا وظهيرا للتجديد والاجتهاد الضروريين لمواجهة قضايا ومتطلبات العصر، وهذه الشمولية والمرونة هي التي تسمح باستيعاب أي مستجدّ من المتغيّرات التي تمسّ واقع الإنسان والحياة.

○ ○ ○

تردد كلام كثير في بلادنا في السنوات الأخيرة، حول الإسلام ودار النقاش بشكل أساسي حول علاقة الإسلام بالسياسية ، وبعبارات أكثر تحديدا حول مدى صدق وجدّية وشرعية المشروع الإسلامي، وحول التيار الشعبي المنتمي لهذا المشروع والحامل لشعاراته ، أي التيار الإسلامي أو تيار الحركة الإسلامية أو الإسلام السياسي كما يدعوه البعض، وذهب الناس حوله مذاهب شتى :

- هناك من يدعو إلى وضعه في قفص ذهبي حفاظا عليه من الانتشار والاستعمال غير السليم وإحالته على المعاش.
- هناك من يدعو إلى وضعه في حالة ديانات أخرى، بحيث لا يعنى سوى العبادات وبعض المظاهر الفلكلورية أوالتقاليد الشعبية في بعض المناسبات.
- هناك من يدعو إلى وضعه في حالة استعداد لتفصيل فتاوى حسب الطلب.
- هناك من يدعو إلى وضعه في حالة نصوص غير قابلة للفهم والاجتهاد أو تجديد النظر في مقاصدها الكبرى.

وقد استتبع هذا النقاش الأساسي، نقاشات أخرى كثيرة مست جوانب عديدة ومتشعبة، تعلّقت في مجملها حول سؤالين:

1. هل الإسلام فعلا نظام شامل للحياة بكل مجالاتها السياسية ، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والتربوية ...الخ ؟ أم أنه دين يهتم بإصلاح وتقويم علاقة الفرد بربه كغيره من الأديان ؟.

2. إذا كان الإسلام نظام حياة شامل، فهل صحيح أنه النهج الكفيل بإخراجنا من الوضع الراهن المطبوع بالتأزم والتخلف والتبعية ؟.

لن نحاول الإجابة على السؤالين فهي إجابة تستدعي عملا فكريا خاصا ومطولا وربما أعمالا كثيرة، لكننا سنحاول أن نساهم قدر الإمكان في توضيح بعض القضايا الأساسية التي يمكن أن تشكل إطارا مناسبا لفهم هذه المسألة.

● إن التعامل مع القضايا الفكرية الإسلامية والقضايا المتعلقة بمسائل السياسية والحكم على وجه الخصوص، من الضروري أن يتّم في إطار معرفي إسلامي، نعني بذلك محاولة فهم هذه الأفكار والمصطلحات والمفاهيم المرتبطة بها، بالرجوع إلى البيئة الفكرية والسياسية والاجتماعية التي ظهرت فيها وتطورت في كنفها، ونعني أيضا تجنب الإسقاط المباشر من الإطار المعرفي الغربي، فالعلوم الإنسانية ومناهجها تحمل الكثير من آثار المجتمعات التي ظهرت وتطورت فيها، فحيادها وموضوعيتها مسألة نسبية جدا. فالفكر الأوروبي في نظرته لعلاقة الدين بالسياسة مثلا،متأثر إلى حد بعيد بماضي تجربة حكم الكنيسة ورجال الدين، وهي تجربة لم يعرفها العالم الإسلامي من قريب ولا من بعيد، فمن الظلم أن نوظف المناهج والمفاهيم والآليات التي وضعت للتعامل مع نماذجهم وتجاربهم، للتعامل مع نماذجنا وقضايانا المختلفة عنها تماما، فعملية إسقاط كلمة الأصولية على أي بعد إسلامي في بلاد المسلمين أداة للعمل على تكييف الإسلام بما يتلاءم مع المسيحية.

- لابدّ لنا في تعاملنا وتناولنا للإسلام أن نحدد بدقة ووضوح ما هو "المقدس"؟ وما هو القابل للنقاش والتقييم ؟. لأن كثيرا من الأخطاء والانحرافات تنشأ من الخلط بين ما هو مطلق وكلّي وجوهري، وبين ما هو فرعي أو جزئي أو ثانوي، فينبغي علينا أن نحدد الثوابت والمتغيرات حتى نتجنب التطرف بجناحيه، سواء التطرف الذي يرى كل الأمور على قدم المساواة في الأهمية والأولوية، وينظر إلى ما ورد في فضائل الألبسة والأزياء، بمثل ما يرى قضايا القضاء والمال، أو التطرف الآخر الذي يحاول أن ينزع القداسة عن كل شيء حتى عن ذات الخالق وعن كتبه ورسله.
- كثيرون لم يستطيعوا بعد – أو ربما لم يحاولوا – أن يفرقوا بين الإسلام والتراث والتقاليد والعادات، فأدى ذلك أن اتسمت كثير من الأحكام والتقييمات، وكثير من السلوكيات والتصرفات والمواقف، بالخلط بين هذه المفاهيم الثلاثة. فعندما نحاول فهم وضعية المرأة عندنا على سبيل المثال ينبغي أن نفرق بين تعاليم الشريعة السمحة وأحكامها، وبين الذهنيات والممارسات الناشئة عن التقاليد والأعراف، لأننا إن لم نفعل ذلك أحدثنا ظلما كبيرا وحدنا بعيدا عن الهدف. وعلينا أيضا عندما ندرس تاريخنا أن لا نسجن أنفسنا في سرايا السلاطين ومجالس الغناء والشرب ومقاصير الحريم، أو نسجن أنفسنا في زمرة الأرقاء والفقراء والكسالى .. !! ثم نقدم هذه الصور والوقائع كأنها النموذج والمثال لنظام الحكم في الإسلام، لأننا عندها سنكون كمن يتلذذ بجلد نفسه !.
- التوظيف السياسي الضيق باسم الإسلام، يجب أن يتوقف والمزايدات الحزبية ينبغي أن تنتهي. فقد أساءت للإسلام بأكثر مما حققته لأصحابها من مكاسب، فالإسلام ضمير الأمة وروحها، ويجب أن لا يسمح لأحد باحتكار فهمه أو ادعاء التكلم باسمه. وجدير بالذكر والملاحظة أن الأنظمة

في العالم العربي والإسلامي كانت هي البادئة بمحاولة استغلال الإسلام لتغطية وتبرير وتمرير سياساتها وخياراتها، فظهر هناك **إسلام اشتراكي** يحدثنا عن النضال البروليتاري لأبي ذرّ الغفاري ضد عثمان بن عفان الإمبريالي.!! و **إسلام أمريكي** يفتينا بشرعية تبييض الأموال ويحلل الطراباندو بكل صوره وأشكاله، و **إسلام صوفي** يصب في إناء اللائكية، **وإسلام سلفي** يفصل الدين عن تطلّعات المستقبل ويحرم التنظيم والعمل السياسي، و **إسلام نخبوي** يحتقر الجماهير ولا يحرص على رفع الظلم عنها، لكن أسوأ الصور التي ظهرت هي **الإسلام الإجرامي** تحت عنوان الجهاد.

- ضرورة الفهم الصحيح والتقييم الموضوعي لتيار الحركة الإسلامية. فقد هيمنت خلال حقبة زمنية طويلة نظرة سطحية في فهم التيار الإسلامي، أدت إلى التعامل معه بكثير من الشك والتخوف والحذر ، وبتغليب الطرق والوسائل القمعية والأمنية في مواجهته. واعتباره في الغالب إما طابورا خامسا يعمل لصالح جهات أجنبية معادية، أو موجة غضب واحتجاج شعبي آنية يحكمها الارتجال والفوضوية، و لم يحاول إلا قليلون تقييمها وفهمها على حقيقتها الواضحة ، أي أنها تيار جماهيري فكري - سياسي يهدف إلى إحداث تغيير عميق في المجتمع بالاعتماد على المبادئ والتعاليم والقيم التي جاء بها الإسلام باعتباره دين الشعب وجوهر كيانه وشخصيته، وأن من حقه المشاركة في الحياة السياسية ومن حقّ المنطلقين من مبادئه أن يعرضوا مقترحاتهم وأفكارهم غير المعصومة على الجماهير وهي التي تقبل الأفكار أو تتركها لا أن تترك الإسلام أو تقبله.

إن الفهم السليم للإسلام وشرائعه وتعاليمه، والاعتراف الواضح والصريح بدوره ومكانته في المجتمع، هو السبيل الوحيد لجعله يؤدّي دوره الحقيقي، الضروري في حياة شعبنا ودولتنا، باعتباره المكون الأساسي من

مكونات هويتنا وشخصيتنا الوطنية، ورمز وحدة شعبنا الذي تربطه ببقية الشعوب الإسلامية عقيدة التوحيد.

العربيـــة

اللغة هي المكوّن الأساسي الثاني لهوية أي شعب أو أمـــة. لأنهـا وعـاء الثقافة، العلوم والمعارف، وأداة التواصل والتفاهم، ووسيلة التعبير العلمي والفـني والعادي، وأداة التأثير في العقـول والنفـوس بأدبهـا ونثرهـا وشـعرها وحكمهـا وأمثالها وقصصها وأساطيرها. ولكل لغة خصائص وميزات تؤثر في ثقافة المجتمع الناطق بها، وتنعكس على تفكير أفراده ومشاعرهم وسلوكياتهم. فاللغة ليسـت وعاءا جامدا ولا ناقلا محايدا، لكنها عنصر فاعل ومؤثـر في المحتـوى والمضمـون الذي تقوم بنقله وتبليغه.

ومن المتفق عليه أن الخاصية الكبرى والأساسية للغة العربية أنها لغة الإسلام ولسان القرآن ﴿ **إنا أنزلناه قرآنا عربيـا لعلكـم تعقلـون** ﴾ (سـورة يوسـف: الآية: 2) وهذا ما منحها لونـا مـن القداسـة عنـد كافـة المسـلمين عربيا وغـير عرب.فراحوا يجتهدون في تعلمها ويتقربون إلى الله بنشرها وتعليمهـا بـل و قـد وجدنا عبر التاريخ أن معظـم خدام اللغة العربيـــة كـانوا مـن غـير العـرب. وقـد وصل التمازج والتداخـل بـين اللغـة العربيـة والإسـلام، درجـة تداخـل وتمـازج الروح بالجسد. فكل من يقرأ العربية وشواهدها، أو نحوها وصرفها، أو بلاغتها وبيانها، رأى الشواهد والأمثلة مشحونة بالقرآن ممزوجة به، وتأكد أن الفصـل بينهما ضرب من المستحيل، فلا عربية بدون إسلام ، ولاإسلام دون العربية.

وقد كان الاستعمار الغربي ممن تنبه إلى هذه الحقيقة، ففي خضـم المواجهـة والصدام الكبـير بـين العـالم الإسـلامي وموجـة الاسـتعمار الغربـي، تـأكد هـذا الاستعمار ممثلا في طلائعه الفكريـة، الاستشـراق والتنصـير، أن محاولـة اقتـلاع الإسلام من نفوس المسلمين وعقولهم، أمر يكاد يكون مستحيلا إن لم يكن عين

المستحيل، فكان أن اتجهت محاولاتهم صوب العربية يحاولون القضاء عليها أو على الأقل تمييع دورها وأثرها. وقد اكتست هذه المحاولة أوجها ثلاث:

الوجه الأول هو السعي إلى إحلال لغة أجنبية (أوروبية في الغالب، إما الفرنسية أو الإنجليزية في معظم الحالات) محل اللغة العربية، كلغة للمعاملات الرسمية والإدارية، وللتعليم والعمل العصري، وحصر العربية غالبا في ما كان يعرف بالشؤون الأهلية والتعليم التقليدي، وهذا ما حدث في أغلب بلاد إفريقيا الإسلامية جنوب الصحراء.

الوجه الثاني هو العمل على استبدال الحرف العربي بالحرف اللاتيني في كتابة بعض اللغات المنتشرة في بعض الدول الإسلامية، مثلما حدث في تركيا وماليزيا.

الوجه الثالث هو تشجيع اللهجات العامية المستخدمة في العالم الإسلامي، ومحاولة تحويلها إلى لغات رسمية تحل محل العربية الفصحى في المعاملات والإدراة والتعليم، وهذا ما حدث في أغلب البلاد الإسلامية لكن الهجوم كان أعنف في بعض البلاد العربية القلب النابض للأمة الإسلامية.

وترافقت هذه الأساليب الثلاثة، مع حملة مستمرة للربط بين تخلف العرب والمسلمين وتردي حالهم وبين اللغة العربية، من خلال الزعم بأن هنالك لغات للعلم والتقدم والحضارة، ولغات للتخلف والانحطاط والرجعية. ومن الملاحظ أنه في بلادنا تم استخدام الأساليب الثلاثة مجتمعة وبشكل مكثف من طرف الاستعمار الفرنسي، ومازالت محاولات بقايا هذا الاستعمار تحاول تحقيق ذات الأهداف بالوسائل القديمة نفسها وبوسائل أخرى مستحدثة بما يبقي موضوع الاستقلال وروح السيادة مكبلة ومشوهة.

إن ما ذكرناه من عنف وقوة الهجمة التي تعرضت لها اللغة العربية في كل العالم العربي و الإسلامي ، وفي الجزائر على وجه الخصوص، لدليل كاف على

الأهمية التي يجب أن نحيطها بها والمكانة التي يجب أن نضعها فيها والدور الذي ينبغي لها أن تلعبه في حياة مجتمعنا. ونعتقد أن هنالك بعض القواعد والضوابط التي ينبغي أن تحكم تعاملنا مع اللغة العربية باعتبارها أحد مكونات هويتنا الوطنية:

- قضية اللغة عندنا هي قضية الشخصية الوطنية و قضية الاستقلال والسيادة قبل أن تكون قضية علم أوثقافة، لذلك يجب أن يتحدد وضعها ودورها تحديدا سياسيا وقانونيا بشكل واضح وصريح، وأهميتها في بلادنا ذات طابع مزدوج ، فهي لغة الشعب ولغة الإسلام، دين الشعب والدولة.
- اعتبار اللغة العربية هي اللغة الوطنية وإعطاؤها مكانة وأهمية خاصة، ليس معناه الجمود أو الانغلاق أمام اللغات الأخرى، وخاصة اللغات التي تكتب وتنشر بها العلوم والمعارف، بل على العكس من ذلك فضرورة تنمية وتطوير وترقية اللغة الوطنية تحتم علينا التفتح والتواصل والتلاقح مع كل اللغات الحية. اللغة الفرنسية لها وضع خاص في الواقع الجزائري فرضته وصنعته ظروف تاريخية معروفة، لذلك فنحن نعتبر أنفسنا ممن يرى أن اللغة الفرنسية "**غنيمة حرب**" !! لكننا في الوقت ذاته نرفض رفضا مطلقا أن تتحول "**غنيمة الحرب**" إلى سيدة تحتل مكان ومركز الصدارة في حياة الشعب المنتصر والمستقل والسيد. لقد تثقف جزء مهم من أبناء شعبنا لاعتبارات تاريخية في البدء وسياسوية من بعد باللغة الفرنسية، وليس من المعقول أن يبقى جزء من الشعب خارج دائرة الشعب أو الدستور أو القانون أو الهوية، كما أنه ليس من المعقول أن تتحكم مثل هذه الفئات في مقدرات الوطن ومستقبله بكل عنجهية و تسلط. لذا وجب التعامل الحكيم مع هذه الظاهرة القليل نوعها في العالم العربي، وهي في النهاية تحمل القابلية للاضمحلال بذهاب روادها. و لعل أفضل معاملة هي إبقاء هذه الفئات

تتعامل بما ألفته، فلا يفرض عليها ما لا تتكيف معه مع ضرورة أن يتعلم أبناؤها من الأجيال الجديدة لغة وطنهم، وأن لا يمكنوا من فرض رأي الأقلية على الأغلبية لأنها مناقضة صريحة للديمقراطية و دوس للسيادة الوطنية، وينبغي أن يستفاد من هذه الفئة المثقفة وإيجاد صيغ متعددة مناسبة لتثمين ما لديها من خبرة وحنكة و تجربة (*).

- التعددية اللغوية مثلما يمكن أن تكون مصدر إثراء وثراء وتنوع وإبداع، يمكن أن تتحول، إذا لم تضبط وتحدد أطرها بوضوح، إلى عامل تشتيت وتمزق وتفرقة، خاصة عندما تتوفر الأطراف السياسية التي تعمل على استغلال هذا التنوع اللغوي وتحاول ركوب موجته لتحقيق أغراض بعض المتواطئين مع الجهات والمصالح الأجنبية، أو الانتهازيين الذين يهمهم غرس المشروعات المشبوهة واختلاق الأزمات للاستفادة منها، أو السفهاء الذين يتورطون في الإساءة إلى وحدة الأمة عن جهل وغياب وعي.
- ليس هناك لغات علم وتقدم وحضارة، ولغات جمود وتخلف وانحطاط، فكل اللغات بإمكانها أن تتحول إلى لغات للعلم والمعرفة والتكنولوجيا عندما يتوفر الجو الملائم والمناخ الطبيعي لتطورها، أي عندما يصبح الناطقون بها منتجين للعلم والثقافة والمعرفة والتكنولوجيا، والدليل على ذلك قائم بوضوح في بعض اللغات الآسيوية التي تحولت إلى لغات حية قوية، عندما تحولت دولها وشعوبها إلى دول وشعوب متقدمة تمتلك ناصية العلم والتكنولوجيا، رغم أنها من الناحية اللسانية واللغوية البحتة تعد من أعقد اللغات وأصعبها، في حين مازالت الكثير من الشعوب والدول ترزح في الفقر والضعف والتخلف رغم اعتمادها للإنجليزية أو الفرنسية لغة رسمية.

(*) ولقد لاحظنا أن ثمت فريقا على مستويات سامية لم يتمكن بفعل ظروفه التاريخية من تعلم اللغة العربية، لكونه لم يتوان قط عن المشاركة في جهود التعريب بالرأي و الاقتراح.

أردنا أن نبين مرة أخرى أن تعاملنا مع مكونات هويتنا لا يجب أن يقوم على الخلفيات والأحكام المسبقة، ولا على الحسابات الضيقة والآنية، لأن التعامل مع الثوابت من خلال منطلقات ومواقع آنية ومتغيرة كفيل بأن يحمل نتائج وانعكاسات خطيرة ومدمرة. ومثلما قلنا سابقا عند حديثنا عن الإسلام، المكون الأول لشخصيتنا الوطنية، نقول أن الفهم السليم للغة العربية ولدور وأثر اللغة بشكل عام في حياة الدول والشعوب ، والاعتراف الواضح والصريح بمكانتها في مجتمعنا، هو السبيل الوحيد والأوحد لجعلها تؤدي دورها الصحيح والضروري في حياة شعبنا ودولتنا، باعتبارها مكونا أساسيا من مكونات هويتنا وشخصيتنا الوطنية.

الأمازيغية

البعد الأساسي الثالث من الأبعاد الكبرى لهويتنا الوطنية هو البعد الأمازيغي البربري. إنّ إنتماءنا إلى هذا البعد يحتمل معنيين : المعنى العرقي والسلالي، والمعنى الثقافي واللغوي. وهما معنيان متكاملان متداخلان، ولا يمكن أن يكون لأمازيغيتنا معنى إذا أهملنا أيّا منها.

إنّ التمازج بين الإسلام والعربية في الجزائر وما يعنيه ذلك من الانتماء الواسع للأمّة العربية الإسلامية، منحنا ذلك العمق الإستراتيجي والمجال الحيوي الذي ما كان لنا أن نصمد أو نستمرّ بدونه أمّام كلّ الهجمات والغزوات المعادية التي استهدفت وطننا عبر العصور، ومنحنا ذلك الامتداد الروحي الواسع والانتشار المعنوي عبر العالم بأكمله وهو ما يمكننا من الفخر بماضينا الناصع، ويجعلنا نحلم بمستقبل أنصع. أمّا انتماؤنا البربري الأمازيغي فقد منحنا الجوانب المتفرّدة والمتميّزة في شخصيتنا الوطنية. منحنا ذلك الطابع الذي يعطي للشعب الجزائري ملامحه وخصوصياته مقارنة بباقي الشعوب العربية والإسلامية وكلّ شعوب العالم. هذه الخصائص الذاتية التي وجدت في الانتماء العام للأمّة العربية والإسلامية حصنا منيعا وقاها من الذوبان والفناء. والخصائص الذاتية لكلّ شعب يمكن أن تصبح خصائص إنسانية تتّسع لها دائرة التنوّع ضمن وحدة الأمّة.

ولعلّ أهمّ بصمة طبعتها الأمازيغية في كيان الشعب الجزائري، هي حبّه الشديد للحرّية وتعلّقه بها، واستعداده الكلّي والدائم للتضحية بكلّ شيء في سبيلها. ولذلك فليس غريبا أن يدعى أسلافنا الأوائل **"الرجال الأحرار"**. وليس غريبا أيضا أن ارتسم تاريخ هذا الشعب وهذه البلد بآلاف الهبات

والثورات والانتفاضات على مرّ العصور والأزمان ضدّ كلّ أصناف الغزاة والمستعمرين. وكان الفتح الإسلامي هو القادم الوحيد الذي قدر له أن يدوم ويستمرّ في هذه البلاد. ليس نتيجة للقوّة والجبروت ، وليس نتيجة ضخامة الجيش أو ثراء الخزائن، فمن المعروف أن قوة جيوش الفاتحين العرب لم تكن كبيرة مقارنة مع قوات الأقوام الأخرى الوافدة على الوطن، ومن المعلوم مثلا أنّ قوّة الوجود البيزنطي كانت أكبر بكثير من قوّة الوجود العربي.لكن الفتح الإسلامي نجح واستقر لأنه حمل رسالة ربانية التفّ حولها سكّان البلد واحتضنوها وتكيّفوا معها ومع حامليها الذين يشتركون معهم في كثير من الصفات والخصائص. وتجسّد كيان تآلف فيه الوافد والمستقبل وقلمت معه أظفار الاستعلاء والعدوان بعزّة الإسلام، كما قلمت معه نزعة الرفض والتمرّد بسماحة الإسلام ويسره وترفّقه وعدله، ونتيجة قوّة المبدأ والفكرة الواضحة الصريحة ونتيجة السلوك القائم على المساواة والتآخي والعدل. فانصهرت في بوتقة التاريخ المشترك ثورية وعزّة الأمازيغ مع شهامة وشجاعة العرب، في ظلّ سماحة الإسلام وعدله. ونتج عن ذلك مجتمع جديد، المجتمع الذي فتح أبناؤه الأندلس، وأقاموا فيها إحدى أروع صورة الحضارة المتشبّعة بروح العلم والتسامح والإنسانية. المجتمع الذي رفض الرضوخ لكلّ الغزوات والهجمات العاتية التي انصبّت عليه من كلّ النواحي والجهات. بدءا بحروب شارلكان ومرورا بمناورات ديجول، وصولا إلى تدافع العمل السياسي والإيديولوجي القائم حاليا والذي لم تظهر فيه بوادر نهاية المناورات التنافسية الدولية على الوطن والشعب والقيم.

لكن إذا كان هذا الشعب قد نجح في صدّ الهجومات وطرد الغزاة والمستعمرين، فإنّ هؤلاء قد تمكّنوا بدورهم من إحداث ثغرة في بنيانه وشرخ في تماسكه. عن طريق إحياء النعرات العرقية وإيهام فئة قليلة من أبنائها بأنّهم

ضحيّة استعمار لغوي وديني، وبأنّهم أصحاب البلد الأصليين الذين لهم الحقّ في كلّ شيء دون سواهم، وبأنّ البحر المتوسّط يصل ويربط بينهم وبين أوروبا، في حين أنّ الصحراء تفصل بينهم وبين العالم العربي والإسلامي. وتشبّعت هذه الفئة القليلة بهذه الأفكار والمغالطات وراحت تعمل على نشرها والترويج لها بين فئات معيّنة من الشعب الجزائري وفي مناطق محدّدة من الوطن، فظهرت بذلك القضيّة الأمازيغية أو البربرية، وممّا تجدر ملاحظته في هذا الإطار هو بعض الملامح التي ميّزت الطرح والتصوّر الاستعماري لهذه القضية :

- أوّل ما ينبغي ملاحظته هو الارتباط المشبوه بين دوائر الاستعمار وبعض التوجّهات العلمية (مع تحفّظنا على مصطلح العلمية في هذا السياق) التي كانت وراء تحريك القضية الأمازيغية. ونقصد بهذا الاستشراق والأنثربولوجيا، التي مثلت كما هو معلوم طلائع أجهزة المخابرات، العاملة على إمداد القوى العسكرية والسياسية للغرب بالمعلومات اللازمة عن الشعوب المستعمرة، لكي يتمكّن من إحكام سيطرته على بلادها، ومن الاستمرار في نهب خيراتها وثرواتها. وهذا الدور الاستعماري يساعدنا على فهم الأسباب التي جعلت هذه النعرة العرقية تظهر مع بدايات هذا القرن، أي في ظلّ الاستعمار الفرنسي، ولم تظهر قبل ذلك طوال مدّة ثلاثة عشر قرنا من الوجود العربي الإسلامي.
- الأمر الثاني الذي ينبغي ملاحظته، هو تلك الرغبة في إحداث مواجهة بين الإسلام والعروبة من جهة والأمازيغية من جهة ثانية، عن طريق العمل على قطع صلة الأمازيغية بالعروبة والإسلام وربطها بتعسّف وتشنج كبيرين بالتنصير واللغة الفرنسية. وظهرت هذه التوجّهات بجلاء في مواقف وسلوكات بعض رموز الحركة البربرية من الإسلام، شرائعه وعقائده وشعائره على السواء. عن طريق تصرّفات وتصريحات تحمل الكثير من

الاستفزاز والتحدّي لمشاعر وقناعات الغالبية الساحقة من الشعب. وظهرت أيضا في الإصرار على تبنّي قضية اللغة الفرنسية في الإدارة والتعليم وفي مقاومة سياسة التعريب. وفي الإلحاح على كتابة اللغة الأمازيغية بالحروف اللاتينية رغم أنّ أقرب الحروف تناسقا وتناغما معها هي الحروف العربية، وما زالت مكتبات الزوايا ومعاهد العلم في بلاد المغرب العربي زاخرة بالمخطوطات الأمازيغية المكتوبة بالحروف العربية في مختلف العلوم الإسلامية من فقه وتفسير وحديث ... إلخ[1]. وقد شهدت الفترة الممتدة من نهاية الأربعينيات وإلى غاية الثمانينيات جهودا مختلفة، بحسن نيّة حينا وبسوئها حينا آخر، لتكوين منطقة محدّدة من الوطن واستقطابها للتعليم الفرنسي ذو التوجّه اللائكي، وللقناعة الجهوية والأيديولوجية الشيوعية التي كانت تقليعه تلك العقود، وانضاف إلى ذلك دور مريب مارسه الآباء البيض في تبغيض العرب لدى أصحاب التوجّه المذكور وتترّسوا بالعمل الخيري المتعدّد الذي اختار المنطقة لفقرها وبؤس سكّانها الذين ألجأتهم أنفتهم وظروفهم للإقامة فيها..

- الأمر الثالث الجدير بالاهتمام يتعلّق أوّلا بمحاولة الاحتكار الحزبي للقضية الأمازيغية واستخدامها كورقة ضغط ومساومة وكعامل تهييج وإثارة. فمن المفارقات العجيبة أن تتحدث رموز وقيادات هذا التيار عن الشعب وأن تتكلّم باسم الشعب، في حين ينحصر وجودها وتأثيرها واهتمامها على منطقة جغرافية واحدة من الوطن الواسع الشاسع. ويلاحظ أيضا عدم اتّفاق

(1) ومن الطريف والممتع حقّا أن نجد أنّ أحد أقدم المراجع النحوية وأكثرها انتشارا في ميدان التعليم الشرعي هو المتن (مختصر مكتوب بشكل مركّز وموجّه للحفظ) المعروف بـ « الآجرومية » وهو من تأليف عالم مسلم من هذه البلاد مكنّى بآجروم، وهي عبارة معناها بالأمازيغية الشيخ (تنطق آقروم).

دعاتها على كيفيات التعامل بها وارتفاع حدتهم مع بعضهم ومحاولة فرض كلّ طرف طرحه على الناس فوقيا.

كانت هذه بعض الملاحظات أو لنقل بعض المآخذ على الخلفيات والمواقف والتوجهات التي ارتبطت بالحركة البربرية والقضية الأمازيغية، وهي مآخذ لا تتعلق بطبيعة القضية ولا بمطالبها وتطلعاتها، بقدر ما تتعلق بالخلفيات المشبوهة والإمتدادات المريبة التي أحاطت بنشأة هذه القضية وتطورها. لكن هذه المتاعب والمعاتبات لا تمنعنا من إقرار جملة من الحقائق المتعلقة بهذا المكوّن الأساسي من مكوّنات شخصيتنا الوطنية.

- لا بدّ لنا أن نعترف بأن الخصوصية الأمازيغية تعرّضت في فترة سابقة إلى كثير من التغييب والتهميش والإقصاء من قبل النظام الحاكم، أو من قبل من هام بحبها فأجهز عليها كما أجهز الدب على صاحبه، في ظل فهم مغلوط لمعنى الوحدة الوطنية ولمعنى الانتماء الحضاري للشعب الجزائري.
- لا بدّ لنا أن نعترف أيضا بأن الخصوصية الأمازيغية حقيقة ثابتة وواقع ملموس على الصعيد اللغوي والثقافي، لا يمكن إنكاره أو تجاهله، وهي تعبير عن الثراء والتنوع والتعددية التي يتميز بها المجتمع الجزائري.
- وينبغي الاعتراف كذلك بأن الإقرار بهذه الخصوصية ووضعها في مكانتها المناسبة، أصبح مطلبا أساسيا لفئات كثيرة في منطقة المغرب العربي الكبير، وأن الربط بين هذا المطلب المشروع وبين بعض التوجهات التفكيكية أو الانفصالية ربط فيه كثير من الجور والتعسف والظلم والقفز فوق الحقائق.

انطلاقا من الحقائق السالفة، يمكننا رسم بعض المعالم والضوابط للتعامل مع هذه القضية :

1. ضرورة فتح كل المجالات أمام اللغة والثقافة الأمازيغية في ميدان التعليم والبحث وفي ميدان الاتصال والإعلام، والعمل على ترقيتهما وتطويرهما بالشكل الذي يمكّنهما من العودة السليمة إلى موقعها الحضاري.

2. ضرورة التأكيد على أن إحياء وترقية اللغة الأمازيغية لا ينبغي أن يتصادم مع تعميم اللغة العربية باعتبارها اللغة الرسمية للدولة، وباعتبارها اللغة الأولى والأساسية في العمل والتعليم والإدارة والإعلام، ولا ينبغي أيضا أن يعتبر بديلا لها، ولا أن تتحول إلى حصان طراودة للغة الفرنسية التي يمارس بعضهم مهمة الالتقاء عليها والتعامل بها مادام الخلاف مفتعلا بين اللغة العربية والأمازيغية إذ العربية بحكم التخلف العربي الآتي تمسي غير صالحة للاستعمال وأما الأمازيغية فإنها تلجأ إلى الفرنسية تحت الإكراه أو الرغبة، هنا تصبح الجزائر طابورا خامسا للبلاد العربية من جهة، ومعبرا طبيعيا لإفريقيا الفرانكوفونية، وما تحمل هذه الخطّة من دلالات الانفصام والتبعية والإلحاق وتشويه معنى السيادة والاستقلال وكسر لوحدات الانسجام الحضاري والثقافي وأسس الانتماء والهوية. إنّ هزال الأمّة العربية ورداءة الأداء الثقافي والسياسي وفساد التعاطي مع حقوق الإنسان، واصطدامات مراحل التحرّر والانعتاق وأخطار مرحلة التحوّل نحو الديمقراطية، وارتماء الفعّاليات السياسية والثقافية والاقتصادية في وديان الإلحاق والتبعية والاستهلاك، كلّ هذا يعطي النموذج السلبي المتعلّل به لتبرير الانصراف عن المستقبل المشترك وتسويغ الاعتراض على هوية الأمّة ووجدانها الموحّد. وما كان الهزال في المراحل الانتقالية سببا مقنعا للرضا بالواقع المأزوم بل هو سبب مهم للسعي للخروج منه وتحويل إنكساراته إلى انتصارات، انطلاقا من تحرير الذات وامتلاك أدوات كسر أطواق التبعية واكتساب الجسور الممدودة نحو المستقبل، الذي لا يمكن أن ينبني إلاّ بالعمل الموحد المضني لتذليل

قبات التي صنعنا أوهامها أو صنعها غيرنا أمامنا بهدف تهميش دورنا في زمن قطاب الدولية الكبرى.

. ضرورة الرفض بشكل حاسم وقاطع لأيّ دعوى للتمييز العرقي أو الإثني أو الجهوي بين أبناء الشعب أو بين مناطق وجهات الوطن. لأنّها دعاوي خطيرة على وحدة الوطن والشعب أوّلا. ولأنّها دعاوي كاذبة علميا وواقعيا ولا تشكّل في حقيقة الأمر إلاّ غطاء لتوجّهات عنصرية وفاشية وخيمة العواقب، وكلّها تندرج في توجه دولي عبر عنه كاتب الدولة في الخارجية الأمريكية الأسبق بضرورة توسيع دائرة الإثنية وإحياء القوميات، لتصل إلى خمسة آلاف لغة تحتلّ موقعها في الأمم المتّحدة !!. ولنتأمّل جيّدا مآلات مجتمع تتعدّد فيه اللغات والثقافات وتستنفر فيه الخصائص الاثنية الفرعية، في مقابل محاور دولية كبرى..

ثوران القلاقل والفتن والحروب الأهلية.

هيمنة الجوع والتخلّف والمديونية.

ابتزاز الأموال والأرزاق واحتكار الأقوات.

قيام الحروب بين الوحدات الدولية الصغرى، وتشويه السيادة واشتداد الضغط على كلّ مخالف دولة أو شعبا أو دينا أو قومية أو حضارة.

الفصل الرابع

الوطنية

(..إن هذه الأمة الجزائرية الإسلامية ليست هي فرنسا
ولا يمكن أن تكون فرنسا ولا تريد أن تصير فرنسا
ولا تستطيع أن تصير فرنسا ولو أرادت.
بل هي بعيدة عن فرنسا كل البعد في لغتها وفي أخلاقها
وفي عنصرها وفي دينها، لا تريد أن تندمج
ولها وطن معروف معين هو الوطن الجزائري...)

عبد الحميد بن باديس

الأيديولوجيات الجزائرية

منذ وطئت أقدام أول جندي من جنود جيش الفرنسي أرض خليج سيدي فرج، في صائفة سنة 1830 لم تتوقف المقاومة عن التصدي للغزاة، فلم يكن لهيب الثورة ينطفئ في جهة من الجهات أو ناحية من النواحي إلا ليشتعل في جهة ثانية أو ناحية أخرى، و لم يكن جيش الاحتلال ينتهي من إخماد انتفاضة عرش أو قبيلة إلا ليواجه انتفاضة عرش آخر وقبيلة جديدة، أشد عنفا وأقوى عنفوانا. وهكذا كتبت ملحمة فريدة من ملاحم التاريخ الإنساني، ملحمة شعب رفض بكل بساطة أن يتنازل عن حريته وعن حقه في الوجود، ملحمة كتبتها دماء ملايين الشهداء وتضحيات ملايين النساء والرجال والأطفال ،وخطتها أحزان وآلام أجيال كاملة عبر عشرات السنين، ورصّعتها البطولات الفذّة والانتصارات النادرة التي حققها المجاهدون في ميادين القتال وساحات المعارك. لكن النجاحات العسكرية المؤقتة والانتصارات الظرفية الباهرة لم تكن لتغير شيئا من النتيجة النهائية للمواجهة التي كانت ستنتهي لا محالة بانتصار الغزاة، فلم يكن في إمكان أي من تلك الحركات والثورات والانتفاضات أن تلحق هزيمة كلّية بجيش الاحتلال الفرنسي ولا كان في استطاعتها أن تنجح في طرده وفي استعادة الاستقلال الوطني. لأن هنالك أولا الاختلال الصارخ في موازين القوى بين الطرفين من حيث الموارد والإمكانات، وهنالك ثانيا التفاوت الرهيب في مستوى التقدم العلمي والتقني، وهنالك ثالثا البون الشاسع في أساليب التنظيم و العمل وفي طرق تسيير الموارد و الطاقات وتنسيق الجهود ورسم الغايات... الخ، و لم يكن الأمر متعلقا فقط باختلال

ميزان القوى المادية أو بالتفوق العلمي و التقني لطرف على طرف بل كان أعمق من ذلك و أبعد، كان الزمن كله فترة من فترات التحول الحاسم في التاريخ عندما تحدث مواجهة من تلك المواجهات الكبرى بين قوة ناشئة فتية صاعدة، وقوة هرمة نازلة مضمحلة. كان الأمر صراعا بين حضارة غربية وليدة منطلقة بعنفوان وعنف، متوثبة في خطى متسارعة متعطشة للمجد والقوة والثورة و السيطرة... وحضارة إسلامية أصابها الضعف و الجمود واعترتها عوامل السقوط والانحلال وانطفأت فيها شعلة الحيوية و كادت تذوي شعلة الحياة. كان ما يجرى أشبه بالحتمية المفروضة والقدر المكتوب الذي لا مفر من وقوعه ولا سبيل لتفادي حدوثه، فتلك طبيعة الأشياء.وحتى محاولة الأمير عبد القادر الفذّة لتأسيس دولة حديثة لم تكن في حقيقة الأمر أكثر من محاولة شاذة، خارجة عن نطاق الظروف والأحوال السائدة وربما كانت محاولة فرد تجاوز بفكره وبعد نظره حدود عصره أكثر منها صورة لنهضة شعب بكامله، وكانت في كل الأحوال محاولة مآلها الفشل، على الأقل بحكم العوامل والظروف الدولية المحيطة بالتجربة والمتربصة بالمحاولة، تماما مثل محاولة محمد علي في مصر و محاولات التجديد التي قام بها يعض الخلفاء العثمانيين منذ بدايات القرن التاسع عشر، فلم يكن في نية الغرب و لا من مصلحته السماح بقيام دولة حديثة قوية في أي بقعة من العالم الإسلامي، فقد تركز نظره آنذاك على أراض و ثروات وكنوز اعتبر أن حقه استكشافها ثم غزوها واستغلالها، وشعوب رأى من واجبه استعمارها و إبلاغها رسالة الحضارة و المسيحية !!. ولم تكن الظروف و الأسباب السالفة خاصة ببلادنا، بل كانت سارية على مجمل البلدان الإسلامية التي تعرضت للهجمة الاستعمارية الشرسة في ظل المواجهة الكبرى والصراع الهائل الدائر بين الغرب الاستعماري و الشرق الإسلامي.

من أهم النقاط المشتركة بين كل الثورات والانتفاضات الشعبية التي عرفتها الجزائر في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، كونها حركات محدودة من حيث انتشارها الجغرافي، فالرقعة التي تمسها في الغالب انحصرت في منطقة أو جهة معينة دون سواها، مقاومة الحاج أحمد باي لم تتعد حدود بايلك الشرق الذي كان يحكمه (البايلك هو المقاطعة الادارية الكبرى وفق التقسيم الإداري العثماني الذي كان سائدا في الجزائر آنذاك)، وثورة المقراني لم تخرج عن حدود بلاد القبائل وانتفاضة أولاد سيد الشيخ انحصرت في المناطق الجنوبية الغربية دون سواها...الخ، وحتى مقاومة الأمير عبد القادر ودولته التي حاول إقامة دعائمها لم تتجاوز حدودها مناطق الغرب و جزءا من الوسط وشمال الصحراء. ومحدودة من حيث انتشارها الشعبي أو الجماهيري لأن القائمين بها والحاملين لوائها هم في الغالب رجال قبيلة أو عرش معين أو رجال بضعة قبائل وعروش متقاربة متجاورة تربطها في الغالب روابط الدم أو صلة الجوار. هذه السمة الثابتة والمتكررة في كل هذه الثورات والهبات زادت من تقليص فرص نجاحها الضئيلة أصلا.

مرجع هذه المحدودية الجغرافية والشعبية ليس كامنا فقط في ضعف و بدائية و سائل المواصلات والاتصال، ولا في بساطة أوتدني الكفاءة التنظيمية عند قادة الثورات و زعمائها. لكن هنالك سبب آخر أهم و أعمق راجع إلى أن البعد الوطني لم يكن قد تشكل بوضوح في الوعي العام و الحس المشترك لأسلافنا و لم يكن الشعور بالرباط والانتماء الوطني بالمعنى الذي نعرفه اليوم قائما أو ناضجا مكتمل الحدود والأبعاد، ولا يمكننا أن نفهم هذا الأمر إلا بمحاولة إستعادة الصورة العامة السياسية والفكرية والاقتصادية لتلك الفترة من خلال استعراض الظروف والملابسات المحيطة بتلك الحقبة من التاريخ . وربما نضيف أن بساطة الوعي والثقافة السياسية لدى أغلب قادة تلك الثورات والانتفاضات، كانت

سببا جوهريا آخر من أسباب فشلها، فقد أدى ضعف الوعي السياسي إلى عدم وضوح الأهداف بجلاء لدى القادة والزعماء، وربما عدم تحديدهـا إطلاقـا لـدى بجمل الثائرين، كان هنالك جهاد ضد العدو الغازي الكـافر دفاعـا عـن الأرض والعرض، و لم يزد الأمر عن ذلك في غالب الأحيان.

○ ○ ○

قبل عصر النهضة الأوروبية لم تكن الدول تقوم بالضرورة على أسـاس الرابطـة القوميـة أو الوطنيـة، كـانت روابـط الديـن أو علاقـات المصـاهرة بـين العائلات والأسر المالكة، وضرورات البيئـة والمحيـط الطبيعـي، أو عنـاصر القـوة المادية، هي العوامل الأساسية المعتبرة في قيام الدول وفي رسم حدودهـا وتحديـد مجال سيطرتها. وفي صراعهم الدامي الطويل مع سلطة الكنيسة المسـيحية وعلـى رأسها البابا في روما من جهة، ومع وصاية الإمبراطور (كان الإمبراطور يحكـم ما يعرف بالإمبراطورية الرومانية المقدسة التي تحولـت فيهـا بعـد إلى إمبراطوريـة النمسا- المجر) من جهة ثانية وجد ملـوك أوروبـا في الفكـرة القوميـة والوطنيـة بديلا مناسبا للرابطة المتداعية التي تقيمها الكنيسة أو الإمبراطور. وتزامنت هـذه الرغبة مع تنامي عوامل أخرى كانت على وشك أن تعيـد رسـم معـالم التـاريخ الأوروبـي كلـه، هنـاك ثـورة في الفكـر قلبـت كـل المفـاهيم الثقافية والحقـائق والمسلمات العلمية التقليدية رأسا على عقب، و راح الفلاسفة والعلماء والأدباء و المفكرون ينشرون بذور هذه الثورة و يبشـرون بهـا في كـل مكـان، حـاملين لواء الدعوة إلى تحرير العقل من كل القيود و على رأسها قيود الدين. وثورة في الاقتصاد عارمة، تلوح طلائع زحفها مـن خلـف سـحب دخـان ثـورة صناعيـة متنامية، وجدت هذه العوامل و التفاعلات تعبيرا سياسيا عنها في ما صار يعرف

الدولة الأمة (L'état - nation) التي هي في النهاية انعكاس لصراع سلطة الملوك مع سلطة الإمبراطور وسلطة بابا، ولصراع العقل مع الدين ولصراع النظام الإقطاعي مع النظام الرأسمالي الناشئ. وهكذا ارتبطت الوطنية في أوروبا برقعة من الأرض أولا وقبل كل شئ آخر، لم ترتبط في البداية بدين معين أو لغة محددة، لذلك نجد أن أغلب دول أوروبا الحديثة تعيش حالة تعددية لغوية ودينية (تعدد المذاهب داخل الديانة المسيحية مختلف تماما عن التعدد المذهبي الذي يعرفه المسلمون، فالخلاف بين الكاثوليكية والبروتستانتية يجعل منهما في الحقيقة ديانتين متمايزتين أكثر منهما مذهبين داخل ديانة واحدة وكذلك الأمر بالنسبة للأرثوذكسية). إضافة للبعد الترابي الجغرافي ارتبطت الوطنية بعد ذلك بمدلول عرقي سلالي، و صار الانتماء إلى وطنية أو قومية معينة رديفا للإنتماء إلى عرق أو جنس بشري في حد ذاته.

○ ○ ○

الأمر بالنسبة للجزائر كان مختلفا إلى حد بعيد عن الظروف التي أحاطت بظهور الفكرة الوطنية في أوروبا لم يكن هنالك ملوك يصارعون البابا الإمبراطور، ولم يكن هنالك رأسمالية تزاحم الإقطاع أو عقل ينافس الدين!!.

- عندما دخل عروج و أخوه خير الدين بربروس مدينة الجزائر سنة 1514 لدفع الخطر الإسباني الداهم، لم يكن يشعر أنه ذاهب للدفاع عن بلد أجنبي ولم يشعر سكان الجزائر الذين وجهوا له الدعوة أنهم يتعاملون مع قوة غريبة أو أجنبية، كان الأمر بالنسبة إليهم لا يتعدى كونه دعوة إخوان لهم ذوي بأس وقوة وقدرة على طرد غاز أجنبي يتهدد ديارهم وأموالهم وأرواحهم، لم ينظر الأخوان المجاهدان للأمر على أنه كسب لأراض جديدة

أو توسع أو غزو واحتلال بل اعتبروه أداء لواجب النصرة و المساعدة لجزء مهدد من الوطن الكبير الواسع الذي يمثله المسلمون أينما حلوا وحيثما تواجدوا. و لم تتغير الأمور كثيرا طيلة قرنين من الوجود العثماني فقد عرفت الجزائر استقلالا سياسيا و إداريا شبه كامل عن الخلافة العثمانية في إسطنبول وكانت علاقتهما في الغالب علاقة تنسيق وتعاون بين دولتين أكثر منها علاقة سلطة مركزية بإحدى مقاطعاتها التابعة،كانت العلاقة بينهما تشبه إلى حد كبير علاقة بريطانيا بدول الكومنولث ، أي كالعلاقة بين كندا و بريطانيا العضمى حاليا. لكن هذه العلاقة الاستقلالية لم تكن نابعة عن دعاوى عرقية أو إقليمية أو ناشئة عن رفض شعبي لسلطة الخلافة العثمانية أو عن ثورة على سيطرة الحكم التركي لكنها نبعت من أسباب وظروف عملية تعلقت ببعد المسافة وصعوبة الاتصال وبدائية وسائل النقل و المواصلات، ومن أسباب شخصية مرتبطة برغبة الحكام المحليين في الاستقلال بحكم البلاد مستغلين قوتهم العسكرية والبحرية المعتبرة، تماما كالاستقلال الذي مارسه محمد علي وخلفائه في مصر بعد ذلك، استقلال في ظل التعاون و التنسيق مع سلطة الخلافة، استقلال لا يرى في نفسه ضدا أو بديلا لتلك السلطة ولكن مكملا في كل حال و مصلحا في بعض الحالات. هذا الوجود العثماني الذي لم تنضج في ظله الوطنية بشكلها الحديث ولم تظهر،كان عاملا أساسيا لظهورها على المدى البعيد ففترة الوجود العثماني هي التي رسمت الحدود الترابية للجزائر بشكلها المعروف حاليا على وجه التقريب (بالنسبة المناطق الشمالية على الأقل) وتكونت بذلك رابطة صغرى داخل الرابطة الكبرى (رابطة الخلافة) أساسها الخضوع لسلطة مركزية، والعيش وفق نمط ونظام وشكل معين داخل رقعة جغرافية واحدة .

- في الفترة السابقة للاستعمار الفرنسي انقسم سكان الجزائر إلى قسمين أساسيين، فئة صغرى تعيش في المدن والحواضر تمارس التجارة وشيئا من النشاط الحرفي والصناعي البسيط ، والغالبية العظمى مشكلة من البدو (البدو هنا هو ما يقصده التعبير الخلدوني ، أي هم الساكنون في البوادي البعيدة عن الحواضر والعمران والمدن) وهم قسمان بدو مستقرون يشتغلون بالزراعة وبدو متنقلون (رحّالة) يمتهنون الرعي. وكانت الحياة الاقتصادية لغالبية السكان مقبولة و مستقرة بل كانت بالنسبة لفئات معينة حياة مزدهرة ، لكن النظام الاقتصادي على العموم كان بعيدا كل البعد عن التحولات والتغيرات التي كانت الثورة الصناعية قد بدأت تحدثها في الاقتصاديات الغربية. فطبقة التجار العريقة التي ازدهرت في أغلب المدن العربية والاسلامية طيلة القرون لماضية بدأت تضمر و تضمحل منذ راحت حركة الكشوف الجغرافية تحاول أن تجد طرقا تجارية بديلة بعيدة عن سيطرة المسلمين، مثلما حدث عندما اكتشف فاسكو ديجاما رأس الرجاء الصالح الذي تحول إلى الطريق الرئيسي للتجارة الأوربية مع الهند و الشرق الأقصى، وقد أدى هذا التحول الخطير في النظام الاقتصادي العالمي آنذاك إلى تراجع مكانة المدن العربية التي اكتسبتها نتيجة لتراكم الثروة الذي عرفته بفعل سيطرتها على الطرق التجارية القديمة، وتراجع معها دور الطبقة التجارية العربية وكل الفئات والطبقات المدينية (الساكنة في المدن) المرتبطة بها، هذا التراجع لدور المدن و الحواضر و تدني قيمتها في النظام الاجتماعي / السياسي / الاقتصادي العربي ، كان من نتائجه البعيدة اضمحلال فرص ظهور وعي وطني أو قومي مميز في هذه الحقبة المبكرة من تاريخنا .
- لم يؤد غلق باب الاجتهاد في القرن الرابع للهجرة إلى تعليق وتوقف الابتكار والتجديد في ميدان الفقه العلوم الشرعية الدينية وحدها، لكن أدى

إلى إقفال باب النظر و البحث في كل الميادين والمجالات العقلية والتقنية والفنية وغيرها ، فصودر العقل و انتزعت المبادهة والمبادرة من النفوس والأذهان. لقد كانت انطلاقة النهضة العلمية للعرب والمسلمين تابعة من موجة الاجتهاد والإبداع في مجال العلوم الدينية المحضة والعلوم المرتبطة بها كعلوم اللغة والتاريخ و الحساب ..الخ، فعندما أقفل باب هذه العلوم الدينية كان طبيعيا أن تضمر معها كل الفروع والتخصصات العلمية الأخرى، فلم يكن معقولا أن يقفل العقل عن جهة واحدة من العلم و يمكنه بعد ذلك أن يجتهد في مجالات وميادين أخرى. و بالرغم من أن هذا الغلق لم يقض تماما على روح الابتكار و التجديد و الاجتهاد ففي هذه الفترة ظهر ابن خلدون وابن تيمية والشاطبي وابن رشد والغزالي وابن حزم وغيرهم، إلا أنه كان ذا نتائج وخيمة على العقل و الفكر العربيين، فهكذا دخل العصر الحديث علينا مثلما دخل على معظم الشعوب العربية والإسلامية وساحتنا الفكرية و العلمية خالية من الظروف الضرورية والشروط الموضوعية التي كان من الممكن أن تؤدي إلى ظهور الفكرة الوطنية، بفعل الجهد الذاتي نتيجة غلق باب الإجتهاد، ولاحتى بفعل التقليد أو الاقتباس والتبني حيث كان ميدان النقل والترجمة أحد المجالات التي مسها هذا الركود الفكري والجمود العقلي.

السلطة العثمانية في الجزائر لم يكن في جدول أعمالها بعث الروح الوطنية أو دفعها للظهور بأي شكل من الأشكال فليس هناك إمبراطور تريد التحرر عن وصايته ولا بابا تريد الخروج عن عباءة سلطته وجبروت سطوته. والطبقة الاجتماعية الأكثر قابلية لتطوير و تبني الفكرة الوطنية تراجع دورها واضمحلت مكانتها بفعل عوامل عدة، و لم تكن هناك ثورة في الفكر ولا نهضة في العلوم و الصناعات بإمكانها أن تحدث تغيرات عميقة ومؤثرة في النظام الاجتماعي أو

الحياة الاقتصادية. إذن الظروف المادية والسياسية والاجتماعية والفكرية والثقافية لظهور الفكرة الوطنية لم تكن متوفرة ولامستكملة ساعة الهجمة الاستعمارية على وطننا، لذلك لم يكن ممكنا ولا منتظرا أن تكون الحركة الدفاعية و المقاومة المسلحة لهذه الهجمة منطلقة من منظور الفكرة الوطنية أو مبنية على أساسها.ويبقى السبب الرئيسي القائم وراء عدم ظهور الأفكار القومية والوطنية في تلك المرحلة في بلادنا وفي كل بلاد العالم الاسلامي، هو وجود الفكرة الاسلامية التي لا تقوم على أساس الجنس أو العرق أو اللغة أو الاقليم، بل تنبني على رابطة الدين والعقيدة والفكرة، و لم تشعر الشعوب ولا النخب الاسلامية آنذاك بحاجة أو ضرورة للبحث عن رابطة جديدة بديلة للرابطة الاسلامية، سواء كانت قومية أو وطنية أو غيرها.

o o o

عندما ينهزم الشعب هزيمة كبرى في ميدان المواجهة العسكرية فإنه يصاب بنوع من الانبهار و الإعجاب بالمنتصر و بكل رموزه و قيمه ومعانيه. حتى الأمم القوية تصاب بهذا النوع من الشعور أمام المنتصرين عليها، فقد تحول القائد الألماني الشهير "رومل" إلى أسطورة في ذهن الجيش والشعب البريطاني، وقبله كان "نابليون" قد تحول في نظر الشعوب الأوروبية إلى شبه إله. ويتحول هذا الإعجاب والانبهار في حالة الاختلال الكبير في ميزان القوى الحضاري أو في حالة فقدان القدرة على المقاومة المنظمة، إلى نوع من عقدة النقص يستتبعها رغبة في التقليد المنتصر و "المغلوب المولع في تقليد الغالب" كما يقول ابن خلدون. وفي خضم الإعجاب المصحوب بشعور صارخ بالضعف والعجز تسلك تلك الرغبة في التقليد والتشبه بالمنتصر سبيلين متضاربين

متناقضين. هنالك من ينزع في تقليده وتشبه نزعة استسلامية ترضى بالأمر الواقع و تقبله وتسلم به تسليما مطلقا، بل ترى سبيل الخلاص كامنا في التلاشي في كيان المنتصر و الذوبان فيه ثم التقولب بعد ذلك بقالبه و الاندماج فيه اندماجا تاما و كاملا، وهنالك من ينزع في تقليده منزع المقاومة والرفض فهو لا يرى في التقليد إلا طريقة لاكتساب وسائل القوى وآلياتها التي تمكنه من معاودة القتال والرجوع إلى ساحة المواجهة مرة ثانية، فالهزيمة في نظره جولة واحدة من جولات كثيرة في صراع طويل ممتد وليست الجولة الأخيرة ولا النهائية، فهو يحاول أن يستفيد من تقنيات الخصم ووسائله وأساليبه ليصحح أخطائه الذاتية ويتخطى نقاط ضعفه ومواطن عجزه لكنه في الوقت ذاته يزداد تمسكا بذاته وكيانه وارتباطا بمقومات شخصيته وركائز هويته لأنها الأساس الذي يمنحه القوى الضرورية حين يحين وقت المنازلة القادمة.

مع بدايات القرن العشرين كانت كل الثورات قد فشلت في مواجهة الاستعمار على الصعيد العسكري، وبدأ النضال والمقاومة تتحول تدريجيا إلى المجال السياسي مع الأمير خالد، وحركة الفتى الجزائري، وغيرها من الحركات التي اتخذت في الغالب طابعا مطلبيا محتشما وخجولا في بعض الأحيان. لكنها كانت منذ البداية تحمل بذور و جذور التيارات الرئيسية التي ستكتمل وتتضح و تأخذ شكلها النهائي في الثلاثينيات من هذا القرن حيث انقسمت إلى قسمين أو تيارين كبيرين، قسم يريد معاودة المقاومة الفعالة، وقسم بهرته قوة المستعمر واستسلم أمام انتصاره، وهكذا ظهر التيار الثوري الاستقلالي الوطني، والتيار الإصلاحي الاندماجي الاستعماري. ولعل أول ما يجب أن نضعه في الحسبان عند التطرق لهذين التيارين هو المعيار الذي من خلاله يمكننا أن نصنف القوى والحركات السياسية و نضعها في معسكرها المناسب، وتحديد هذا المعيار قضية بالغة الأهمية ليس فقط لأنه أداة ضرورية لفهم تاريخنا السياسي القريب، بل

لكونه وسيلة مثلى لفهم الحركية السياسية الحالية داخل الوطن وخارجه ولفهم كثير من الحركات والأحزاب و التنظيمات السياسية الفاعلة، وتحليل فكرها ومن ثم مواقفها و سلوكياتها.

دأبت الكتابات المتهمة بتاريخ الحركة الوطنية في الجزائر على اعتبار الموقف من قضية الاستقلال عن فرنسا وإقامة الدولة الجزائرية ذات السيادة، هو المعيار والفيصل بين التيار الاندماجي الاستعماري والتيار الوطني. لكننا نرى أن المعيار الأساسي لا يتمثل فقط في الموقف من قضية الاستقلال، لكنه يكمن أساسا وبالدرجة الأولى في الخلفية الفكرية الأيديولوجية التي يقوم عليها ذلك الموقف، أي التصور الذي يحمله كل تيار عن الكيان الجزائري. كان التيار الوطني يرى في هذا الكيان شعبا مكتمل الشخصية واضح الهوية مميز الخصائص والصفات، والنتيجة الطبيعية لهذا التصور هو حق هذا الشعب في تقرير مصيره وتسيير شؤونه بنفسه دون وصاية أو تدخل من أحد. في حين كان التيار الاستعماري يرى فيه كيانا غير موجود لا أثر له حتى في المقابر أو في بطون الصحائف والدفاتر، أو هو في أحسن الأحوال كيان شعب في طور التكوين تنصهر فيه عناصر عشرين عرقا مختلفا أو أكثر، مثلما قال موريس طوريز الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي. جسد هذان التوجهان في أرض الواقع أحزاب وتنظيمات عديدة، مثل التيار الوطني نجم شمال إفريقيا ثم حزب الشعب الجزائري و حركة انتصار الحريات الديمقراطية (PPA- MTLD) وبعد ذلك جبهة التحرير الوطني . وحمل راية التيار الاندماجي تنظيمات المنتخبين المختلفة بقيادة الدكتور بن جلول و عبد الرحمن فارس و غيرهما، بالإضافة إلى الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA) والحزب الشيوعي الجزائري. وبقيت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تشغل وضعا يكتسي شيئا من الخصوصية، فهي بحكم أفكارها ومبادئها وشعاراتها تعتبر فصيلا أصيلا من صميم التيار

الوطني الاستقلالي، لكنها من حيث الممارسات والمواقف كانت تجد نفسها في كثير من الأحيان بجانب التيار الاندماجي الإصلاحي، تبعت هذه الازدواجية في نظرنا من كون جمعية العلماء مشكلة بالدرجة الأولى من المثقفين ذوى التكوين الإسلامي التقليدي المتشبع بموروث عريق يؤكد ضرورة تجنب الفتنة والابتعاد عن الاندفاع والتهور ويدعو إلى تفادي كل ما يمكن أن ينتج عنه هلاك الناس أو انتهاك أعراضهم أو إتلاف أموالهم وضياع مصالحهم. هذا ما جعل العلماء ينتهجون في التغيير منهجا قائما على العمل بعيد المدى المرتكز على التكوين والتربية والتعليم وإصلاح النفس والمجتمع ومحاربة العادات والتقاليد البالية وتقويض بنيان الخرافة والشعوذة والمعتقدات المنحرفة، و لم تكن طبيعة هذا المنهج تسمح بالدخول في مواجهات أو صدامات عنيفة مع مستعمر شديد البأس واسع الدهاء عظيم الجبروت.و لعل هذا المنهج المختار والتكوين التقليدي المشبع بالموروث التراثي لمعظم قيادات الجمعية يمكننا من فهم تلك الازدواجية المحيرة في بعض الأحيان.

الأيديولوجية الاستعمارية

الهدف المعلن للاستعمار الفرنسي في الجزائر هو البقاء فيها إلى الأبد أي تحويلها إلى جزء من الوطن الأم فرنسا، وكان تحقيق هذا المرمى يمر عبر إرساء وترسيخ منظومة فكرية كاملة تبرر وتفسر وتدعم وتقدم الأسس النظرية والأدلة والبراهين المقنعة على صحة ومشروعية هذا المخطط، وحجر الزاوية في تلك المنظومة الفكرية التي أريد لها أن تفسر وتبرر وتسند الوجود الفرنسي في الجزائر – بعبارة أخرى الأيديولوجية الاستعمارية – هو انكار شخصية الجزائريين كشعب متكامل التكوين ناضج الهوية قائم بذاته متميز عن سواه من الشعوب. يستتبع هذا الإنكار التأكيد على شرعية الاحتلال الفرنسي الحامل رسالة المدنية والحضارة، ومن ثم حق فرنسا في استغلال هذه البلاد وفي طبع هذا الشعب الذي مازال في طور التكوين بطابعها الخاص، فتمنحه لغتها وثقافتها وديانتها ونظامها السياسي والثقافي والقانوني ...الخ. ومن الطبيعي بعد تقعيد أصول ومبادئ هذه الإيديولوجية الاستعمارية أن يبدأ العمل على إزالة كل العوائق وتدمير كل المقاومات التي تحاول الوقوف في وجه هذه الغاية، أي إزالة كل المكونات والعناصر الأخرى التي تخالف أو تختلف أوتحاول أن تقاوم الهوية والشخصية الجديدة التي تحاول فرنسا أن تمنحها لهذا الشعب الذي مازال في طور التكوين !. كان هذا هو الهدف وتلك هي الوسائل المثلى اللازمة لتحقيقه، أما الطريقة الملائمة لتطبيقه على أرض الواقع فهي الاندماج، إدماج النخبة التي يتم اختيارها و اصطفائها لتحتوى وتذوب في المجتمع الفرنسي، على أن يتم ذلك بجرعات بسيطة صغيرة متباعدة تتوافق و قدرة المجتمع الفرنسي على

الهضم، و بوتيرة تضمن عدم حدوث أي اهتزاز في السلم الطبقي للمجتمع ذاته أو أي اختلال في توازناته الداخلية .

لقد آمن دعاة التيار الاندماجي الجزائري بالمقولة الاستعمارية التي تزعم أن الشعب الجزائري كيان لا وجود له أو هو في طريق التكوين ودفعوا عنها وعملوا على نشرها والدعوة لها، وكانت سياساتهم و أفكارهم منطلقة منها ومبنية على أساسها، وآمنوا أيضا أن سياسة الإدماج هي السبيل الوحيد للخروج من الحالة البائسة التي يحياها الجزائريون منذ سنة 1830، و اعتقدوا أن التبني الكامل لمقومات الأمة الفرنسية و الذوبان فيها هو الطريق المناسب لتحقيق وضع أكثر عدلا والوصول إلى رفع مستوى حياة الأهالي وتحقيق مساواتهم مع بقية المواطنين الفرنسيين. و لم يكن خلافهم مع السلطة الاستعمارية إلا خلاف تفاصيل متعلق بالتوقيتات الزمنية المناسبة لتطبيق الإصلاحات التي كانوا يطالبون بإدخالها وبعدد السكان الذين ينبغي أن تمسهم عمليات الإدماج، أو بعض القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية للسكان المسلمين ... الخ.

إن فكر التيار الاندماجي يمثل في النهاية صميم الإيديولوجية الاستعمارية فقد أنطلق مثلها تماما من الفكرة الاستعمارية التي أنكرت وجود الشعب الجزائري ليصل في النهاية إلى نفس النتائج و الاستنتاجات حول طبيعة وخصائص الحل الممكن. و ربما كان لازما علينا في هذا المقام أن نوضح أننا عندما نقول أن تنظيمات وسياسات التيار الاندماجي كانت تخدم في النهاية السياسة الاستعمارية وتصب في مصبها، لا نقصد بتاتا أن نلصق بقادة ومناضلي هذا التيار صفة العمالة أو تهمة الخيانة، فليس ذلك هدفنا وليس إلصاق التهم و توزيعها على الناس من سمتنا و لا من طبعنا، إنما نريد أن نضع الأمور في مواضعها الحقيقية. أما النوايا والبواعث فأمرها إلى الله، ونحن نحسب

الجميع صادقا في نضاله وربما اختلفت الرؤى و التصورات لكن ليس في مقدورنا ولا في نيتنا الحكم عليها . وقد قدم مناضلوا هذا التيار حين لاحت ساعة الجهاد كثيرا من الشهداء والمجاهدين .

- على الصعيد السياسي يتمثل حل القضية الجزائرية في نظر دعاة الاندماج في مساواة الجزائريين مع الأوروبيين المقيمين في الجزائر ومع فرنسي الوطن الأم، وحصولهم بالتالي على كل الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية والقانونية التي يتمتع بها أي مواطن فرنسي، و إلغاء كل ما من شأنه أن يميز بين الفرنسيين و الجزائريين (أو الفرنسيين والمسلمين كما كانوا يدعونهم في تلك الفترة !!)، بحيث يصبح الجزائري فرنسيا بكل معنى الكلمة، وتصبح الجزائر مقاطعة فرنسية وقطعة من فرنسا. وبالرغم من أن هذا الموقف قد عرف تغيرات وتطورات معتبرة إلا أنه لم يبلغ أبدا درجة المطالبة بالاستقلال التام و الانفصال عن فرنسا، وكان أقصى ما وصل إليه هو المناداة بنوع من الحكم الذاتي الواسع مع بقاء الارتباط الوثيق بالوطن الأم (فرنسا !) و لم يتحول موقف الاندماجيين تحولا جذريا نحو المطالبة بالاستقلال الفعلي والكامل إلا في أواخر سنة 1955 عندما انضمت كل القوى السياسية الجزائرية إلى صفوف الثورة.
- و التيار الاندماجي بطبيعة الأشياء ذو توجه لائكي صريح وواضح، فلم يكن ممكنا ولا متصورا أن يخالف الطابع اللائيكي للجمهورية الفرنسية التي يريد أن يتحول إلى جزاء منها ويذوب ويندمج فيها. ثم إنه بحكم التصور الذي يحمله عن الشعب الجزائري يرى في اللائيكية صمام أمان ضد عوامل التمزق و الفرقة والصدام، وبوتقة انصهار وتلاحم لمختلف العناصر الاثنية واللغوية و الدينية المشكلة لهذا الكيان الجزائري الذي مازال في طور التكوين!!. فليس هناك في اعتقاد دعاة الاندماج أفضل من اللائكية تتفاعل

في ظلها بشكل سلمي و هادئ العناصر الأوروبية المسيحية و العناصر الأهلية المسلمة مع العناصر اليهودية.ودعاة هذا التيار و أنصاره لم يكن في الغالب بإمكانهم إلا أن يكونوا لائكيين، فهم بحكم تكوينهم وثقافتهم الفرنسية الغربية لم يكونوا يرون في الدين سوى رابطة روحية بين العبد وخالقه، أو هو في أحسن الأحوال جملة من التنظيمات والقواعد المتعلقة ببعض قضايا الأحوال الشخصية كما هو الحال بالنسبة للمسلمين وليس أكثر. أما تدخل الدين في باقي شؤون الحياة فإنه يثير في الأذهان الصورة البغيضة للحكم الثيوقراطي الكنسي كما عرفته في أوروبا في القرون الوسطى الذي لم يقرأو عن مثال غيره و لم يعرفوا نموذجا سواه .

• إن المغالطة الاستعمارية الكبيرة التي حملها وتبناها وآمن بها الإندماجيون، والمتعلقة بإنكار وجود الشعب الجزائري ككيان موحد مميز ومتكامل، أدت إلى تحول أحزابهم وتنظيماتهم المختلفة إلى بيئة مناسبة لظهور ونشوء الأفكار الجهوية والتفكيكية وبروز التحركات الانفصالية، فعلى الرغم من أن عموم مناضلي وأنصار التيار الاندماجي لم يكونوا بالضرورة جهويين أو عشائريين أو انفصاليين، إلا أن انكارهم لوجود شعب واحد و إقرارهم بالتالي بوجود كيانات متمايزة ومتعددة، منح لدعاة الجهوية والعشائرية ولأنصار التوجهات الانفصالية سندا فكريا ودعما معنويا وإطار تنظيميا للنشاط والتحرك. ومن الأمثلة الدالة على ذلك ما حدث عندما طرد المناضلون الذين تورطوا في القضية المعروفة باسم حزب التحرير القبائلي (PPK) من صفوف حزب الشعب وحركة الانتصار، فقد التحق أغلبهم بالحزب الشيوعي حيث وجدوا محضنا مناسبا للعمل والنشاط. و يمكن للملاحظ أن يلمح أن الأمور استمرت على ذلك حتى بعد الاستقلال في

إطار حزب الطليعة الاشتراكية الذي ورث الحزب الشيوعي، فمن صفوف هذا الحزب ظهرت كل التيارات الجهوية بعد الاستقلال.

و بشكل عام فإن التيار الاندماجي حمل مشروع مجتمع ذا رؤى تغريبية مستمدة من القيم والأفكار والنظم والنماذج الأوروبية الغربية والفرنسية بالدرجة الأولى . و لم يستطيع هذا التيار أن يتصور إمكانية لوجود الجزائر منفصلة عن فرنسا بشكل تام وكامل. وحتى بعد الاستقلال فإن هذه الرغبة في استمرار علاقة مميزة مع المستعمر السابق ظلت ظاهرة ومجسدة في واقع الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية، وما المعارك الشعواء التي شنها الاندماجيون الجدد على التعريب و على مؤسسات التعليم الأصلي والمنظومة التربوية بشكل عام إلا دليل واحد على تلك الرغبة، و ليس ذلك غريبا من فئات ترى أن البحر الأبيض المتوسط في الشمال يربط الجزائر بأوروبا بنفس القدر الذي تفصلها به الصحراء من الشرق عن العالم العربي و الإسلامي.

الأقلية الاندماجية هي في حقيقة الأمر ضحية الاستلاب النفسي الرهيب الذي مارسته السلطة الاستعمارية على فئة معينة من الجزائريين بغية ترسيخ أيديولوجيتها التبريرية المزيفة، تلته بعد ذلك عملية الاستيراد الفكري التي عمقت الفكر الممسوخ و طعمته، وتمكنت الأقلية الاندماجية من الانتشار والسيطرة على جزء كبير من وسائل الحكم و التغلغل في عمق بعيد من دواليبه، مستغلة فترة من فترات الفراغ التي تركها انكماش وتراجع الفكر الوطني الأصيل بفعل عوامل نذكرها لاحقا.

الأيديولوجية الوطنية

بالتوازي مع التيار الاندماجي المشبع بالأيديولوجية الاستعمارية والسائر على دربها عن وعي أو عن غير وعي، الذي مثل خيار الاستسلام والرضى بالهزيمة أمام المستعمر، نما التيار الآخر، تيار الرفض والمقاومة، التيار الذي آمن إيمانا جازما بوجود شعب جزائري وبتميزه وتفرده، وآمن أن له هوية ضاربة الجذور وشخصية سامقة الأغصان وتاريخا عريق المنشأ عظيم المآثر. وكان أمامه سبيلان للمقاومة، السبيل الأول تمثل في ضرورة دحض الأباطيل والأكاذيب التي كانت تروج لها وتنشرها الدعاية الاستعمارية حول انعدام الشخصية الوطنية الجزائرية، وذلك عن طريق الاستماتة في الدفاع عن هذه الهوية المستقلة والشخصية المميزة والعمل على إحياء الخصال الحميدة والفضائل الكثيرة الأصيلة لدى الشعب، والاجتهاد في إبرازها والاعتزاز بها، والتأكيد في كل مرة دون كلل أو ملل أن الجزائر وجدت كدولة مستقلة منذ مئات السنين و أنها شكلت وحدة متراصة عبر العصور، و أن لها تاريخا مجيدا وماض عظيم تفاخر به أعظم الأمم وأعرقها.

وكان السبيل الآخر للمقاومة و الخروج من نير الاستعمار والتحرر من تبعات الهزيمة التي مضى عليها أزيد من قرن من الزمان، هو محاولة الاستفادة قدر الإمكان من وسائل و أساليب المستعمر، واستخدام تفوقه العلمي والتقني وتقدمه الحضاري، وتبني بعض من طروحاته ومفاهيمه الفكرية والفلسفية لاستعمالها في توفير الشروط المادية و المعنوية اللازمة للدخول في جولة جديدة من جولات المقاومة. الملامح الأساسية و الخطوط العريضة للمشروع الذي

حمله التيار الوطني، تقع على النقيض تماما من ملامح وميزات المشروع الاندماجي الاستعماري.

- قام المشروع السياسي الوطني على مبدأ الاستقلال التام والكامل عن فرنسا، وعلى السعي لبناء الدولة الوطنية ذات السيادة، فلم يكن هنالك لبس أو غموض حول هذه القضية، واعتبر الاستقلال مبدأ مقدسا لايقبل التنازل أو المساومة أو نصف الحلول، ظهر هذا الأمر بوضوح و جلاء في فترة مبكرة من عمر الحركة الوطنية عندما طالب به مصالي الحاج باسم نجم الشمال إفريقيا منذ سنة 1926، مع التأكيد على الوحدة الترابية لكامل الوطن من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب ومن أقصى الشرق إلى أقصى الغرب، والتأكيد على وحدة الشعب الجزائري وتميزه عن غيره لأن (الجزائر ليست فرنسا ولا يمكن لها أن تكون فرنسا ولا تستطيع أن تكون فرنسا حتى لو أرادت ذلك) مثلما قال ابن باديس رحمة الله عليه .
- السمة الأساسية التي طبعت التيار الوطني على المستوى الأيديولوجي وعلى المستوى العملي والنضالي هي الطابع الإسلامي، الذي نجده بارزا على كل صعيد بدءا من محتوى الخطاب السياسي ولغته مرورا بالرموز والشعارات وصولا إلى السلوك والممارسة النضالية اليومية. ونستطيع أن نلمح ذلك في شكل و ألوان العلم الوطني المرتبطة برموز إسلامية صريحة، وفي تسمية الفريق الرياضي العريق الذي مثل التيار الوطني باسم "المولودية" تيمنا بمولد النبي عليه الصلاة والسلام. ونجد الطابع الإسلامي حاضرا في المواقف المتخذة تجاه السياسة الاستعمارية، فالتجنس بالجنسية الفرنسية مثلا اعتبر كفرا و مروقا من الدين، والسهر على احترام شعائر الدين والأخلاق الحميدة مثل جانبا من الجوانب المهمة في عمل المناضلين الوطنيين ونشاطهم اليومي. والالتحاق بصفوف الثورة اعتبر "جهادا"، وسمي المقاتل في صفوف

جيش التحرير "المجاهد"، وتطالب الوصية العاشرة من وصايا جيش التحرير الوطني كما جاءت في العدد الأول من جريدة المجاهد ، المجاهدين بتطبيق واحترام مبادئ و تعاليم الدين الإسلامي. كان هذا الطابع الإسلامي بما يستتبعه من ارتباط باللغة العربية، محركا أساسيا وعاملا محوريا في تحريك الجماهير الشعبية ودفعها وراء العمل الوطني الثوري. واعتبر الإسلام العامل الأول لتوحيد المناطق والنواحي والجهات المختلفة التي كانت ما تزال واقعة تحت سيطرة النزعات القبلية والعشائرية التي غذاها الاستعمار وعمل جاهدا على تقويتها وتنميتها. لذلك كان البعد الإسلامي هو المحتوى الحقيقي الوحيد للأيديولوجية الوطنية التي قدمها رجال الحركة الوطنية ودعاتها لشعب من أجل توحيده خلفهم ودفعه للنضال والعمل في سبيل الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية .

- اكتست الأيديولوجية الوطنية طابعها الوحدوي منذ نشأتها الأولى، فلم تكن تنظر للقضية الجزائرية إلا وهي مرتبطة بقضية المغرب العربي الكبير أو قضية شمال أفريقيا كما كانت تسمى، وما تسمية "نجم شمال أفريقيا" إلا أحد الدلائل الكثيرة على ذاك التوجيه، و المحاولات التنسيقية المستمرة للقيام بعمل مشترك مع القوى الثورية الوطنية في المغرب العربي دليل آخر، خاصة مع حزب الدستور الجديد في تونس وحزب الاستقلال في المغرب الأقصى، ولم يكن مكتب المغرب العربي وجبهة تحرير المغرب العربي في القاهرة إلا نموذجا واحدا من بين نماذج كثيرة للتعاون والعمل المشترك.وهنالك سمة أخرى من سمات الأيديولوجية الوطنية تتمثل في التطلع الدائم نحو الشرق والتأكيد على الانتماء للأمة العربية الإسلامية انتماءا روحيا وحضاريا وثقافيا وسياسيا، فعلى الرغم من أن جل إطارات حزب الشعب الجزائري وحركة الانتصار (PPA-MTLD) ومن بعدهم إطارات جيش وجبهة

التحرير الوطني قد تلقوا تعليمهم في المدارس الفرنسية إلا أن التوجه العروبي والارتباط بالمشرق العربي والأمة الإسلامية عامة والاهتمام بقضاياها كان بارزا وواضحا. ولم يكن هذا التوجه نحو الشرق مجرد ردة فعل على السياسة التغريبية للاستعمار ومن سار في ركابه، لكنه كان تعبيرا عن وعي واعتقاد راسخ بأن الامتداد الطبيعي والمجال الحيوي والانتماء الفعلي للشعب والدولة الجزائرية موجود في الشرق ومرتبط بالعرب والمسلمين، لم يكن الأمر خيارا عاطفيا بل كان تعبيرا عن حقائق ثابتة صنعتها حقائق التاريخ وضرورات الجغرافيا.

احتكار الوطنية

خلال المرحلة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الأولى إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية، لم تكن زحمة العمل و النشاط النضالي اليومي ولظروف القهر و الضغط و التضييق و المتابعة المسلطة من طرف الأجهزة القمعية الاستعمارية على قيادات وإطارات ومناضلي الحركة الوطنية تسمح بالانصراف للتفكير النظري أو لممارسة جهد فكري تحليلي منهجي للقضايا السياسية الآنية أو المستقبلية، وبالتالي لم تتح فرصة ملائمة لظهور تصور كلي يعالج بشيء من التفصيل مشروع المجتمع و الدولة الجزائرية المطلوبة. و لم تكن سنوات الثورة أكثر ملائمة لإنجاز هذه المهمة خاصة في ظل الصراعات الداخلية والضغوط الخارجية التي سلطت على مؤسسات الثورة ورجالها. وربما كان الافتقار للقدرة على معالجة القضايا النظرية أو ضعفها سببا آخر من أسباب غياب العمل والتأصيل الفكري والأيديولوجي. وهكذا لم يطرح شكل الدولة ولا محتواها أو توجهاتها الفكرية على بساط البحث داخل إطار الحركة الوطنية، ربما باستثناء المحاولة المحتشمة التي حملتها مقررات مؤتمر الصومام، ثم ذلك العمل المتسرع الذي تم في مؤتمر طرابلس حيث صودق على الخيار الاشتراكي بناء على اقتراح واحد ودون أدنى نقاش جاد أو تمحيص فعلي، فقد كان الجميع منشغلا بسباق الكراسي و لم يكن ثمة وقت كاف لمناقشة مشروع الدولة والمجتمع !!.

بعد الاستقلال وبعد الانتهاء من تصفية حسابات السلطة بين الجماعات المتصارعة والمجموعات المختلفة. كانت قائمة الأولويات الملحة والعاجلة مثقلة بالمشاكل و القضايا المترتبة عن الحرب التحريرية وبضرورات تأمين حد أدنى

من العيش للسكان المنتظرين لثمار الحرية المسترجعة بالدم. وعندما نعيد الآن مراجعة الإنتاج والخطاب الفكري الرسمي للحقبة السالفة نجده في الحقيقة أقرب إلى التلفيق منه إلى أي شيء آخر، هنالك خيار اشتراكي ممزوج بشيء من القومية و العروبية مع نوع من الإسلام التبريري والخلطة كلها موضوعة تحت عباءة وطنية فضفاضة ومحاطة بكثير من الديماغوجية والشعبوية. هنالك محاولات لإرضاء الجميع دون أن يجد في النهاية أي طرف نفسه بشكل كامل وواضح فالكل موجود و الكل غير موجود، وفي الحقيقة لم يكن هناك جهد حقيقي أو شجاعة كافية لمعالجة الأمور بوضوح و المضي فيها حتى النهاية. لكن بالرغم من محاولات النظام لكبت الحركية السياسية والفكرية أو تقنينها وضبطها في ظل الحزب الواحد و المساحات المختنقة للديموقراطية المركزية المسئولة، فقد خرجت حركة النقاش وامتدت وفاضت وجاوزت حدود القاعات الحزبية الجامدة و الحلقات الضيقة للمثقفين والجامعيين ومحترفي السياسة، وخرجت إلى الشوارع والأسواق والمساجد وكل المجالات والمساحات التي بقي فيها شيء من الحرية، خاصة في النصف الثاني من السبعينيات وطوال عقد الثمانينيات.

في مرحلة معينة ظهرت رغبة خفية حاولت أن تحول الوطنية إلى بديل لكل الطروحات الإسلامي والعلماني والليبرالي والقومي البعثي والماركسي...اخ، لكن المشكلة أن أصحاب المحاولة ومهندسيها نمو أن الوطنية هي في النهاية إطار للتفاعل بين مكونات محددة والتعبير عنها تعبيرا سياسيا وليست بديلا في حد ذاتها أو عقيدة حياة متكاملة واضحة المعالم بارزة الخصائص و السمات. وفشلت المحاولة أساسا لأنها أخذت طابعا رسميا وفوقيا، وكما هو معلوم دائما فإن المراسيم لا تغير المجتمعات ولا تبعث الأفكار في أوساط الناس. فقد كان الخطاب نموذجيا في التزامه بكل المواصفات اللازمة للخطاب الشعبوي والديماغوجي ومعبئا بالترسانة الثقيلة الرديئة لمصطلحات

لغة الخشب. وكان هنالك سبب آخر تمثل في كون الممارسات و السلوكيات المشينة لكثير من الوصوليين والانتهازيين من رجالات النظام الحاكم وأتباعهم والمحسوبين عليهم كانت قد وجدت في شعار الوطنية رداءا تتدثر به وقت اللزوم و ترميه عندما يحلو لها ذلك، وستارا تواري به سوءتها فاختزلت الوطنية في بطاقة المشاركة في الثورة أو بطاقة انتماء للحزب الوحيد الأوحد أو إحدى منظماته، وغدت وسيلة لتحقيق المكاسب والمغانم وشعارا للنهب المنظم وغير المنظم للمال والمتلكات العامة .

الأسرة الثورية:

إن فكرة الأسرة الثورية من الأفكار الممتازة في حد ذاتها، ومن منظور مجرد بإمكان الفكرة أن تتحول إلى محضن جبار للعمل الوطني الأصيل، وأن تؤدي دور المفاعل والنواة الصلبة لانطلاقة وطنية جديدة، وهي تتوفر عن جدارة على كل الشروط والمواصفات الضرورية الذاتية والموضوعية التي تؤهلها للقيام بدور مميز وتقديم عمل بناء.

- الأسرة الثورية بكل ما لها من رصيد تاريخي وثقل معنوي كانت ستمثل مرجعية أخلاقية وفكرية لكل الفعاليات السياسية الوطنية ولكل السياسات والتوجهات المستقبلية. وكان بإمكانها أن تحدث القطيعة المطلوبة بشكل هادئ وسلمي بضمان استمرارية النهج الوطني الثوري الذي تحمله، مع قدرتها في ذات الوقت على ضمان الاستمرارية والتواصل مع أجيال الشباب المتعطش للإطلاع على تاريخ أجداده دون تهويل أو تهوين وبعيدا عن كل مزايدة
- كان بإمكانها تجسيد وحدة حقيقية بين كل الأجنحة والتجمعات الفرعية الممثلة للتيار الوطني والثوري لتتحد الجهود وتلتئم القوى وتتضافر القوى لخدمة الشعب والوطن ولا شيء سواهما.

لكن ملابسات تجسيد الفكرة على أرض الواقع والظروف التاريخية التي طرحت في ظلها و الانعكاسات التي ترتبت عنها كادت تجعل منها فكرة خطيرة. و برزت في الفترة الأخيرة جملة الأفكار والسياسات الخطيرة التي أساءت لمفهوم الوطنية وعنوانها إساءة بالغة، تبلورت هذه التوجهات في رغبة بعض الأطراف والجهات في الاستيلاء على عنوان الوطنية والاستحواذ على تراثها وموروثها والاستئثار به دون بقية الشعب الجزائري من خلال فكرة الأسرة الثورية، فعن طريق التضاهر بالسعي لتجميع وضم كل المنتمين المنتسبين لفروع الأسرة الثورية و لم شتاتهم في إطار واحد، كادت الفكرة البريئة أن تصبح محاولة حقيقية لاحتكار الوطنية.

مكمن الخطر الأساسي،قائم في تحويلها إلى فكرة تجزيئية تفتيتية وتمييزية، فهي في الأصل جاءت لتلم شمل عناصر وأشخاص الأسرة الثورية لكنها انتهت بتقسيم الأسرة الوطنية ووضع حواجز بين الأسرة الثورية وبقية أبناء الشعب، فهنالك من جهة المجاهدون و أبناء الشهداء و أبناء المجاهدين، وفي الجهة المقابلة الشعب وكل أبناء الشعب البسطاء والعاديين، ويزيد الطين بلة حين يتخذ التقسيم والتمييز صبغة قانونية ويرتبط بمصالح وامتيازات مادية لا يفهم المواطنون في غالب الأحيان معناها ولا ضرورتها.

عمليات الاستغلال والارتزاق باسم الوطنية والمحاولات القائمة لاحتكارها وتملكها وجعلها لفئة من المواطنين دون سواهم كفيلة بأن تقضي على آخر ما تبقى من مصداقية وصدى لهذا العنوان الذي فقد في واقع الأمر كل تأثير على الجماهير الواسعة وكل قدرة على التجنيد أو التعبئة، و ليس أدل على ذلك من تلك الجموع من الشباب التي أعلنت كفرها بكل ما يمت للوطن بصلة و جعلت "الهربة" غايتها وأوطان الغير جنتها تبغي الوصول إليها بكل وسيلة،

وليس ذلك إلا نتيجة من نتائج ذلك التشويه والاستخدام الساذج والتافه لشعار الوطنية والمحاولات المكشوفة لاستغلالها.

وفي زمن ذابت أو تكاد كل الحواجز والحدود السياسية بفعل اختراق إعلامي ومعلوماتي واكتساح ثقافي قاصم تمارسه القوى العالمية الكبرى تجاه بقية الدول خاصة دول العالم الثالث، والجزائر من ضمنها، تتعرض كل الدعاوى القومية والوطنية للاهتزاز والتشكيك والمراجعة بل تكاد تتهاوى بين الفينة والأخرى، لا نعتقد أن السلوكيات الاستغلالية والممارسات والذهنيات الاحتكارية بإمكانها أن تحسن من وضع وطنيتنا الجزائرية في عيون أبنائها أولا وفي عيون باقي العالم ثانيا، و تقتضي منا مواجهة هذه الهجمة الجديدة المتلبسة بأثواب ثقافية وإعلامية براقة أن نعيد مراجعة أنفسنا وأن نحاول جاهدين سلوك سبل أسلافنا الأوائل في العودة إلى الأصول الحقيقية لشخصيتنا و العمل على إبرازها و دعمها والتمسك بها، مع العمل في الوقت ذاته على تبني المناهج التقنيات والمكتشفات الحديثة واستخدامها بما يخدم ثقافتنا وشخصيتنا الوطنية. لا بد لنا قبل أي شيء آخر أن نعيد تعريفنا هذه الوطنية التي تحولت من كثرة الاستهلاك إلى عبارة جوفاء لا تحمل معنى ولا تحوي مضمونا واضحا، و أن نخرج بها من دائرة الاستخدام الدعائي الديماغوجي الشعبوي وأن نضبط معالمها وآفاقها بكل وضوح وموضوعية. إن الثورة التحريرية إنجاز عظيم حققه الشعب الجزائري بكامله، لذلك ينبغي أن تتوقف عملية المتاجرة والارتزاق باسم الوطنية والثورية وباسم غيرها من الشعارات والعناوين العظيمة المهانة !!. فبعد أزيد من 35 سنة على انتهاء ثورة التحرير واستعادة السيادة الوطنية لابد أن نفصل نهائيا في جملة من القضايا المرتبطة بها:

- بدأ الكتابة الحقيقية الصادقة لتاريخ الثورة
- الفصل بشكل نهائي، عادل ومنصف في قضية ذوي الحقوق

- الفصل نهائيا في قضية شهادات وبطاقات المشاركة في الثورة .

الفصل الخامس

الديمقراطية

﴿ وأمرهم شورى بينهم ﴾

القرآن الكريم [سورة الشورى : الآية 38]

الإشكاليات

أصبحت الديمقراطية اليوم في بلادنا وفي كثير من بلاد العالم العربي والإسلامي وبلدان العالم الثالث بشكل عام، شعارا يرفع على نطاق واسع، لكن بالرغم من ذلك مازالت الديمقراطية عنوانا محاطا بنوع من الضبابية وشيء من الغموض، وكثيرا ما يثار حولها العراك والخصام، الذي قد يؤدي إلى عرقلة وربّما إيقاف فرص التحول السلمي والبناء نحو الديمقراطية، وربما ينجر عن ذلك خطر تحول الديمقراطية إلى مجرد شعار يكثر حوله الجدل بين الباحثين والمفكرين، ويحتدم حوله الصراع بين ممارسي العمل السياسي، وتضيع علينا فرصة اللحاق بالمد الديمقراطي الذي يشهده العالم مع نهاية القرن العشرين. وتفلت من بين أيدينا الخروج من معترك الفتن والنزاعات التي نعيشها عن طريق توظيف آليات المنهج الديمقراطي في إدارة أوجه الخلاف بالطرق السلمية. تعبيرا عن نضجنا الحضاري واستعدادا لولوج الألفية القادمة بصورة مشرفة.

يثير مفهوم الديمقراطية جملة كبيرة من الإشكاليات الفكرية والسياسية. لكن أهم هذه الإشكاليات، هي تلك المرتبطة بالعلاقة بين الديمقراطية والإسلام من جهة، وبالعلاقة بين الديمقراطية وعقائد الغرب واتجاهاته الفكرية والفلسفية من جهة ثانية أي علاقة الديمقراطية باللائيكية والليبرالية والحداثة ...الخ، ويجدر بنا أن ننبه أن الاختلاف حول مفهوم الديمقراطية، لا ينحصر في اختلاف وجهة نظر الدولة عن وجهة نظر الأمة، أو تباين وجهة نظر السلطة عن وجهة نظر المعارضة. وإنما يمتد الاختلاف حول مفهوم

الديمقراطية، وبالتالي حول جدواهـا وجـدوى العمـل مـن أجـل تحقيقهـا، إلى التيارات والحركات والأحزاب السياسية التي تنشد التغيير وتعمـل مـن أجلـه، وإن الاختـلاف حـول مفهـوم الديمقراطيـة يطـال فصـائل هامـة مـن التيـار الإسلامي، والتيار الوطني وحتى التيار اللائكي - رغم إصـراره علـى تسـمية نفسه بالتيار الديمقراطي ومحاولته لاحتكار شعار الديموقراطية -. وتقف اليـوم بكل أسف تحفظات كل طرف على مفهوم الطرف الآخر للديمقراطيـة عائقـا أمام تنمية فكر وثقافـة سياسـية ديمقراطيـة حواريـة يعـترف فيهـا كـل طـرف بوجود الطرف الآخر، ويقبله شريكا كاملا في الوطن، ويحترم حقه في التعبـير ويراعي مصالحه ويضمن له حق المشاركة السياسية الفعالة. ومما لا شـك فيـه أن اختلاف القوى والتيارات السياسية حـول مفهـوم الديمقراطيـة يحـول دون انتشار فكر سياسي جديد يمكننـا مـن تأسـيس نـوع مـن الاتفـاق أو التعـاقد لمواجهة نظام الحكم المتسلط المستبد، واستبداله بنظـام حكـم حـر وعـادل لا تكون السيادة فيه لفرد أو لجماعـة أو فئـة أو جهـة، وإنمـا يكـون مبنيـا علـى الشورى بين المواطنين، والشعب مصـدر السـلطات، والمؤسسـات دستورية، والدستور معبر عن قيم الشعب وثوابتـه وتطلعاتـه، والدولـة في خدمـة الأمـة، والأمـة مقومهـا الدعـوة، ولا دعـوة إلا برسـالة، و ليـس ثمـة رسـالة لاتسـع الجميع.

ومن بين أبرز مظاهر الخلاف حول مفهوم الديمقراطية، الاختلاف حـول ماهيتها، ما هي الديمقراطية ؟ ما هو شكلها ؟ وما هو مضمونهـا ؟ هـل هـي عقيدة أم طريقة ؟ هل هي وثن يعبد من دون الله ؟ هل هـي عقيـدة كليـة أم نسق فرعي في عقيدة ليبرالية تقدس الفرد ولا تقبل على حريته قيدا أو حـدا ؟ هل الديمقراطية ممارسـة مطلقـة لا تحدهـا قيـم أو مبـادئ أو شـرائع ؟ أم أنهـا ممارسة قابلة للتقييد والتحديد بـالأعراف والقوانـين والقيـم؟ هـل الديمقراطيـة

مناقضة بالضرورة للإسلام ؟ هل الديمقراطية نظام حكم شامل اقتصادي - اجتماعي مؤسس بالضرورة على العقيدة الليبرالية وموجه لخدمة مصالح الرأسمالية ومدافع عن قيمها يهدف إلى إلحاقنا بنظام السوق العالمي وتكريس تبعيتنا للقوى الكبرى ؟ هل الديمقراطية هي اللائكية ؟ هل هي الغرب ؟ هل هي ترف مباح للشعوب القوية والغنية فقط ؟ أم أنها يمكن أن تكون حاجة متاحة للشعوب المستضعفة والفقيرة والمتخلفة ؟ ما الذي يفرض الديمقراطية التخلف أم التقدم؟ الاستبداد أم الحرية؟ قوى الأقلية أو المطالبة الشعبية؟ هل تفرضها الجيوش الحاكمة أم الشعوب المحكومة ؟.

هذه بعض مظاهر الخلاف المحتدم حول الديمقراطية والتساؤلات المطروحة والجدل القائم بين التيارات الفكرية والقوى السياسية الفاعلة على الساحة الوطنية والعربية عامة. ونحن عندما نتطرق للحديث عن الديمقراطية لا ندعي امتلاك الحقيقة الأبدية أو اليقين المطلق في هذه المسألة ولكننا نهدف إلى تقديم إسهامنا في تأسيس حوار موضوعي جاد ومسئول بين الباحثين والمفكرين والممارسين للعمل السياسي، وتوضيح رؤيتنا وتصورنا أمام مختلف القوى والتيارات السياسية والفكرية وصولا إلى صياغة رؤية سياسية وطنية تعزز المسار الديمقراطي الناشئ في بلادنا والذي أتيحت له فرصة الظهور والانتشار، لكن الاحتكار السياسي جنى عليه إبان النشوء.

بداية سنحاول التوصل إلى فهم ومفهوم مقبول وواقعي للديمقراطية المعاصرة من خلال خصائصها وميزاتها الأساسية، لنتمكن بعد ذلك من تحديد أسباب ومسوغات تبنينا للديمقراطية كمنهج أساسي للتغير السلمي. لأننا عانينا كثيرا من سوء الفهم، أو سوء النية، التي تبديها تجاهنا بعض القوى والتيارات السياسية على اختلاف مشاربها وتوجهاتها الفكرية. فموقفنا الوسطي القائم على تبني الديمقراطية كأفضل نظام لتحقيق الشورى في ميدان

الممارسة الواقعية، جعلنا نتعرض لتهمة الكفر من طرف بعض الإسلاميين والمحسوبين عليهم من جهة، ولتهمة الخداع والتضليل من طرف كثير من اللائكيين وبعض الأوساط الرسمية من جهة ثانية.

أول الإشكاليات التي تواجهنا عند الاقتراب من موضوع الديمقراطية، الإشكال المتعلق بنظرة البعض إليها كعقيدة كلية شاملة لكل مناحي الحياة. لكن الحقيقة أن الديمقراطية المعاصرة بعيدة عن هذا الاعتقاد، فهي ليست عقيدة شاملة ولا نظاما اقتصاديا – اجتماعيا له مضمون عقائدي(أيديولوجي) ثابت. إذ الديمقراطية المعاصرة منهج عملي (= طريقة، آلية) لاتخاذ القرارات ذات الصبغة العامة من طرف المعنيين بتلك القرارات، وهي منهج فرضته متطلبات ومقتضيات الحياة الاجتماعية الحديثة بين الأفراد والجماعات، ويستلزم تطبيقها إرساء مبادئ وبناء مؤسسات تمكن من تسيير الآراء والمصالح والأفكار بطريقة سلمية منظمة، ويتحقق ذلك من خلال تقييد الممارسة الديمقراطية بدستور يراعي الشروط التي تتراضى عليها القوى الاجتماعية وتؤسس عليها الطبقة السياسية إجماعا كافيا.

و قد حققت الديمقراطية المعاصرة نجاحا كبيرا في تحقيق الغايات التي ذكرنا بفضل مرونتها وديناميكيتها، التي مكنتها من التجذر في مجتمعات مختلفة من حيث الدين والتاريخ والثقافة...إلخ، وقد تحقق ذلك بفضل طابعها العملي والواقعي الذي يراعي القيم والعقائد والثقافات السائدة في المجتمعات المختلفة، ويأخذ بعين الاعتبار المرحلة التاريخية التي تمر بها تلك المجتمعات والمستوى المقبول والمعقول والواقعي للممارسة الديمقراطية فيها، مع مراعاة الثمار المرجوة النتائج المرغوبة من وراء التزام النظام الديمقراطي. ويمكن في ظل المنهج الديمقراطي إيجاد الحلول وصيغ تطبيقية وتكييف المؤسسات بما يتلاءم مع الظروف الخاصة لكل مجتمع، دون إخلال بالمبادئ الديمقراطية أو

تعطيل للمؤسسات الدستورية التي لا تتحقق الديمقراطية دون مراعاتها واحترام العمل في إطارها.

المفهوم

الديمقراطية حسبما تعرفها الكتب والقواميس والموسوعات هي "**حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب**". لكن هذه الصورة الكاملة للديمقراطية لم يحدث أبدا أن تحققت على أرض الواقع، لا في الماضي و لا في الحاضر ، ومن المستبعد جدا ، إن لم يكن من المستحيل أن تتحقق في المستقبل القريب، يجمع على ذلك كافة الباحثين والمفكرين المعاصرين المهتمين بمسألة الديمقراطية وقضايا الفكر السياسي. لكننا في سعينا للخروج من الوضع القائم اليوم في بلادنا ينبغي لنا أن ننظر للأمور من منطق القاعدة الأصولية التي وضعها علماؤنا القدامى - عليهم رحمة الله - التي تنص على أن " **ما لا يدرك كله لا يترك جله** ".وعلينا أن نعمل من أجل التحول الديمقراطي باعتبار الديمقراطية عملية نسبية، وعملية تاريخية متدرجة، تبدأ عندما يسود التعامل السلمي لحل الخلافات والنزاعات وتسيير التناقضات بين القوى والمصالح المختلفة داخل المجتمع، وعندما يتم التوصل والاتفاق بين القوى الاجتماعية المؤثرة على ضمان الحد الأدنى من المشاركة السياسية الفعالة لجميع المواطنين دون تمييز أو إقصاء. وتخطو العملية الديمقراطية وترقى عبر الممارسة، وتتحسن نوعيتها بتوفر الاستقرار للممارسة وبانتشار الثقافة الديمقراطية وانعكاسها على السلوك العام.

ولعل "**حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب**" يصلح أن يكون غاية ومطلبا أسمى للديمقراطية أكثر مما يصلح ليكون تعريفا لها، إنها غاية منشودة. أما واقع وحقيقة أي ممارسة ديمقراطية هي الوصول إلى إقامة نوع من توازن

القوى داخل المجتمع في ظل اتفاق على نبذ العنف كوسيلة لحل الخلافات والتناقضات الاجتماعية. والاقتراب من تلك الغاية العالية التي هي "**حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب**" يصبح ممكنا بفضل المنهج الديمقراطي ونظام الحكم الديمقراطي. مثلما نشهده اليوم في الدول الديمقراطية العريقة، حيث تحقق مجتمعاتها تقدما ملحوظا على طريق تحقيق وتجسيد حكم الشعب. وذلك بفضل آليات النظام الديمقراطي التي تضبط وتنظم عملية اتخاذ القرارات العامة، وتحقق إخضاع السلطة لمزيد من رقابة المجتمع، وتمكن من إجبارها على مراعاة المصلحة العامة. لذلك أصبحت صفة المنهج (= الآلية) أكثر الصفات تمييزا وتعبيرا ودلالة على الديمقراطية المعاصرة، وأصبح نظام الحكم الديمقراطي اليوم يكتسب صفته وطبيعته بفعل تقيده بجملة من المبادئ التي تؤدي إلى قيام مجموعة من المؤسسات الفعالة، التي تقف في وجه تحول السلطة إلى نظام الحكم المطلق المستبد، وتضمن تحقيق الحد الأدنى من شروط النظام المثالي الذي يمثله المعنى الحرفي للديمقراطية.

○ ○ ○

والصورة الحالية الأشد اقترابا والأكثر تجسيدا لحكم الشعب هي التي نشاهدها في مجتمعات الدول الديمقراطية في صورة حكم الأغلبية، في مقابل النظم السائدة في بقية دول العالم التي تهيمن عليها النظم التسلطية في شكل حكم الفرد أو حكم الأقلية. إن ما يؤهل نظام حكم الأغلبية لاكتساب صفة الديمقراطية هو اعتمادها على قاعدة الالتزام برأي أكثرية أفراد الشعب في عملية اتخاذ القرارات العامة. هذا إضافة إلى سعي نظام الأغلبية للاقتراب من الديمقراطية المثالية من خلال العمل على فتح مجال المشاركة السياسية

الفعالة، ونشر الثقافة السياسية الديمقراطية، واستقرار المؤسسات الدستورية، وتوفير الشروط والضمانات التي تساعد على ظهور ونمو مجتمع مدني حقيقي، وزيادة قدرة المجتمع على مراقبة الحكومة، وتسخير سياساتها وأجهزتها وقراراتها لخدمة الصالح العام الذي يمثل أساس العلاقة القائمة بين أفراد الشعب والسلطة التي تحكمهم.

ويتميز نظام حكم الأغلبية حسب بعض المفكرين بميزتين أساسيتين، الميزة الأولى هي المساواة التامة بين كل المواطنين دون استثناء، والميزة الثانية هي حق الانتخاب الذي يمكن أبسط المواطنين من المشاركة في تسيير الشؤون العامة للدولة عن طريق صوته الانتخابي. و تتطلب إقامة نظام حكم الأغلبية إيجاد مجموعة متنوعة من المؤسسات:

الصنف الأول من هذه المؤسسات، هو المؤسسات المنتخبة عن طريق انتخابات عامة حرة ونزيهة ودورية التي تضمن وضع قرارات الحكومة وسياساتها تحت سلطة مسئولين منتخبين ديمقراطيا. ومن الضروري أن تخضع كل المؤسسات التي تتمتع بسلطة عامة أيا كان نوعها أو مداها للقاعدة الانتخابية.

الصنف الثاني من المؤسسات، هو المؤسسات التي تكفل الحريات العامة الفردية والجماعية وتضمن ممارستها وحمايتها، ومن أهم الحريات العامة:

- حرية التعبير
- حرية العقيدة
- حرية الإعلام، والحق في الحصول على المعلومات من كل مصادرها
- حرية تأسيس التنظيمات والجمعيات والأحزاب والنقابات المستقلة...الخ.

هذه الخصائص والمؤسسات تمثل الدعائم والأركان الضرورية التي يقوم عليها نظام حكم الأغلبية (الذي يمثل التجسيد الواقعي الحالي للديمقراطية)

أما باقي الخصائص والمؤسسات فإن وجودها دليل على تطور وارتقاء الممارسة الديمقراطية واقترابها من غاية الديمقراطية المثالية. طالما كانت تلك الخصائص والمؤسسات تسمح للشعب بمزيد من المشاركة السياسية الفعالة، وتمكنه من ضبط ومراقبته السلطة العمومية، وتكييف قراراتها لخدمة مصالحه.

ماهية الديمقراطية

من خلال تحليلنا لمفهوم الديمقراطية ومراجعتنا لتعريفها ، يتضح لنا أن خاصية المنهج (= الطريقة، الآلية) هي الخاصية الأكثر دلالة على الممارسة الديمقراطية الراهنة، بمثلما تفيدنا الملاحظة والتتبع أن صفة العقيدة الشاملة هي أبعد وأضعف الصفات تعبيرا عنها. فتأثير العقائد على الممارسات الديمقراطية المعاصرة قائم من خلال تأثيرها على اختيارات وتوجهات الأفراد والجماعات والمنظمات التي تكون المجتمع، إن تأثيرها على العملية الديمقراطية تأثير غير مباشر، ويختلف من مجتمع لآخر ومن زمن لآخر في ضوء الثابت من شرائع المجتمعات والمتغير من قيمها، والمتحول من الظروف التي تحيط بها وتؤثر في توازناتها الداخلية. أما الديمقراطية في حد ذاتها فإنها منهج عملي وطريقة إجرائية لاتخاذ القرارات العامة. وهذا التحديد لا يلغي المفاهيم والأبعاد والزوايا الأخرى المرتبطة بماهية الديمقراطية، لكنه يركز على جوهر الديمقراطية باعتبارها في المقام الأول نظاما يتم التوصل عن طريقه إلى القرارات الجماعية الملزمة داخل المجتمع، من خلال ضمان حق المواطنين في المشاركة الفعالة، بشكل مباشر أو غير مباشر في اتخاذ هذه القرارات.

يلتزم نظام الحكم الديمقراطي بعدد من المبادئ التي تنبثق عنها مؤسسات دستورية، تضمن مشاركة أفراد المجتمع في عملية اتخاذ القرارات الجماعية. ولا توجد هناك شروط أو مواصفات عامة تحدد أو تضبط مضمون القرارات المتخذة في حد ذاتها، فتلك قضية متغيرة تتعلق أساسا بمتخذي القرارات والمعنيين بها في ضوء قيمهم وعقائدهم وأفكارهم التي تحددها

الدساتير في ظل الثوابت والقيم التي يرتضيها المجتمع ويسعى إلى تجسيدها في حياته الاجتماعية، الاقتصادية والأخلاقية...الخ. لذلك نجد النظم الديمقراطية المعاصرة مقيدة بدساتير تركز على ضرورة الحفاظ على الثوابت التي يؤسس عليها إجماع كاف يحقق استقرار المجتمع واستمراره. وعلى هذا الأساس نؤكد مرة أخرى على أن مفهوم الديمقراطية المعاصرة يؤكد على صفة المنهج لا على صفة العقيدة أو الأيديولوجيا. وهذا الوصف لا ينفي عن الديمقراطية أوصافها الأخرى، من حيث هي مجموعة من الحقوق أو أنها نسق من المؤسسات والممارسات أو نظام حكم يضمن الوصول إلى نتائج معينة. وإنما يؤكد هذا الوصف على أن ما هو مشترك وعام بين جميع التجارب الديمقراطية الناجحة والمستقرة، والذي يمثل الحد المشترك الأدنى بينها، يتمثل في عناصر المنهج العملي، الذي يضبط وينظم عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة، فهي الصفة الأكثر دلالة على جميع الممارسات الديمقراطية المستقرة.

○ ○ ○

ومما يؤكد صفة المنهج بالنسبة إلى الديمقراطية، هو ما حدث ويحدث إلى الآن ضمن العديد من نماذج الممارسة الديمقراطية في البلاد الغربية. فقد كان للحركة الفكرية الاجتماعية ذات التوجهات المسيحية في أوروبا الغربية سباقة في إدراك غلبة صفة المنهج على صفة العقيدة أو الأيديولوجيا. الأمر الذي أدى إلى انخراط الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية والمسيحية الديمقراطية في الممارسة الديمقراطية. وأثرت هذه المشاركة تأثيرا بالغا على مضمون الممارسة الديمقراطية هناك، فلقد أدركوا أن هنالك فارقا وفاصلا مميزا بين الممارسة الديمقراطية من جهة وبين العقيدة أو الأديولوجية الليبرالية والنظام الرأسمالي

من جهة ثانية، وإنما يمكن التأثير في العمليــة الديمقراطيــة والوصــول إلى تحقيــق نتائج ذات بعد اجتماعي لا تتعارض بالضرورة مع أسس الرأسمالية والليبرالية. وأدت هــذه المشــاركة الفعالــة مــن جــانب القــوى غــير الرأسماليــة، المتــأثرة بالتوجهات الاجتماعية الاشتراكية والمسيحية في التجربة الديمقراطية إلى ظهور نظام الاقتصاد المختلــط وانتشــار النظــام التعــاوني، وتدخــل الدولــة في الحيــاة الاقتصادية، وقيامها بإعادة توزيــع الدخــل والثروة القوميــة عــن طريــق نظــام الضرائب التصاعدية ، وضرائب التركات والضرائــب علــى الأربــاح الريعيــة، وكــذا نمــو الخدمــات الاجتماعيــة في الديمقراطيــات الغربيــة (خاصــة في دول أوروبا الشمالية).

وقد أثبتت تلك التحولات قابلية النظام الديمقراطي للتكيف مع خيــارات المجتمــع وتوجهاتــه العقائديــة. وكــانت دون شــك سـببا رئيسـيا وراء اقتنــاع الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية بجدوى الانخراط في التجربــة الديمقراطيــة بعــد الحرب العالمية الثانيــة. بعــد أن كــانت تصنــف النظــم الديمقراطيــة كنظــم وأنســاق فرعيــة تابعــة للرأسماليــة والامبرياليــة العالميــة. وتعتقــد أن التعــايش أو التعامل معها غير ممكن أو غير مقبول نظرا للتنــاقض الايديولوجــي والفكــري القائم بين النظامين الليبرالي والاشتراكي.

العوائق والحدود

يتضح لنا مما سلف أن الديمقراطية المعاصرة ليست نظام حياة شامل بديل لغيره من النظم ولا هي عقيدة تنافس غيرها من العقائد والأيديولوجيات. فهي لا تزيد عن كونها منهجا عمليا وطريقة اجرائية ارتضتها الشعوب والمجتمعات بعد تجارب مريرة مع الاستبداد والطغيان بكل صوره وأشكاله، التي تقوم على مصادرة الارادة واستعباد الحرية الفردية والجماعية. إن صفة المنهج هي الصفة العامة المشتركة بين كل التجارب الديمقراطية الناجحة والمستقرة، وما عداها من صفات فهي انعكاسات وأبعاد ونتائج تختلف من نظام لآخر ومن مجتمع لآخر.

إن الديمقراطية المعاصرة في المقام الأول منهج حكم يمكن المجتمع من ضبط السلطة القائمة فيه، لكبح جماحها ورغبتها في احتكار السلطة والثروة والعمل من غير رقابة أو محاسبة، كما أنها تتيح للمجتمع فرصة تسيير تناقضات القوى والمصالح القائمة فيه بطريقة سلمية، وأن يسيطر على مصادر العنف وأسباب النزاع المبدد للطاقات والمدمر للإنجازات، ويتم هذا نتيجة ضمان حق المشاركة السياسية الفعالة لكل أفراد الشعب. وذلك وفق شرعية دستورية تنبثق عن الإرادة الحرة للمواطنين وتقوم على أساس مبادئ ديمقراطية تتجسد في مؤسسات دستورية تصون الحريات العامة. لذلك كانت صفة المنهج أكثر تعبيرا عن حقيقة الممارسة الديمقراطية المعاصرة وأكثر دلالة عليها.

إن الشروط التي تخضع لها عملية اتخاذ القرارات العامة وطريقة اتخاذها، هي أهم ما يميز نظام الحكم الديمقراطي عن نظم الحكم الأخرى، وهي العامل

المشترك والحد الأدنى الذي يجب توفره في نظام الحكم من أجل اكتساب صفة الديمقراطية. أما النتائج المرغوب تحقيقها من نظام الحكم الديمقراطي فإنها ليست بالضرورة متماثلة، وربما تختلف في كثير من الأحيان، نتيجة اختلاف اختيارات من لهم حق اتخاذ القرار الديمقراطي، وتأثير الشرائع والعقائد والقيم في خياراتهم. لكن تبقى حماية حقوق الإنسان وصيانة الحريات العامة، سمات عامة مشتركة تميز بها نسبيا النظم الديمقراطية على اختلافها مقارنة بسجل حقوق الإنسان في ظل النظم الأخرى، إضافة إلى تصاعد مستويات المساواة والعدل والحرية فيها، وتدني مستويات التعسف والظلم والاستبداد. ومما لاشك فيه أن تحسن سجل حقوق الإنسان في النظم الديمقراطية مقارنة بغيرها هو المبرر الحقيقي والدافع القوي لما نلاحظه من تزايد قبول الديمقراطية والتطلع إلى الفوز بها من قبل كافة شعوب العالم وعلى الأخص الشعوب المغلوبة على أمرها، باتفاق الأغلبية والأقلية.لكن بالرغم من إنجازات التجارب الديمقراطية الراهنة في مجال حقوق الإنسان، ونجاحها النسبي في السيطرة على مصادر العنف وإدارة التناقضات والاختلافات الاجتماعية سلميا، نتيجة وجود مشاركة سياسية وتداول السلطة بين النخب الحاكمة، فإن الممارسات الديمقراطية المعاصرة مازالت ناقصة أو مشوهة،علما أنها لا تدعي الكمال.

- إنها لم تبلغ بعد بكل تأكيد غاية الديمقراطية المثالية أي **"حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب"**، بل إنها لم تتمكن حتى من تحقق حكم الشعب بالمعنى الحرفي للكلمة (أي الشعب بأكمله)، فهي في النهاية نظام حكم الأغلبية، وربما قلنا بعبارة أخرى أن الديمقراطية اليوم ماهي إلا نفي للحكم المتسلط ممثلا في حكم الفرد المطلق أوحكم القلة.

- والممارسة الديمقراطية المعاصرة ناقصة أيضا لغلبة الطابع القانوني الإجرائي عليها، نتيجة عدم ضمان نظام الحكم الديمقراطي للحد الأدنى من المصادر التي تجعل المساواة السياسية بين المواطنين مساواة حقيقية إلى جانب كونها مساواة قانونية، بحيث تحرر إرادة كل منهم وتسمح له بالمشاركة على قدم المساواة مع غيره في اتخاذ القرارات الوطنية وحتى الجهوية والدولية. وتتمثل المصادر التي تحقق المساواة السياسية على أرض الواقع في امتلاك المواطنين الحد الأدنى من:

1. الدخل والثروة
2. المكانة الاجتماعية
3. المستوى الثقافي.

- ولعل بروز ظاهرة النخب الحاكمة، التي تتبادل أدوار الحكم والمعارضة وتتعاون فيما بينها على احتواء الشعب بدلا من توفير مزيد من سبل ومصادر المشاركة السياسية الفعالة لأفراده وجماعاته، هي أكبر تعبير عن أزمة الديمقراطية الليبرالية المعاصرة، وعلى الأخص في الدول الأكثر محافظة، والأكثر توجها نحو الرأسمالية.
- ومن أبرز صور التحايل على المبادئ الديمقراطية في الدول التي دخلت التجربة مؤخرا، محاولة الدوران على مبدأ التداول على السلطة [1] عن طريق ما يسمى بالتغيير ضمن دائرة الاستمرارية كما يحدث في عدد من البلدان مثل روسيا والجزائر وبعض البلدان الإفريقية.وهي سلوكات شوهت صورة التجربة الديمقراطية، وأفرزت حالات جديدة للتوتر باهتزاز مصداقية السلطة، وأحدثت شرخا في شرعيتها.

---

1 مبدأ التداول على السلطة تم التحايل عليه في عدد من البلدان ليتحول إلى تدوير السلطة، ولا يحتاج المرء إلى ذكاء كبير ليدرك الفرق بينهما.

• ومن المخاطر الكبرى التي تتهدد التجربة الديمقراطية– في بلادنا على الخصوص – محاولات الاحتكار التي تقوم بها بعض الأطراف والجهات (تماما مثلما تحاول أطراف أخرى احتكار الوطنية أو احتكار الإسلام) حيث تقوم هاته الجهات بتوزيع شهادة "الديمقراطية !" على من تشاء وتحرم منها من تشاء حسب رغبتها وهواها ومصالحها دون مراعاة أية قواعد أو ضوابط ، فعندما لاتفوز في الانتخابات فانها تعتبرها إنتخابات **لا ديمقراطية !**، لكن عندما تكون هناك مناصب أو مواقع توزع بالتعيين **"الكوطة"** [1] فإنها تسارع للاستيلاء عليها والدخول فيها معتبرة عملها قمة الالتزام والدفاع عن الديمقراطية. وكثير ما يقع الخلط العمدي بين الديمقراطية ومعاداة الإسلام وتستغل الشعارات والعناوين والمبادئ الديمقراطية للهجوم ليس على الاسلاميين ولكن للهجوم على الإسلام ذاته والتعدي على شعائره وشرائعه ومقدساته والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى:

1 ـ ففي بدايات التعددية في الجزائر قام حزب من الأحزاب التي تحمل اسم الديمقراطية وتنصب نفسها ناطقا باسمها بنشر بيان في نشرة رسمية له تصدر في فرنسا لتأييد ومساندة الكاتب الهندي سلمان رشدي صاحب الكتاب سيئ الذكر "آيات شيطانية"، ولم يكن هناك من دافع وراء هذا العمل سوى إظهار العداء للإسلام ولمئات الملايين من المسلمين الذين أساء الكاتب المذكور إلى مشاعرهم إساءة بالغة.

2 ـ وفي كل المرات التي كان تثار فيها قضية من قضايا الإسلام كانت الصحافة والمنظمات والأحزاب "الديمقراطية" تتخذ موقفا عدائيا تهجميا

---

1 الكوطة : هي ممارسة من ممارسات الحزب الواحد وتعني تقسيم المناصب والمراكز الهامّة في الدولة حسب الانتماء الجهوي أو العشائري.

يحاول الربط بين الإسلام والتخلف، والرجعية (مثلما حدث في بداية الثمانينيات حيث نشرت جريدة وطنية معروفة ناطقة بالفرنسية صور لمآذن المساجد وكتبت تحتها تعليقا « **الصواريخ التي لا تنطلق !!** ») أو الربط بين الإرهاب والإسلام (التعامل مع قضية أفغانستان على سبيل المثال) وتشن حملات تحريض على كل ما يمت للعمل الإسلامي والحركات الإسلامية بصلة في كل أنحاء العالم (مثلما حدث في معالجتها لقضية نجاح حزب الرفاه في تركيا).

3 ـ و يتجاوز أدعياء الديمقراطية أبسط قواعدها ويدوسون عليها، مثلما حدث مؤخرا عندما نشر صحفي " جمهوري ديمقراطي فرانكوفيلي" مقالا يتهجم فيه على الإسلام بكل جرأة ووقاحة ويزعم فيه أنه مصدر الأزمة وموطن الفتنة وعندما تعرض بعض الغيوزين للرد عليه، قامت قيامة "الديمقراطيين" و"الجمهوريين" وأعلنوا الحرب على من حاول الرد كأن حق الكلام والتعبير وحرية الفكر والمعتقد حكر عليهم دون سواهم.

- يمثل غياب الممارسة الديمقراطية في العلاقات الدولية، نقصا آخر من النقائص الكامنة في النظام الديمقراطي، وعائقا مهما من عوائق تطوره وانتشاره، خاصة في دول الجنوب التي ما زال كثيرون من سكانها يرون في الديمقراطية وباءا جديدا من أوبئة الرجل الأبيض مثلها مثل الاستعمار والامبريالية...الخ.

أوجه النقص السابق ذكرها هي حدود الممارسة الديمقراطية الراهنة، وهي تؤكد على المعنى السالف الذي ذكرناه عند قولنا أن عملية بناء الديمقراطية، عملية نسبية تمر بحقب ومراحل وأدوار، وتواجه مآزق وأزمات. لكن بالرغم من هذا فإن هنالك فارقا أساسيا بين النظم الديمقراطية والنظم المستبدة، يتمثل في قدرة النظام الديمقراطي على حل مشاكله وتخطي أزماته

بفضل فعالية وانضباط منهجه في عملية اتخاذ القرارات العامة ومراعاته لحقوق الإنسان والحريات العامة، خصوصا حرية التعبير والإعلام التي تكفل قيام الحوار والنقاش الحر والنقد البناء، وإذا تعذر على النظام الديمقراطي حل إشكالياته الفكرية والاستجابة لمقتضيات التغيير، فإنه لا محالة سوف يخفق في إدارة أوجه الاختلاف ويفجر العنف في جنباته، وقد يتحول إلى انتهاج ممارسات وأساليب النظم المستبدة، من قمع لحقوق الإنسان وتضييق للحريات العامة. وقد تجلى ذلك واضحا في المشروعات الديمقراطية التي طرحتها نظم ليس لها شرعية تستند عليها أو لها شرعية مشروخة لا تسمح بالتفاف المواطنين حولها، فساء أدائها وقل مردودها وتعطلت عمليات التحول الديمقراطي وفرص الخروج من الأزمة.

ومما هو غني عن التأكيد أن سجل الدول الديمقراطية بالرغم من هذا النقص قد تحسن عبر الزمن من حيث امتلاك المواطنين للحد الأدنى من مصادر المشاركة السياسية الحقيقية. أما في العالم العربي فإن الصورة مختلفة من بلد لآخر مقارنة بالعالم الغربي، لكنها بدأت في العقد الأخير تحمل شيئا من ملامح تحول فعلي وعميق، لكن مع كثير من التحفظات. وتبقى التجربة الجزائرية في نظرنا نموذجا رائدا وفريدا في العالم العربي.

دستور الديمقراطية

الخاصية الأساسية الأولى للديمقراطية متمثلة في كونها منهجا عمليا وليست عقيدة أو أيديولوجية.أما الخاصية الثانية فهي كونها ديمقراطية دستورية، تؤكد هذه الخاصية المركزية على أن الممارسة الديمقراطية المعاصرة مقيدة وليست مطلقة، مقيدة بالدستور الذي يجب أن يتحقق فيه شرطان أساسيان:

- أن يكون الدستور معبرا عن اتفاق وتراضي القوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة، وحائزا على تقبلها لنصوصه ومواده، وقبوله للاحتكام إلى مشروعيته.
- أن تكون نصوص الدستور وأحكامه ومواده مراعية للمبادئ الكبرى والأساسية للديمقراطية، وأن تحوي الشروط والقواعد والضمانات التي تكفل عمل المؤسسات المنبثقة عن تلك المبادئ.

وباستثناء ضرورة مراعاة هذين الشرطين، فإن الممارسة الديمقراطية يمكن تقييدها دستوريا، بالعقائد والقيم والشرائع السائدة في المجتمع. وبإمكان الشعب باعتباره مصدر السلطات في نظام الحكم الديمقراطي أن يقوم بتوجيه الممارسة الديمقراطية إلى الوجهة التي تكفل تحقيق النتائج التي يرغب المجتمع في الوصول اليها عبر الممارسة الديمقراطية. والدستور هو مصدر الشرعية، تخضع الدولة والمجتمع لأحكامه، ويحتكم الأفراد والجماعات إليه.لذلك فإن أي محاولة للتحايل عليه من خلال التأويل المحرف لنصوصه، أو من خلال تجاوز أهدافه وتوجهاته يفتح شهية الخروج عليه وعلى النظام الديمقراطي. وتجربتنا الجزائرية خير مثال، على هذا فإذا ما انحنى المسئولون القائمون على تطبيقه

لهوى في أنفسهم أو رضخوا لضغط خارجي عليهم، تحصل الطوام وتطير في هذا البلد البوم والهوام ؟

O O O

وتتحقق الديمقراطية الدستورية عندما تتوافر شروط قيامها، ويتم التراضي بين القوى الفاعلة في المجتمع على صيغة دستور ديمقراطي. ومن بين الشروط الهامة لقيام الديمقراطية الدستورية، هناك حسب بعض المفكرين شرطان أساسيان:

الشرط الأول: يتمثل في قبول المجتمع بمبدأ المساواة السياسية بين المواطنين. وتقوم هذه المساواة على ركيزتين:

- الركيزة الأولى، هي المساواة بين الناس باعتبارهم بشرا، وهذا يعني نفي عبودية الإنسان لغير الله. فكل البشر عباد لله وحده سبحانه لا شريك له. ولا سيادة لفرد ولا لجماعة من الناس ولا حق وصاية لإنسان على إنسان آخر. فالناس سواسية كأسنان المشط، ولا فضل لعربي على عجمي ولا لأبيض على أسود... إلا بالتقوى والعمل الصالح، هذا ما أعلنه الاسلام صراحة منذ أربعة عشر قرنا، وما أقره الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته الأولى التي تقول : " **يولد الناس أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا جميعا عقلا وضميرا، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضا بروح الإخاء** ". وقد سارت مختلف المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان في العصر الحديث قبل الإعلان العالمي وبعده ، على ذات المنوال فأقرت للإنسان بصفته إنسانا حقوقا لا يجوز الانتقاص منها.ومن هنا فإن العمل من أجل حقوق الإنسان والدفاع عنها

هو المسار السليم نحو الديمقراطية. كما أن مراعاتها من قبل الدولة والمجتمع هو المدخل إلى تأسيس نظام حكم ديمقراطي يضمن حقوق المواطنة.

- الخاصية الثانية التي تقوم عليها المساواة السياسية هي إقرار مبدأ المواطنة واعتبارها المنبع الذي تصدر عنه هذه المساواة. إن إقرار مبدأ المواطنة بين أفراد الجماعة السياسية هو حجر الأساس في نظام الحكم الديمقراطي. ففي ظل الحكم الديمقراطي يعتبر كل فرد من أفراد الشعب مواطنا له ذات الحقوق وعليه ذات الواجبات التي لبقية المواطنين أيا كانت ثروتهم أو مركزهم أو مستواهم العلمي أو منصبهم أو رتبتهم...الخ . فليس هناك مواطنون من الدرجة الأولى و مواطنون من الدرجة الثانية أو الثالثة أو الرابعة أو...الخ. ولا بد أن يكون هناك اجماع داخل المجتمع على إقرار مبدأ المواطنة، وعلى قبول ما يترتب عليه من تساوي الحقوق والواجبات السياسية، و يستدعي ذلك أن يحدث استيعاب فكري وقبول نفسي والتزام قانوني بمبدأ المواطنة وبالحقوق والواجبات المترتبة عليه لدى كل الأطراف المؤثرة في المجتمع.

إن نقطة البدء في عملية التحول الديمقراطي تنطلق من قبول الآخر وأخذ رأيه ومصلحته بعين الاعتبار. و يستدعي ذلك تعميم الاقتناع لدى المجتمع أفرادا وجماعات بأنهم مواطنون متساوون في جميع الحقوق والواجبات السياسية، وتبقى المساواة السياسية بين أبناء الوطن الواحد ضرورة محتومة مادام الاختلاف في الآراء والتضارب في المصالح موجودا وقائما، فالمساواة في جوهرها تعبير عن حق كل إنسان في تقرير مصير نفسه بنفسه، لأن كل إنسان – من حيث المبدأ – أدرى بمصلحته إلى أن يثبت العكس. ووصاية

إنسان على إنسان آخر بالغ، راشد، عاقل، انتقاص من إنسانيته واعتداء على كرامته.

إن إنكار مبدأ المساواة بين المواطنين، وعدم مراعاة حقوق الإنسان بشكل عام تمثل عائقا رئيسيا في وجه الانتقال السلمي نحو الديمقراطية. ومبدأ المساواة هو في الحقيقة القوة الدافعة للحركة الديمقراطية، و قد قامت كثير من الحروب والانتفاضات الشعبية عبر التاريخ نتيجة لغياب المساواة. و لم تتمكن المجتمعات الديمقراطية من تخفيف منابع العنف الداخلي، ومن إخماد الفتن والقضاء على أسباب الحروب الأهلية، إلا بعدما توصلت إلى إقرار مبدأ المساواة وقبول مبدأ المواطنة، وسلمت بكل ما يستتبعهما من حقوق وواجبات.

ودفعت التجارب التاريخية المريرة بالدولة والمجتمع في الغرب إلى الاقرار بحقيقة هامة أخرى مقتضاها أن الاختلاف في العقيدة الدينية لا يشكل عائقا أمام الانتماء لوطن واحد. وهذا ما الذي تلمسه مجسدا في موروثنا الإسلامي وتطبيقاته قديما وحديثا، وإن الآية الكريمة في سورة الممتحنة تحثنا ﴿ **لا ينهاكم ا لله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم** ...﴾.

الشرط الثاني : من الشروط الأساسية لبناء الديمقراطية الدستورية، هوالتوصل إلى صيغة دستور ديمقراطي.فالدستور هو السلطة العليا والمؤسسة المحورية التي يجب أن تخضع لها بقية المؤسسات القائمة في الدولة والمجتمع. ويطلب من واضعي الدستور الديمقراطي أن لا تغيب عنهم ثلاثة مقاصد أو أبعاد رئيسية.

1. ضرورة تقييد الممارسة الديمقراطية بضوابط تكفل قيام واستمرار الوفاق والاتفاق بين القوى الرئيسية للمجتمع.

2. تنظيم سلطات الدولة وتحديد اختصاصات كل منها، وفق مبدأ الفصل بين السلطات، ووضع الآليات التي تضمن أن تكون ممارسة السلطة وفق القوانين والاختصاصات الدستورية.

3. ضمان الحقوق والحريات العامة للأفراد والجماعات.

إن تراضي القوى الفاعلة في المجتمع على صيغة دستور ديمقراطي هي الشرط اللازم للانتقال الديمقراطي. لأن هذا التراضي يعبر عن تقبل مبدأ المساواة، وعن إقرار مبدأ المواطنة. كما يعبر عن الرقي الحضاري والنضج السياسي والتفكير العقلاني لقيادات العمل السياسي وتحليها بالمسئولية.

○ ○ ○

جوهر الديمقراطية هو المشاركة السياسية الفعالة. وتوازن القوى الذي تقوم عليه الديمقراطية هو في المقام الأول توازن بين قوى المجتمع وقوى الدولة التي تحكمه. و تحقيق التوازن العادل المنصف والوسطي بين قوى الدولة وقوى المجتمع في الدول حديثة العهد بالديمقراطية كبلادنا، يتطلب اتفاق قوى التغيير الحقيقية على أرضية فكرية مشتركة تسمح لها بتجاوز خلافاتها الجانبية وتوجيه الجهود المتضافرة نحو تنمية قوى المجتمع وترشيدها بهدف موازنة قوة الدولة وتمكينه من ضبط السلطة وتوجيهها لخدمة المصلحة العامة.

لذلك رأى بعض المفكرين أن التحول الديمقراطي يمر عبر مسارين:

1. إصلاح الدولة ، بإقامة مؤسسات شرعية ودستورية وتحديد سلطتها، خالية من اعتبارات المصالح الشخصية والفئوية، وبعيدة عن الممارسات العفنة المرتبطة بالرشوة والمحسوبية والجهوية...الخ.

2. إصلاح المجتمع، وتنمية قواه المستقلة عن الدولة (المجتمع المدني بصفة خاصة)، لتؤدي دورها في الرقابة والتقويم والشهادة ، وتأصيل قواعد عمل مشترك وفعال، لتوازن قوى المجتمع المشتركة قوة الدولة.

وينبغي على القيادات الفكرية والسياسية الممثلة لقوى التغيير الحقيقي والأصيل أن تقود عملية السعي لتحقيق التوازن بين قوى المجتمع وقوة الدولة، من خلال عملها ونشاطها ضمن المجتمع السياسي والمدني، ومن خلال التزامها بحمل المسئولية التاريخية تجاه شعوبها وتجاه مستقبل التحول الديمقراطي.

ينبغي على الدستور الديمقراطي أن يراعي الواقع ويأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة لكل مجتمع وخصوصياته الحضارية، الثقافية والدينية، فباعتباره عقدا اجتماعيا بين قوى المجتمع وفعالياته المختلفة، لا يمكن أن تكون له قيمة فعلية أو معنى واقعي ما لم يجد القبول الاجتماعي والاحترام السلطوي لنصه وروحه، فالنصوص والمواد القانونية وحدها لا يمكنها أن تحقق الديمقراطية مهما كانت محبوكة ومنطقية ومثالية، ما لم يكن هنالك قبول شعبي وتطبيق طوعي من قبل القوى الفاعلة في المجتمع. ولا يتحقق ذلك إلا إذا كان هذا الدستور نابعا من إرادة شعبية حرة وواضحة معبر عنها بالانتخابات العامة الحرة والنزيهة، ومبنيا على أساس المبادئ الديمقراطية المعروفة والمقررة لدى الشعوب والامم السابقة لنا في هذا المضمار. ولعل أهم وأبرز هذه المبادئ:

- مبدأ السيادة للشعب.
- مبدأ القانون فوق الجميع.
- مبدأ الفصل بين السلطات.
- مبدأ ضمان الحقوق والحريات العامة.

• مبدأ التداول على السلطة.

O O O

كغيرها من المفاهيم والأفكار الكبرى ، الديمقراطية في النهاية مفهوم مركب له جوانب كثيرة ومقتربات عديدة، ومن الصفات والخصائص الأساسية لها، كونها منهج عملي وليست عقيدة شاملة تناقض وتنافس غيرها من العقائد والأيديولوجيات. إضافة لكونها ديمقراطية دستورية أي أنها مقيدة بأحكام الدستور وليست مطلقة. كما أن الديمقراطية ممارسة نسبية، وعملية تاريخية تبدأ عندما يتوفر الحد الأدنى من الشروط اللازمة لقيامها، وتتحسن ويتسع نطاقها عندما تنتشر ممارستها في البيت والمدرسة والمؤسسة الاقتصادية والمسجد...الخ، إضافة إلى ممارستها في الحياة السياسية.

هذا التعدد والتنوع الذي يطبع مفهوم الديمقراطية لا يجب أن يفهم منه أنها مفهوم غامض يقبل التأويلات المتناقضة ، وإنما هي مفهوم مضبوط بجملة من الشروط ومقيد بمجموعة من القواعد والمبادئ التي تسهر على التزامها ثلة من المؤسسات، هدف هذه الشروط والمبادئ والمؤسسات هو الوصول إلى تحقيق حكم الشعب (أو حكم الأغلبية على الأقل) في مجتمع تسوده المساواة بين المواطنين وتحكمه خدمة الصالح العام، ويؤمن بالشورى و بأن الشعب مصدر السلطات.

بالنظر إلى كل ما سبق نستطيع أن نقول أن الشروط والمبادئ والمؤسسات التي يتطلبها قيام نظام الحكم الديمقراطي لا تتناقض مع جوهر المقاصد والغايات الكبرى التي جاء بها الإسلام، خاصة مع القيم الأساسية التي تحكم الحياة السياسية وعلى رأسها العدل ، الشورى والحرية. كما أن

الديمقراطية المعاصرة ليست فكرة مطلقة بل ممارسة مقيدة بدستور .والشعب يمارس سلطاته بموجب الدستور، الذي يمكن تقييده بأحكام الشريعة السمحة التي لا تقرّ بسيادة لفرد أو جماعة، ولا تعطي حق الوصاية لأحد على أحد.

O O O

الإسلام بالمنظور البشري يمثل ثروة فكرية وقانونية، وكنزا من الأصول والمقاصد الهادية التي لا ممانع في أن يأخذ الخير والحكمة من أي مصدر كان، توسعة لنفسه ورفضا لعملية الإقصاء لأي فكر أو حضارة، وهو بهذا المعنى يرفض التعصب وينبذ العنصرية ويرتقي بالإنسان إلى مستوى الاقتباس من كل وعاء وللإبداع من أجل خدمة وخير الإنسان، معطيا للعقل حرية البحث والانتقاء والاجتهاد، ودافعا إلى تقليل فرص إنتشار الجهل والتخلف والفساد، نقول يقلل منها ولا نقول يقضي عليها أو يزيلها، لأنه يتعامل مع البشر بكل واقعية، وفي البشر نوازع وميولات ليس من الميسور على القانون أن يضبطها كما تضبط الآلة الصماء.

وفي الإسلام إجمال في أمور وتفصيل في أمور أخرى مستجيبا في ذلك للحاجيات الإنسانية في كل العصور و البيئات. و يعتبر الإسلام الدفاع عن الحقوق والحرّيات عبادة فردية وجماعية، وينفر بحدة من المعتدين على الحرية الشخصية والجماعية حتى وإن رفعوا شعار الدين ويعلمنا أن كل مسألة خرجت عن العدل فهي الظلم بعينه، وبذلك فقد ضبط الإسلام مسألة المساواة بين الفقراء والأغنياء، وبين الرجل والمرأة، وبين الأغلبية والأقلية، وبين أبناء الوطن الواحد حتى وإن اختلفت عقائدهم. والميراث الإسلامي

البعيد عن التهويمات والتأويلات والأفكار المسبقة، يختزن ذخيرة هائلة من المبادئ والقواعد الصالحة و المتكاملة:

- قاعدة المساواة بين أبناء أدم (**كلكم لآدم وآدم من تراب ...**) فلا تفاضل بسبب الجنس أو العرق أواللغة أواللون أوالقطب الدولي... بل التمايز في مقررات الإسلام سيكون بالعلم والعمل والتقوى.
- العدل مع جميع خلق الله من البشر بحيث تكون العدالة الاجتماعية، والقضاء العادل المستقل شاملا لكل فرد في المجتمع.
- تقديس العلم و رفع أهله.
- حب المسالمة والسلم في العلاقات بين الناس داخل مجتمعاتهم، ومع غيرهم من المجتمعات والدول الأخرى.
- الدفاع عن المظلومين والوقوف إلى جانبهم لإستعادة حقوقهم والسعي لحفظ مصالحهم وتعبيد الطريق أمام حريتهم، وتمكينهم من كل ما يحقق كرامتهم ولا يرتضي الإسلام أن يبقى متفرجا على الانتهاكات في حق الإنسانية إذ الاعتداء على إنسان واحد يعتبره الإسلام اعتداءا على الإنسانية كلها.
- التأكيد على حرية الإنسان وحقوقه، وتبغيض الاحتكار والاستغلال والاستعمار والإذلال لأي إنسان كان.

هذه القواعد العامة الإنسانية تفرض على العقلاء أن لا يحكموا على الإسلام من خلال سلوكيات منحرفة يمارسها بعض أفراد من شعوب مقهورة بفعل أنظمة سياسية مستبدة، أو بفعل أفكار جاهزة وأحكام مسبقة. أو من خلال الهيكلة العقلية التي تشكلت عبر سنوات القهر و الانحراف.

الفصل السادس

التنمية و المجتمع

(كل أزهار المستقبل موجودة في بذور الحاضر..)

مثل صيني قديم

سقوط الحلم

عرف العالم في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية تحولات وتغيرات عميقة على الصعيد الفكري، السياسي، الاجتماعي والاقتصادي، أثرت بصورة جذرية علىالحياة فوق ظهر هذا الكوكب. من أبرز تلك التحولات والتغيرات موجة التحرر التي اجتاحت البلاد المستعمرة في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ونتج عنها حصول عدد كبير من شعوب تلك المناطق على استقلالها. كان طرد المستعمر واستعادة الحرية يمثل تجسيد حلم كبير طالما خفق عاليا في سماء الشعوب المستعمرة، لكنه مع ذلك لم يكن إلا الخطوة الأولى على طريق تحقيق الحلم الأكبر، حلم الخروج من دائرة الفقر والجهل والمرض، حلم الدخول إلى عالم الصحة والتعليم والغنى، حلم عبر عنه الساسة والمفكرون في حديثهم اللامنقطع عن ضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي وعن متطلبات "التحديث" و "التطور" و"التقدم" و"التصنيع"...الخ وعن مقتضيات الخروج من التبعية واستكمال الاستقلال السياسي باستقلال اقتصادي، حلم كبير مختزل في معنى "**التنمية**"، وكان الحلم مطلوبا ومشروعا وضروريا.

الجهود التي بذلتها الدول المستقلة حديثا في سعيها لتحقيق التنمية أحدثت موجة من الحركية والاضطراب في الحياة الدولية، فقد كانت هنالك في البداية حالة من الانتظار والترقب والوجل المتخوف من طرف القوى الكبرى التي راحت تتساءل عن طبيعة الخيار و تحاول معرفة النموذج الذي ستنتهجه الدول النامية –كما صارت تسمى !– لتحقيق مطلب التنمية، هل

سيكون توجهها رأسماليا أم اشتراكيا ؟ هل ستعتمد التخطيط أم قواعد السوق ؟ هل ستجنح للتأميم أم ستشجع الاستثمارات الأجنبية ؟ هل..وهل..وهل؟؟. وفي عالم تلك الأيام الذي مزقته ثنائية الحرب الباردة، لم يكن الخيار مجرد تعبير عن ضرورات اقتصادية أو متطلبات واقعية، بقدر ما كان موقفا سياسيا بل تموقعا أيديولوجيا ضمن هذا المعسكر أو ذاك. وكان الخيار التنموي في كثير من المرات سببا لنشوب مواجهات وصدامات بين القوى الكبرى وبعض الدول المستقلة حديثا، مثلما حدث في مصر وكوبا وغيرها.

كانت هناك ظروف كثيرة وعوامل عديدة جعلت النموذج الاشتراكي أشد بريقا وأكثر جاذبية في نظر العديد من دول العالم الثالث – وهذه تسمية أخرى !!– فقد كانت النتائج المعلنة عن نسب النمو المحقق في الدول الاشتراكية تسلب العقول وتحير الألباب، وكانت الرسائل والصور الدعائية تظهر الحياة في **مجتمعات البروليتاريا** كأنها العيش في جنة الفردوس الموعودة لكن على وجه الأرض!!. أضف لذلك أن الشعارات والعناوين البراقة للاشتراكية بدت أقرب للدعاوى والأفكار الثورية **العالمثالثية**، وأكثر انسجاما وتوافقا معها، وسادت في ذلك الوقت رغبة قوية وجامحة، لدى الدول والشعوب الحديثة العهد بالاستقلال، في مخالفة المستعمر السابق، والمعروف أن كل القوى الاستعمارية السابقة، كبيرة كانت كفرنسا وبريطانيا أو صغيرة كبلجيكا وهولندا والبرتغال، جميعها تنتمي للمعسكر الغربي وتتبنى النموذج الرأسمالي الليبرالي. وهنالك في النهاية تأثيرات نزعة التشبه والتقليد ومسايرة الرائج من الأفكار والأساليب وإتباع **الموضة** السائدة، وكانت الاشتراكية في تلك الأيام موضة العصر بلا منازع وإغراء انتحالها لا يقاوم تماما كإغراء آخر صيحات الموضة في روما وباريس!.

مجموع هـذه الأسباب – وغيرها – ، دفع بمعظم دول الجنوب– وهذه تسمية ثالثة !!!– إلى تبني مناهج وسياسات تنموية وطنية قريبة في الغالب، وإن بدرجات متفاوتة، من النموذج الاشتراكي. وتميزت على العموم بالتدخل المباشر للدولة في عملية التنمية، وبالدور المركزي الذي تلعبه في الحياة الاقتصادية، وأدت هذه السياسات عند امتزاجها بتركيبة وطبيعة السلطة والمجتمع في كثير من الدول النامية إلى ظهور نمط "رأسمالية الدولة".

○ ○ ○

مثل غيرها من الدول الحديثة الإستقلال في عالم الجنوب، كانت التنمية هدفا أساسيا بل الهدف الأساسي للدولة الجزائرية. وظهرت دون تحقيق هذا الهدف موانع وعقبات كثيرة، فالموارد والإمكانات المتوفرة كانت قليلة، في الوقت الذي كان الواقع الاقتصادي والاجتماعي يرسم صورة كئيبة مخيفة:

- ضحايا حرب التحرير يعدون بالملايين، منهم مئات الآلاف من المعطوبين والمصابين ينتظرون العلاج والرعاية الصحية، ويطمحون لإعادة تأهيلهم وإدماجهم من جديد في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. ومئات الآلاف من الأطفال اليتامى والنساء الثكالى والأرامل ومن المسنين والعجزة الذين فقدوا المعيل وينتظرون الاهتمام بهم والتكفل بأمرهم. وملايين من المشردين والمهجرين والنازحين واللاجئين ينتظرون العودة إلى قراهم ومداشرهم التي لم يعد للكثير منها وجود بفعل الخراب والدمار الذي خلفته الحرب. وكل هؤلاء ينتظرون من الدولة التكفل والرعاية وحلولا لمشاكلهم، والجميع ينتظر الحصول على مسكن لائق وعمل مناسب،

ويريد أن يوفر لأبنائه التعليم والرعاية الصحية... باختصار كان الجميع يريد أن يعيش حياة كريمة ضحى في سبيلها طوال سنوات سبع.

- النظام الاقتصادي الموروث عن الاستعمار لا يلائم إطلاقا الأهداف المسطرة من قبل النظام الجديد، فالمرافق العامة والبنية التحتية والمنشآت العمومية جميعها مهيأة لخدمة الأقلية الأوروبية ومقامة في المناطق ذات الكثافة السكانية الأوروبية أي في بعض المدن الساحلية الكبرى. وبنية النظام الاقتصادي برمته موضوعة لخدمة الاقتصاد الفرنسي وتلبية حاجياته من بعض المنتجات الزراعية والمواد الأولية، والعلاقة بين الاقتصادين الجزائري والفرنسي علاقة تبعية شاملة وكاملة.
- كل المنشآت الصناعية الهامة، كل المزارع الكبيرة والأراضي الفلاحية الخصبة، كل مصادر الطاقة ومواقع الثروات الطبيعية والمعدنية، كل مرافق الخدمة العمومية، كل البنوك والمصارف وشركات التأمين، وباختصار كل مصادر المال والثروة كانت بيد الأقلية الأوروبية أو تحت سيطرة الاحتكارات الفرنسية الكبرى.
- لم تكن السلطة الجديدة تمتلك أية خبرة حقيقية في تسيير وتنظيم الشؤون الاقتصادية، وكان النقص في الكفاءات والخبرات والإطارات المؤهلة للقيادة والتسيير كبيرا وخطيرا، بل كان هناك نقص في كل المهن والوظائف التي تتطلب تكوينا خاصا. فالأغلبية الساحقة للإطارات واليد العاملة المتخصصة والمؤهلة تنتمي للأقلية الأوروبية، أما الجزائريون القلائل الذين توفرت لهم فرصة التعليم والتكوين، فلم يتقلدوا في الغالب أية مناصب هامة تسمح لهم باتخاذ القرار.
- الرأسمال الوطني الضروري للاستثمار وتحريك عجلة التنمية واقع بالكامل في يد الفرنسيين، ولم تكن الظروف الصعبة والفقر المدقع الذي توجد فيه

الغالبية الساحقة من الجزائريين تسمح بأية محاولة لتكوين رأسمال آخر يؤدي المهمة المطلوبة. أما الرأسمال الخارجي فلم يكن متاحا في الحاضر ولا في المستقبل القريب المنظور بحجم يسمح بالاعتماد عليه في سد الفراغ القائم، أو في إحداث الحركية الاقتصادية المطلوبة.

أدى تفاعل هذه الحقائق مع بعض الاعتبارات السياسية والفكرية للسلطة القائمة، وبعض الاعتبارات التاريخية الخاصة (تتعلق بمخلفات السياسة الاقتصادية للاستعمار في الجزائر في قضية الأراضي والملكية العقارية)، إلى ظهور النموذج الاشتراكي كطريق مثالي وحل وحيد، ممكن ومعقول ومقبول، لتجاوز الوضعية الحرجة والصعبة والانطلاق الفعلي في عملية التنمية. وهكذا بدأت الملامح الكبرى للاقتصاد الجزائري الحديث تتبدى، وتظهر موسومة بالطابع الاشتراكي.

كانت الانطلاقة بظهور التسيير الذاتي الاشتراكي للمزارع والمصانع، ثم تلته عملية تأميم البنوك والمؤسسات الأجنبية ومصادر الثروة الطبيعية، ليتم بعدها إنشاء الشركات والمؤسسات "الوطنية" الكبرى التي سيطرت على مجمل النشاط الاقتصادي داخل الوطن واحتكرت كل منها قطاعا معينا. وضمن ذات التوجه انطلقت الثورة الزراعية وسط صخب وضجيج إعلامي ودعائي كبير. وكان كل ذلك يتم وفق مخططات مركزية وتحت السيطرة والتدخل المباشر للأجهزة الحكومية الإدارية والسياسية، وساهمت طفرة أسعار المحروقات والمواد الأولية في أوائل السبعينيات، في إعطاء دفعة قوية وقفزة كبيرة لهذه السياسة الاقتصادية فقد مكنت المداخيل البترولية المتدفقة من دفع تكاليف استيراد الآلات والمصانع والمعدات والمواد والتجهيزات المختلفة التي تتطلبها المشاريع والنشاطات الجديدة، ومكنت بذلك من مضاعفة المشاريع والمنشآت الصناعية، وسمحت أيضا بتغطية تكاليف السياسة

المنتهجة في الميدان الاجتماعي والمتمثلة في التعليم والعلاج المجاني، تكاليف بناء المدارس والمعاهد والجامعات وتشييد المستشفيات والعيادات، وإعداد الأساتذة والمكونين والمعلمين والأطباء ...الخ، وتكاليف مشروعات السكن الاجتماعي والتهيئة العمرانية والقاعدية الواسعة وغيرها من المشاريع، ومكنت المداخيل البترولية من سد الثغرات المختلفة الناتجة عن العجز الذي سجلته معظم القطاعات خارج قطاع المحروقات- وكانت هذه أخطر النتائج التي أحدثتها أموال المحروقات -.

مع بداية عقد الثمانينيات بدأت تظهر ملامح التحول والتغيير في التوجهات الاقتصادية وفي مجمل السياسة التنموية. وبدا أن السياسة الجديدة تحاول أن تركز جهودها على تحسين طرق التسيير وأساليب التنظيم الاقتصادي للمؤسسات والموارد والمنشآت القائمة بالفعل قبل التفكير في تخصيص استثمارات لمشاريع منشآت جديدة. وبدأ تطبيق سياسة إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية والأراضي الفلاحية التابعة للقطاع العام، مع محاولات لتخفيف البيروقراطية الخانقة والمركزية الشديدة التي ميزت المرحلة السابقة. ولعل أهم ما ميز هذه الفترة هو ذلك النمو السريع للنزعة الاستهلاكية التي وجدت تجسيدها في برنامج القضاء على الندرة في أوائل الثمانينيات وفي شعار المرحلة " **من أجل حياة أفضل !!**"، وقد ترافقت هذه النزعة مع انتشار رهيب لظاهرة السوق الموازية القائمة على التهريب (**الطرابندو** في العامية الجزائرية) والاحتكار والمضاربة، وبدأت كثير من الثروات المشبوهة تتكون وراحت كثير من مظاهر الغنى الفاحش تظهر جنبا لجنب مع بوادر فقر مدقع. وجاءت أزمة أسعار الطاقة في أواسط الثمانينيات لتزيد من تعفن الوضع، وظهر شعار رسمي جديد "**العمل والصرامة لضمان المستقبل !!**" تعبيرا عن إحساس بأخطاء الأمس أم نبوءة بمتاعب الغد ؟!! .

○ ○ ○

رياح التغيير والشفافية التي أعقبت أحداث أكتوبر 1988 الدامية، أظهرت الحقائق العارية حول كثير من القضايا والمواضيع الاقتصادية الهامة التي كانت المعلومات حولها قبل ذلك سرا من الأسرار!.(رغم أن واقع الحياة اليومية للمواطن قد أظهر منذ مدة أن الأمور في الغالب لم تكن كما كان يراد لها أن تبدو. وكان العام والخاص يشعر بتداعياتها وانعكاساتها من خلال الندرة التي مست أغلب المواد الضرورية وأزمة السكن التي أمسكت بخناق الكل والبطالة التي راحت تلقي ظلالها المخيفة على الجميع)، وكانت الحقائق المعروضة مدعاة لإثارة الدهشة والانفعال، والغضب في كثير من الأحيان، لكنها في النهاية كانت تعبيرا عن الواقع في قالب رسمي، وعرضا لنتائج تجربة ثلاثة عقود من التنمية والاستقلال !!.

- أول الحقائق المفزعة التي ظهرت هي حقيقة المديونية الثقيلة التي بلغت في ذلك الحين 26 مليار دولار، ومن سوء الحظ أن هيكل الدين مشكل في الغالب من قروض قصيرة أو متوسطة الأجل، وهو ما يجعل خدمتها أكبر ووقعها أشد وأثقل.

تبين أيضا أن عملية التصنيع قد وصلت إلى طريق مسدود أو حصرت في عنق الزجاجة كما يقال، فالمصانع والمركبات الكبرى سقطت في دوامة لا نهاية لها من المشاكل (الصيانة وقطع الغيار، غياب التقنيات الجديدة، ضعف التسيير، ثقل الآلة البيروقراطية، البطالة المقنعة، مشاكل التسويق، مشاكل استيراد المواد الأولية التجهيزات المختلفة...الخ)، وأصبحت

أغلب المنشآت تعمل بنصف طاقتها أوبأقل من النصف في كثير من الأحيان.

- الانهيار التام للقطاع الفلاحي، وتدهور الإنتاج الزراعي بشكل مريع مما أدى إلى تنامي التبعية الغذائية التي راحت تستهلك نسبة هامة من المداخيل البترولية. بل إن كثيرا من الديون الخارجية كانت موجهة لدفع تكلفة الفاتورة الغذائية(تستورد الجزائر ما قيمته 500 مليون دولار سنويا من السكر فقط !).
- العجز عن استيعاب قوة العمل الجديدة المتزايدة سنة بعد أخرى، وتفاقم مشكلة البطالة خاصة بالنسبة للشباب، وظهر في الوقت ذاته إفلاس المدرسة وعجز المنظومة التربوية عن مسايرة الواقع الاقتصادي والاجتماعي.
- التخلف الكبير في ميدان التكنولوجيا، والغياب الكلي للبحث العلمي الفعلي والجاد، وتبعية تامة في هذا المجال.
- إنخفاض المستوى المعيشي لمواطن الطبقة المتوسطة، وتراجع القدرة الشرائية الحقيقية، واستمرار المشاكل المستعصية المزمنة المتعلقة بالسكن والعلاج والحماية الاجتماعية...الخ.

وعلى وقع خطى الأزمة الزاحفة بسرعة متزايدة سقطت بشكل "رسمي" شعارات وعناوين وسياسات دامت ثلاثة عقود من الزمن، وسقطت معها صورة التنمية التي رسمتها الشعارات الطنانة والحقائق المزيفة، في ذات الوقت الذي سقطت فيه تجارب مشابهة في مناطق مختلفة من العالم (وكان أكثرها دويا وصدى سقوط المعسكر الشرقي وعلى رأسه الاتحاد السوفييتي) معلنة نهاية حلم التنمية المبنية على المصانع والأفكار المستوردة !!! .

الخروج من دائرة الشيطان

شبّه بعض المفكرين الاقتصاديين ظاهرة التخلف في البلدان النامية بحلقة مفرغة تبدأ حيث تنتهي، وسماها بعضهم **"دائرة الشيطان"**، دائرة محكمة تصنعها عوامل مترابطة متسلسلة الفقر – المديونية – التخلف – الجهل...الخ. فالبلدان النامية – أو المتخلفة – تعيش حالة من الركود والخمود الاقتصادي، وللخروج من حالة التخلف يتحتم عليها تحريك عجلة الحياة الاقتصادية، لكن تحريك الاقتصاد يحتاج إلى استثمارات وإنشاءات مكلفة أي يحتاج إلى أموال، وبحكم أنها فقيرة ومواردها المالية المحلية ضعيفة أوغير كافية تلجأ هذه البلدان للاستدانة الخارجية من الدول الغنية والمؤسسات المالية الدولية (وفي الغالب يوجه جزء من الدين لاستيراد المواد الاستهلاكية الضرورية، وغير الضرورية أحيانا !!) في حين يخصص الجزء الآخر لتحريك الحياة الاقتصادية، بهدف زيادة دخلها القومي والخروج من دائرة التخلف، لكن ما يوجه للاستثمار يتبدد أو يضيع نتيجة فشل المشاريع (بفعل غياب الخبرة في التسيير أو الكفاءة التقنية انتشار الإهمال والتسيب والرشوة أو عدم قدرة المنتوج على المنافسة...) أو نتيجة عوامل سياسية، إدارية أو إجتماعية مختلفة، لتجد هذه البلدان نفسها واقعة في شراك المديونية الثقيلة إضافة لاستمرار الركود الاقتصادي. وتنتهي الدورة من حيث بدأت لتتكرر من جديد وهكذا دواليك...!!.

لقد طرحت التنمية أكبر التحديات أمام العقل الإنساني في العصر الحديث، لكن الفشل الذي لاقته تجارب التنمية في بلادنا – وفي مُعظم بلدان الجنوب – لم يكن ناتجا فقط عن أسباب موضوعية، سواء طبيعية (متعلقة

بالأرض والبيئة أوالظروف المناخية)، أو إنسانية (نمو ديمغرافي سريع ومرتفع و تدني المستوى التعليمي والثقافي). ولكنه نتج أيضا عن أسباب ذاتية تتعلق أساسا بفهم حقيقة التنمية ومن ثم إيجاد الوسائل والآليات اللازمة لتحقيقها.

- الخطأ الأول راجع إلى التركيز على البعد الاقتصادي والاعتقاد أن النتائج الفعلية للتنمية كامنة فقط في ارتفاع الناتج الوطني (PNB)، واعتبار طريقة الحياة الغربية والنموذج الاستهلاكي الأمريكي كهدف وغاية نهائية للتنمية، حيث أصبحت المصانع وناطحات السحاب وشبكات الطرق السريعة والمطارات الحديثة الضخمة والعربات والسيارات من كل الأشكال والأصناف وحتى محلات الهمبرجر والكوكاكولا...هي الدلالة المادية على نجاح التنمية!!.
- نتيجة هذا الفهم المبتور للتنمية والتصور الخاطئ لغايتها وهدفها النهائي، ساد الاعتقاد أن إستيراد النماذج والنظريات والنظم التي نجحت في الشمال كفيل بأن يضمن نجاح التنمية في الجنوب، ولم يتم بالتالي بذل أي جهد لجعل عملية التنمية والتحديث ملائمة للبنى الاجتماعية الأصيلة.
- تأثيرات التدخل المباشر والمكثف للدولة في عملية التنمية وفي تسيير الحياة الاقتصادية على وجه الخصوص، مما فتح المجال واسعا أمام التلاعبات والممارسات الاحتكارية وظهور ذهنيات التسيير المتسيب واللامبالي، وتبذير الموارد والمنشآت ومختلف وسائل الإنتاج.
- ثقل البنية الإدارية والجهاز البيروقراطي وعدم ملائمتها لإدارة التنمية.
- هيمنة السياسات والتوجهات المحلية والوطنية في تخطيط عمليات التنمية وإهمال البعد التعاوني التكاملي، والسياسات الجهوية أو الإقليمية الضرورية لتوفير الشروط المطلوبة للنجاح.

○ ○ ○

ربما كان من حقنا أو من واجبنا أن نبحث عن مكمن المشكلة وأسباب الفشل، ونتساءل بعد ذلك أليس الخروج من "دائرة الشيطان" ممكنا بالبحث عن تنمية متناغمة لمجتمعنا – وربما لكل المجتمعات العالمثالثية – تمكننا من استيعاب التقدم العلمي والتقني واللحاق بركب التطور والعيش في ظل المبادئ العصرية للحياة الاجتماعية والسياسية القائمة على العدل والحرية واحترام حقوق الإنسان، وذلك دون العمل على قلب منظومة القيم أو القضاء عليها أي دون المساس بحضاراتنا وشخصيتنا وهويتنا، دون أن يطلب منا دخول المعركة الممزقة بين الأصالة والحداثة ؟ لماذا لا نحاول أن نعيد تحديد مفهوم التنمية باعتبارها ولادة جديدة للحضارات الإنسانية الكبرى في عصر التكنولوجيا والديمقراطية ؟. ربما كان مايهم الإنسان من التنمية هو نتائجها المادية المباشرة أي ارتفاع الدخل وتحسن مستوى الحياة ومستوى مقبول من الإستهلاك ...الخ، ولكن مايهمه في النهاية وقبل أي شيء آخر هو أن يعيش ويعمل وينتج في إطار شخصيته وحضارته الأصلية.

تعني التنمية في أبسط معانيها القضاء على التخلف، لكن التخلف ليس ظاهرة بسيطة لكنه حصيلة تراكم أمراض متعددة متنوعة، لا تخضع بالضرورة لذات العلاج ولا تدواى كلها بنفس الدواء. وقد يتسبب علاج ظاهرة من ظواهر التخلف أو سبب من أسبابه في إفراز عوامل تساعد على نمو أو استفحال ظاهرة أو سبب آخر من أسبابه، فالتخلف حصيلة مجموعة كبيرة من الأمراض الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والإدارية، وما التنمية في حقيقة الأمر إلا تشخيص وعلاج لكل تلك الأمراض، الأمر الذي يجعل منها عملية صعبة ومعقدة، ويؤدي في غالب الأحيان إلى إجهاض أو

فشل محاولات التنمية أوإصابتها بالإحباط والتراجع عند أول بادرة توقف أو صعْوبة مضي نحو الأمام بفعل قصور في التحليل أو تقصير في العلاج، أو تسقط التجربة بأكملها حين تكون المفاهيم والتصورات تبسيطية أوساذجة، أو عندما تكون الخطط جزئية أو غارقة في دائرة الأماني والأحلام.

التنمية عملية كلية شاملة لمختلف وجوه النشاط والحياة في المجتمع، تبدأ وتنتهي ببناء الإنسان وتحريره من كل أشكال التسلط والاستعباد والقهر، وتسعى إلى تطوير كفاءات الفرد وإطلاق قدراته على العمل الخلاق، والتنمية كذلك اكتشاف لطاقات المجتمع والعمل علىاستخدامها بالصفة المثلى التي تمكن من إقامة القاعدة الانتاجية القادرة على العطاء المستمر بما يحقق رفاه الإنسان وكرامته.

التنمية كغيرها من القضايا المتعلقة بالإنسان والمجتمع، قضية نسبية ومتغيرة، لذا فإن أهدافها تخضع للتحول والتغير وفقا لتطور احتياجات وتطلعات المجتمع وفقا للإمكانات والموارد المتاحة. ولما كانت الاحتياجات والموارد تتغير وفقا للظروف فإن أهداف التنمية ومتطلباتها تخضعان لذلك التغيير.

التنمية عملية متشابكة متداخلة، تتفاعل داخل إطار متكامل من الروابط والعوامل المعقدة، سياسية وإقتصادية وإجتماعية وثقافية وإدارية، ولما كانت كل جوانب التنمية تتداخل وتتفاعل فيما بينها فإنه من الصعب تحقيق التنمية في جانب واحد من جوانب الحياة دون غيره من الجوانب، فالتنمية الحقيقية هي محصلة تفاعلات مستمرة بين العوامل والجوانب المختلفة للمجتمع والحياة، ويتوقف دور كل عامل منها ومدى تأثره وتأثيره، على الظروف التي تتم فيها عملية التنمية وعلى المرحلة التي قطعتها من مسيرتها.

التنمية تشترط أن يكون النمو ثمرة عمل وتطور المجتمع بأكمله، وليس نتاج قطاع منعزل يعتمد على ريع ثروة طبيعية أو يرتكز على الخبرة والمهارة والتقنية المستوردة، كما تشترط أيضا أن يكون ارتفاع الدخل متزامنا مع العدالة في توزيعه.فالتنمية ليست مجرد أرقام أو نتائج ومؤشرات إقتصادية كلية أو جزئية، إنما عملية اجتماعية قبل ذلك.

التنمية مفهوم ذو بعد اقتصادي، اجتماعي، سياسي، وثقافي، ليست حكرا على الأجهزة الإدارية (وإن كانت الظروف قد فرضت في مرحلة معينة أن تلعب البيروقراطية دورا رئيسيا) لكنها إطار عملي ينبغي أن تشارك وتساهم فيه كل المؤسسات والقطاعات والأفراد كل حسب قدراته والدور الملائم أو المرسوم له. و باعتباره غاية التنمية وأداتها، يجب أن تتاح الفرصة للإنسان ليتمكن من المشاركة في رسم سياسة التنمية، ليستطيع فهمها ومن ثم المشاركة في تحقيقها أيا كان مستواه الاجتماعي أو الوظيفي. ولا يستطيع الإنسان أن يؤدي دوره إذا لم تتوفر له الفرص والضمانات الكافية وإذا لم تهيأ الأسباب والشروط التي تجعل مشاركته فعالة وإيجابية.

التنمية يجب أن تكون منهجا وطنيا تتفاعل الجماهير معه ويقبله المجتمع بكل طبقاته وشرائحه وقطاعاته، ليكون الإسهام والمشاركة في تحقيق التنمية نابعا من الإيمان بذلك المنهج والأمل في الوصول إلى غايته وأهدافه النهائية.ولا يتحقق ذلك إلا عندما يصبح شعور ورباط الانتماء لمواطنة دولة واحدة أقوى من شعور ورباط الانتماء للأسرة أوالقبيلة أو الجهة، وحين يتحقق التفاهم والتلاحم بين السلطة والمجتمع الذي تقوده، وحين تدرك السلطة دورها في صنع القرار وتسعى للاستجابة لتطلعات المجتمع وطموحاته، وحين يكون المجتمع قابلا وقادرا على ممارسة دوره في المشاركة في صنع القرار وتنفيذه.

وفي النهاية فإن التنمية تقتضي تغييرا جذريا في فكر الإنسان وقدراته وسلوكه، ويعتبر هذا التغيير وسيلة التنمية وغايتها في نفس الوقت. ويتطلب كل هذا توفر مجموعة من الشروط والظروف التي يمكننا أن نقسمها إلى مجموعتين:

1. إزالة كل أنواع الموانع والعوائق والعقبات التي تقف حاجزا أمام إنطلاق تفجر الامكانات الذاتية الكامنة في كل كيان ومجتمع إنساني.
2. توفير كل الشروط والترتيبات (بكل أنواعها: مؤسسية، قانونية، سياسية، علمية...الخ) التي تساعد على تطور هذ الإمكانات المنطلقة إلى أقصى الحدود.

ويمكننا أن نحدد جملة من المبادئ الأساسية التي ينبغي مراعاتها لوضع سياسة أو خطة تنموية فعالة وفعلية:

- ضرورة تأصيل التنمية بعد أن ظهر جليا أن تجارب الاستيراد قد أدت إلى نتائج وخيمة بل كارثية، وليس التأصيل عملا سهلا أو يسيرا بكل تأكيد لكنه عمل ضروري محتوم لا مناص منه ولا بديل عنه، ويعني التأصيل البحث عن فلسفة وغايات ونماذج جديدة للتنمية تتوافق وتتلائم مع الخصوصيات الحضارية للمجتمع النامي. ويقع عبء القيام بمهمة التأصيل هذه على عاتق القيادات الفكرية والسياسية التي تصدت لقيادة المجتمع وتوجيهه.

ضرورة تفادي خطأ اعتبار التنمية اقتصادية بحتة في حين أنها إنسانية واجتماعية أساسا، فليس التصنيع أو زيادة الانتاج الزراعي أو تطوير البنية الأساسية أو زيادة الناتج القومي الخام أو ارتفاع نسبة الدخل الفردي...الخ هي الغاية النهائية للتنمية، ولا هي مؤشر نجاحها أو فشلها،

لكنها وسائل ومراحل على طريق تحقيق الغاية النهائية التي تتحدد في عملية التأصيل.

- التنمية عملية اجتماعية متشابكة الحدود والأبعاد ونجاحها يقتضي مشاركة ومساهمة إيجابية من طرف المجتمع بأكمله، ولا يمكن أن يتحرك المجتمع للمشاركة في أي سياسة إذا لم يحصل لديه الفهم والاقتناع والايمان بها، وهذه بدورها لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل نظام قائم على العدالة والديمقراطية وضمان الحقوق والحريات العامة الفردية والجماعية. وتقتضي التنمية أيضا حدوث تغييرات عميقة في كثير من المفاهيم والذهنيات والتقاليد الإجتماعية خاصة في ما يتعلق بقضية الأسرة والمرأة.
- الإنسان محور التنمية، فهو وسيلتها وهدفها في ذات الوقت، لذلك فإن تطوير الإنسان أو الرأسمال البشري كما يسمى هو الخطوة العملية الأولى على طريق التنمية الفعلية، ويتحقق ذلك في ظل الظروف الاجتماعية والسياسية المبنية على مبادئ العدل والحرية والشورى والعمل، وتطوير النظام التعليمي والتربوي يمثل حجر الأساس في كل هذا.
- لاتوجد قاعدة عامة تحدد بالضبط حدود تدخل الدولة في عملية التنمية، لكن الثابت والمتفق عليه أن دورها مطلوب وحيوي، لكن هذا الدور يجب أن يضبط ويتحدد بدقة حتى لا تتحول الدولة إلى متعامل إقتصادي قائم بذاته يمارس كل أنواع النشاط الإقتصادي بما فيها تجارة التجزئة!.
- لابد لأي سياسة تنموية واقعية من الاعتماد على سياسات التعاون والتكامل الإقليمي والجهوي، فالشروط الأساسية لنجاح التنمية (الموارد الطبيعية، رأس المال، الخبرة، القاعدة العلمية، السوق الداخلية...) نادرا ما تتوفر مجتمعة في بلد واحد بمفرده، خاصة في بلدان العالم الثالث، لذلك فإن أي تجربة منفردة مصيرها في الغالب الفشل أو الهشاشة والضعف على

أقل تقدير خاصة في ظل التكتلات التي تسعى دول الشمال المتقدمة لإقامتها.

- السياسة الخارجية ينبغي أن توجه بالدرجة الأولى لخدمة التنمية، ليس عن طريق استجداء المساعدات، بل بتكثيف صيغ الشراكة والتعاون وتوسيعها إلى كل المجالات والميادين. إن التبادل الاقتصادي الحر في الميدان الخارجي ليست قاعدة مطلقة أو مقدسة خاصة في ظل حالة اللامساواة والاختلال الفضيع القائم بين الدول المصنعة والدول النامية، وربما حان الوقت للبحث عن صيغ تبادل تراعي هذا الواقع.

التنمية كما يظهر عالم واسع شاسع وعملية معقدة تتداخل فيها عوامل كثيرة ومتنوعة، وحتى نخرج ولو قليلا من عالم الأفكار والمبادئ المجردة سنحاول أن نستعرض ولو باقتضاب شديد بعض المحددات التي يمكن أن تضبط المجالات والميادين الكبرى لعملية التنمية.

(I) الغذاء:

مشكلة الغذاء مظهر جوهري من مظاهر التخلف، وهي مشكلة مركبة من عوامل عديدة ومتداخلة، ولعله من المناسب أن نذكر في هذا السياق أن مشكلة الغذاء مشكلة عالمية ليست ناتجة بالكامل عن أسباب إقتصادية أو طبيعية فلها الكثير من الجوانب والمنابع الاجتماعية والسياسية، فالعالم ينتج من الطعام أكثر مما يستهلك بكثير لكن المصالح المالية والسياسية للدول المنتجة كثيرا ما تتلف ملايين الأطنان من الأغذية حتى تحافظ على الأسعار المرجوة، في حين يموت ملايين البشر جوعا في كثير من بلاد العالم وحتى في البلدان المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية حيث يعيش ملايين المشردين الذين يبحثون عن قوت يومهم في طوابير "الحساء الشعبي" أو بين أكوام الزبالة ويموت كثيرون منهم جوعا عندما يعجزون عن

الظفر بما يسد رمقهم خاصة في برد الشتاء القارس، أما في دول العالم الثالث وخاصة في إفريقيا فكثيرا ما وصلت الأمور إلى مجاعة قاتلة.ولا يمكن اعتبار النمو الديغرافي أو ارتفاع نسبة الولادات سببا أساسيا من أسباب الأزمة الغذائية فالموارد الطبيعية كفيلة بإطعام أضعاف أضعاف عدد البشر الموجودين على سطح الأرض، فعلى المستوى العالمي لاتوجد مشكلة ندرة بقدر ما توجد مشكلة توزيع. وحتى لو افترضنا أن الزيادة السكانية تساهم في تعقيد مشكلة الغذاء فمن المشكوك فيه أن تتمكن الوسائل الحالية لتنظيم الولادت من إعطاء حلّ جذري للمشكلة.

وبالنسبة لبلادنا هنالك أسباب خاصة جعلت من مشكلة الغذاء تقف على رأس مشاكلنا الإقتصادية، بل على رأس الإهتمامات اليومية لكل المواطنين. بطبيعة الحال فإن تدني مستوى الإنتاج الزراعي، خاصة ما يتعلق بالمواد ذات الاستهلاك الواسع، هو منبع المشكلة ومنطلقها، ويعود تدني الإنتاج إلى جملة من الأسباب منها ماهو متعلق بالتوجهات والأوضاع السياسية (إنعكاسات سياسة الثورة الزراعية وسياسة المستثمرات الفلاحية بعد ذلك، و تدهور الوضع الأمني في السنوات الأخيرة) ومنها ما يعود لأسباب تاريخية (التشوهات الموروثة عن الحقبة الإستعمارية) أو لظواهر اجتماعية (ظاهرة النزوح نحو المدن والاختلال في سلم القيم الإجتماعية) ومنها أسباب هيكلية ناتجة عن عوامل ذاتية، من أبرز هذه العوامل :

1. عدم حل مسألة الملكية العقارية للأراضي. والتركيبة المجزءة والمفتتة للمساحات الزراعية.
2. غياب نظام تمويل فلاحي فعال ومنسجم مع طبيعة وظروف الريف الجزائري.
3. نقص المكننة وجهل غالبية الفلاحين لطرق التسيير والانتاج الحديثة.

4. تأثير مجموعات المصالح المحتكرة للسوق الغذائية، التي تعمل دائما على استمرار الندرة وضعف الإنتاج وبالتالي استمرار الاستيراد وكل ما يعنيه من عمولات ومضاربات ورشاوى...الخ.

إن حل مشكلة الغذاء هو عمل ضروري لانطلاق أي عملية تنموية، فلا يمكننا أن نحدث عن تنمية "**الإنسان الجائع**" ولا يمكننا كذلك أن نتحدث عن تنمية بجتمع يعاني الحرمان والندرة من أبسط ضروريات العيش، فزيادة الإنتاج الزراعي شرط أساسي لانطلق وفعالية عملية التنمية ككل، ويمكننا أن نجد حلولا مناسبة لمشكلتنا الغذائية في حال التزامنا بجملة من المحددات.

- حل قضية الملكية وإصلاح بنية العقار الزراعي
- التوسع الأفقي في استغلال الأرض عن طريق زيادة الإستصلاح
- تغيير العادات الاستهلاكية الغذائية
- إصلاح نظام القروض والتمويل
- إقامة بيئات اجتماعية فلاحية جديدة.

(II) التصنيع:

لا يمكن بكل تأكيد رفع مستوى الحياة أو تحقيق التنمية في أي بلد في العالم دون التصنيع، فالصناعة تمكن من التوظيف التام والكامل للعمال على مدار السنة خلافا للزراعة التي لا توفر في الحقيقة إلا عملا مؤقتا، وتمكن الصناعة أيضا من مضاعفة الإنتاج فبتنمية الصناعة تتم تنمية أسرع للناتج الوطني، لكن كل هذا ليس حجة كافية لإهمال الزراعة وإعطاء الأولوية للصناعة كما حدث في السابق، لكن يجب إيجاد الترابط الملائم بين التقدم الزراعي والتقدم الصناعي، وينبغي تحسين الإنتاج الزراعي قبل الشروع في تطوير الصناعة، فبإمكان الزراعة بعد تحقيق الزيادة في الإنتاج أن تحرر اليد

العاملة اللازمة للتصنيع، في حين تؤدي حركية القطاع الزراعي إلى زيادة القدرة الشرائية للفلاحين وسكان الريف وبالتالي إلى تزايد الطلب على المنتجات الصناعية.

تمثل الشراكة والتعاون مع المستثمرين الأجانب خواص أو عموميين عاملا مهما وضروريا لتحقيق التصنيع ، لكن ينبغي الحرص على تفادي الصناعات التي أقيمت فقط للاستفادة من الأوضاع الإجتماعية والضريبية، وتشجيع "**الصناعة المنمّية**" التي تعمل على سد الحاجات الأساسية للشعب (الصناعات الغذائية – صناعات النسيج والجلود والمعدات المنزلية – صناعات الأدوية...) هذه الصناعات تعتبر منمية لأنها توفر الاستخدام وتوزع الأجور مما يزيد الطلب والاستهلاك وتتولد التنمية الصناعية الذاتية ككرة الثلج. ونشوء هذا الصنف من الصناعة أي "**الصناعة المنمية**" يتطلب توفر شرطين:

1. وجود سوق داخلي واسع لا يقل تعداده عن 200 مليون نسمة. ويلاحظ في هذا الصدد غياب هذا الشرط بالنسبة لغالبية دول العالم الثالث العالم مما يؤكد على ضرورة قيام مجموعات تكاملية للتنمية. وبالنسبة لبلادنا يتطلب تحقيق هذا الشرط تكثيف العمل على بناء نظام عربي تكاملي جديد.
2. توفر حد أدنى من الحماية للمنتجات الوطنية بواسطة تعرفة جمركية مناسبة فليس من المعقول أن نطلب من صناعة حديثة ناشئة الدخول في منافسة مع صناعة عريقة قوية ناضجة، فليس هذا حقا ولا عدلا بكل المقاييس، وحتى بالمقاييس الإقتصادية العارية (لقد مارس الأمريكيون أساليب حمائية متشددة حتى سنوات الخمسينيات.)

من المسائل المهمة التي يطرحها موضوع الصناعة، مسألة التحكم في صناعات التكنولجيا المتقدمة أو الصناعات التي تتطلب قدرات وإمكانات

ومهارات تقنية فائقة، وعلى رأس هذه الصناعات الصناعة النووية. وفي الحقيقة لا يمثل موضوع الصناعة النووية موضوعا إقتصاديا أو علميا أو تقنيا، بقدر ما يمثل موضوعا أمنيا وسياسيا. إن الإنسان بولوجه لعالم الذرة قد أطلق عقال طاقة هائلة مبهرة ومرعبة في الوقت ذاته، وكان من سوء حظ البشرية أن تتعرف لأول مرة على هذه الطاقة الهائلة في صورة آلة للقتل والتدمير، فارتبطت منذ ذلك الحين صورة الطاقة النووية في أذهان الناس بالخطر الجاثم في عشرات الآلاف من القنابل النووية التي تحويها ترسانات القوى الكبرى والتي تكفي كما يقول العارفون لتدمير كوكبنا بأكمله خمس مرات على الأقل!! في حين ظلت الاستعمالات السلمية للطاقة النووية بعيدة في الغالب عن الواجهة، التي احتوتها بشكل شبه كامل الاستخدامات العسكرية لهذه الطاقة.ولعله من الضروري في هذا السياق الإنطلاق من مبدأ أساسي وهو أن الصناعات النووية بالرغم من المخاطر التي تمثلها على الإنسان وعلى البيئة، حق لكل شعوب ودول العالم القادرة على التحكم فيها واستخدامها للأغراض السلمية البناءة، إن الآفاق التي تفتحها التقنية النووية أمام البشرية آفاق واسعة ورحبة، فهي قادرة على دفع خطى التطور الحالي دفعا كبيرا إلى الأمام في كل المجالات العلمية والاقتصادية، ومن المعروف حاليا أن هنالك مجالات عديدة تمثل فيها التقنية النووية عنصرا محوريا، كالبحث الطبي وميدان التقنيات الفلاحية المختلفة وتوليد الطاقة وتحلية مياه البحر...الخ.

إن معظم دول العالم و على رأسها الأغلبية الساحقة من دول الجنوب، قد تخلت طواعية عن حقها في تطوير واستخدام الطاقة النووية لأغراض عسكرية وذلك بقبولها التوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي، إن هذا العمل يمثل بادرة حسنة وتعبيرا رائعا عن النوايا الطيبة التي تحملها أغلب شعوب ودول العالم (من المهم هنا أن نشير إلى أن إسرائيل مازالت ترفض

التوقيع على هذه المعاهدة التي وقعت عليها غالبية الدول العربية)، لذلك فإن الجهود ينبغي أن تتوجه مستقبلا للإفادة من الفرص الثمينة والآفاق الرحبة التي تفتحها الجوانب السلمية للتقنية النووية.

- إن التقنيات النووية بإمكانها أن تساهم بشكل حاسم في حل كثير من المشاكل التي تعانيها دول الجنوب، خاصة في ميدان الطاقة والزراعة وتحلية مياه البحر، لحل مشكل ندرة الموارد المائية الذي يتهدد كثيرا من بلاد العالم في القرن القادم.
- يمكن للصناعات النووية أن تتحول إلى ميدان هام من ميادين التعاون الدولي على كل مستوياته، عن طريق المشاريع المشتركة في ميدان توليد الطاقة والبحث، وينبغي في هذا السياق تفعيل دور المنظمات الدولية للتنسيق والرقابة.

(III) البيئة:

تمثل قضية البيئة عنصرا أساسيا بالنسبة لقضية التنمية وعاملا مكملا لها تكميلا عضويا، فالمعطيات والعوامل البيئية تمثل حدود التنمية ودوافعها في بعض الأحيان (الموقع، الموارد، المساحة...) كما أنها تمثل عوائق لها في أحيان أخرى (المناخ الشديد الحرارة أو البرودة، الجفاف ، الفيضانات المزمنة...)، كما أن ضرورات وانعكاسات التنمية تشكل السبب الأساسي للمشاكل البيئية وعلى رأسها مشكلة التلوث. وتعتبر الأسباب الكامنة خلف المشكلة البيئية أسبابا كثيرة ومتداخلة لكنها على العموم أسباب مرتبطة بالتنمية كمفهوم أو كممارسة أو بأحد جوانبها:

- التصور الخاطئ لعلاقة النسان بالطبيعة القائم على فكرة الصراع.
- الجهل بمحدودية موارد الكرة الأرضية وانتشار فكرة النمو اللامحدود.

- العادات التي أرساها نمط المجتمع الاستهلاكي الغربي.
- غياب سياسات تعاون دولي فعلي للتصدي لاسباب المشكل البيئي.

وتطرح قضية البيئة تساؤلات هامة حول طبيعة ونمط التنمية مثلما تطرح تساؤلات هامة حول حدود التنمية وأهدافها، فهنالك دائما إشكاليات الموارد والتلوث وطاقة الأرض وقدرتها على العطاء. وتطرح البيئة ميدانا خصبا للاعتماد المتبادل (الإهتمام الدولي المتزايد رسميا وشعبيا بقضايا البيئة) أو سببا لنشوب الصراعات بين الدول فالمشاكل والظواهر البيئية لا تعرف الحدود أو القوميات ولا تعبأ بجوازات السفر (فعندما يحدث مشكل أو كارثة بيئية في بلد ما، فإن انعكاساتها تنتقل في كثير من الحالات للبلدان المجاورة ويمكن أن يكون ذلك سببا للنزاع).

هنالك خطأ شائع جدا في عالم الجنوب وفي بلادنا وهو اعتبار المسألة البيئية مشكلة تخص الأغنياء وحدهم واعتبار الاهتمام بها نوعا من الترف الفكري والمظهر الاجتماعي. وهذا التصور والفهم الخاطئ يمكن أن تنجر عنه سلوكات وتصرفات ذات عواقب وخيمة (وهذا ما يحدث بفعل قيام بعض الحكومات في الدول النامية بالسماح للشركات الكبرى والدول المصنعة بدفن النفايات السامة بمختلف أنواعها في مواقع من بلادها لقاء مبالغ مالية تافهة).

وربما كانت بعض الأطر التالية مفيدة في التعامل مع قضية البيئة :

- قيام رؤية جديدة للعلاقة بين الطبيعة والإنسان قائمة على مفهوم "**التسخير**" بديلا عن مفهوم الصراع.
- تحديد أهداف وغايات جديدة للتنمية بعيدا عن غايات نمط المجتمع الإستهلاكي.
- مراعاة العوامل البيئية في عملية التصنيع.
- تكثيف التعاون الدولي المشترك تفاديا لاحتمالات الصراع .

المـــرأة

الحديث عن المرأة هو المدخل الطبيعي و الضروري للحديث عن المجتمع، و عن كل مكوناته و فئاته و شرائحه (الأسرة، الشباب، الطفولة...الخ) وهذا أمر يعد من البديهيات والمسلمات نظرا للمكانة المميزة والدور المحوري الذي تؤديه المرأة في الهيكل المجتمعي، ونظرا للموقع المركزي الذي تحتله في كل محاولة لإحداث تغيير وتحقيق التنمية. فهي محور الحياة الاجتماعية بكل فئاتها وشرائحها وبكل مجالاتها وميادينها.

و قد شهد العالم الإسلامي مع بدايات عصر النهضة (الممتدة من النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي إلى غاية بدايات القرن العشرين) نقاشا حادا وصراعا كبيرا حول "**قضية المرأة**" بين دعاة التحجر ودعاة التحرر كما كان يقال عن الفريقين المشتغلين بهذه القضية في تلك الأيام، وقد امتدت تفاعلات هذه القضية إلى مختلف مجالات الحياة في البلدان الإسلامية وأثرت بالتحولات الفكرية والسياسية والاقتصادية، وإن مست بشكل خاص مجالات القانون والتعليم والثقافة والفن والأدب. وكانت لها بطبيعة الحال إمتدادات سياسية وحزبية حيث تبنى كل حزب أو تيار سياسي موقفا خاصا من القضية يتراوح بين غلاة دعاة التحرر وغلاة دعاة التحجر. وقد ارتبطت "قضية المرأة" في بلادنا بقضية الاستعمار أو بعبارة أخرى بقضية التحرر من الاستعمار، وشكلت أحد الاهتمامات الأساسية للحركة الإصلاحية الوطنية، التي نظرت لها ضمن الإطار العام للقضية الوطنية (أي

قضية الاستقلال و بناء الدولة الوطنية ذات السيادة) وكان التعامل الأساسي معها يتم عبر التركيز على ضرورة تعميم التعليم وإجباريته، ثم على المساواة بين كل الجزائيين ذكورا وإناثا رجالا و نساء، و على نشر الفضائل والأخلاق الإسلامية ومحاربة العادات والتقاليد البالية المنتشرة في الأوساط الشعبية . ورغم بعض المحاولات الاستعمارية الفرنسية لاستغلال قضية المرأة لفتح ثغرة في صف الشعب خلال حرب التحرير (خاصة مع عودة الجنرال ديجول للحكم سنة 1958 ومشروعه لفرنسة الجزائر و إدماجها نهائيا في الأمة الفرنسية) إلا أن الفشل التام والذريع كان حليف كل تلك المحاولات. وبعد الاستقلال تحولت قضية المرأة إلى إحدى القضايا الرئيسية التي استهدفتها مخططات التحديث التي رسمتها الدولة الوليدة باعتماد الأساليب والأفكار والمؤسسات المتأثرة بالفلسفة الغربية عموما والفرنسية خصوصا، بحكم أن الطبقة المتنفذة مطبوعة بالقيم والقوانين واللغة الموروثة عن عهد الاستعمار، ينضاف إلى ذلك الرغبة لدى الحكم في تخطي المتعارف عليه وطنيا الى تبني المطلوب والشائع عالميا مما جعل موضوع الأصالة مهمشا وموضوع المعاصرة مغشوشا. واعتقد البعض أن تحرير المرأة يتم عندما تتخلى عن الحجاب "الحايك" أو "الملايا" لتلبس سروال الجينز أو التنورة القصيرة ...الخ، و أنهم سيحلون قضية المرأة عندما يتسنى لهم إلغاء القوانين والتشريعات التي تنظم الحياة الشخصية والأسرية، المستمدة في الغالب من الشريعة الإسلامية. ولم تنجح هذه المساعي إلا في إفراز مظاهر غريبة عن المجتمع الجزائري وعن قيمه وثوابته، ولم ينتج عنها إلا معارك جوفاء وصراعات ضخمت بشكل رهيب واستهلكت جهودا وزمنا ثمينا. لهذه الأسباب لن نتطرق بالحديث لهذه التوجهات والسياسات، ونفضل أن نتطرق مباشرة إلى تصورنا ورؤيتنا لقضية المرأة (التي لا يمكن فصلها عن قضية

الرجل، والنظر هنا يفرض التعمق في موضوع الإنسان الذي يعتبر محورالحياة). إذ نعتقد أن تصورنا للمرأة لابد أن يكون تصورا شاملا وملما بكل الجوانب والأبعاد المكونة لكيان المرأة والمرتبطة بوظيفتها ودورها. وأهم ما ينبغي وضعه بعين الاعتبار هو البعد المزدوج المشكل لذات المرأة وشخصيتها.

- البعد الأول هو البعد الإنساني، أي المرأة باعتبارها إنسانا، مثلها مثل الرجل. فهي مساوية له في الخلق والتكليف والمصير، ومساوية له في الخصائص الإنسانية العامة، ومساوية له كذلك في الحقوق والواجبات والمسئوليات الدينية والسياسية والاقتصادية والثقافية...الخ.
- البعد الثاني هو البعد الجنسي، أي النظر إلى المرأة باعتبارها أنثى، ذلك الكائن الرقيق الجميل الناعم، المختلف عن الرجل من حيث تكوينه وبنيته البيولوجية والفيزيولوجية، والمتميز عن الرجل من حيث استعداداته النفسية، والذي هو في الوقت ذاته مكمل للرجل وعنصر حيوي لبقائه وتوازنه وحياته كلها - كما أن الرجل مكمل للمرأة وعنصر حيوي لبقائها وتوازنها - فليست المرأة خصما للرجل بل هي عون وشرط لازم له، مثلما هو عون وشرط لازم لها، ليستكمل كل منهما شخصيته ويحقق كيانه.

انطلاقا من إقرار وفهم هذين البعدين المشكلين لكيان المرأة وذاتها وشخصيتها يمكننا أن نتحدث عن هذه القضية بكثير من الموضوعية والواقعية بعيدا عن التحيز والتطرف بكل أشكاله. لأننا حين نضع دائما نصب أعيننا أن المرأة مساوية للرجل تماما في إنسانيتها ومختلفة عنه بأنثويتها، نكون قد خرجنا من التناقض العقيم الذي قيد كثيرا من العقول حول هذه المسألة، فراحت تتخبط بين دعوة المساواة الكلية و دعوى التفوق الطبيعي للرجل على المرأة.

○ ○ ○

بداية لابد لنا من الإقرار أن وضع المرأة في بلادنا، وضع صعب في كثير من جوانبه، وهو ناتج بالدرجة الأولى عن محاولة خروج الأمة الإسلامية عموما والعالم الثالث من حالة القهر والإلحاق المفروضة إلى رحاب النهضة الشاملة والمساهمة الإيجابية في بناء الحضارة الإنسانية. وناتج بعد ذلك عن الأزمة الشاملة التي تعرفها بلادنا والتي طالت آثارها كل شرائح الشعب وفئاته، فمست الرجل والمرأة على حد سواء دون تمييز أو أفضلية. لكن هنالك عوامل خاصّة ساهمت في تعقيد هذا الوضع.

- فهنالك سطوة بعض التقاليد والعادات البالية المتحجرة ، التي تعامل المرأة وتتعامل معها مثلما تتعامل مع المتاع أو الحيوان، ولا ترى لها دورا إلا إشباع شهوات الجنس ، أو تأدية الأعمال المنزلية وإنجاب الأطفال ، وصياغة هذه الأفكار كأنها أرقى ما يسمو بالمرأة ويعلي شأنها .
- وهنالك أيضا الانتشار الواسع لكثير من الأفكار و المفاهيم و التصورات الخاطئة و المرتبطة في كثير من العقول بالدين ، وهي مفاهيم و تصورات تعتمد في الغالب على الخرافة و الأساطير و الحكايات...الخ، أو على تأويل بعض النصوص الدينية (آيات أو أحاديث) التي لم تثبت صحتها أو لم تتضح دلالتها بجلاء، أو وقع تعسف في تحديد مقاصدها.
- وهنالك كذلك موجة الإعلام الإباحي الغربي، التي تقوم على المتاجرة بجسد المرأة وأنوثتها، وتجريد المرأة من كل معاني الحياء والعفة والاحتشام، وكل الصفات الأخلاقية التي تشكل أبعادا أساسية من شخصيتها الفطرية، وتحويلها إلى سلعة إشهارية خاضعة لقوانين السوق. ونتج عن تلك الموجة

محاولات من بعض الأطراف والجهات الداخلية لنشر هذه التصورات ونقل تلك الممارسات إلى الواقع الجزائري.

• وهناك سلبيات وتجاوزات أفرزتها عقلية التفوق وذهنية "الرجلة الزائدة" **(يستعمل الجزائريون عبارة الرجْله بسكون الجيم عوض الرجولة)**.المنتشرة عند كثير من أفراد "الجنس الخشن"، وانتكاساتها على معاملاتهم للمرأة ونظرتهم إليها، وما نتج عن ذلك من تعسف وظلم وإقصاء لها من فضاءات ومجالات واسعة من الحياة الخاصة والعامة، خاصة في ميدان العمل.

• وهنالك في الأخير غياب أو انعدام سياسة واقعية وجادة في التعامل مع قضية المرأة، سياسة تهتم بالأبعاد الحقيقية والمطالب الفعلية والاهتمامات الأساسية للمرأة الجزائرية. سياسة تتجنب الخوض في النقاشات العقيمة وتتفادى الدخول في الصراعات المفتعلة، وتقوم بالدرجة الأولى على توفير فرص التعليم والتكوين الملائمة وإيجاد مجالات العمل المناسبة للظروف الاجتماعية للمرأة، وللإمكانات والموارد والاحتجاجات الاقتصادية للبلاد، وتراعي الخلفيات الفكرية والنفسية والثقافية للمجتمع.

والسيرورة التاريخية للجزائر جعلت الفرد الجزائري يتأثر إلى حد بعيد بمدرستين بينهما بون شاسع. مدرسة الشرق العربي والإسلامي وما تحمل من تدافع بين الأصالة والمعاصرة، وبين القديم والجديد، وبين التقليد والاجتهاد، والتحجير على المرأة وتحريرها. و المدرسة الأوروبية والفرنسية تحديدا وما تحمل من اندفاع محموم نحو المستقبل، وكسر لكل ما يربط بالماضي. وكلتا المدرستين أنشأت أجيالا متدافعة، يتجنى بعضها على بعض، ويراشقه التهم بالحق أو بالباطل.مما أورث صراعا قد يستمر عقودا من الزمن، وهذا الصراع أداة أساسية لبقاء التخلف والضعف، وسبب من أسباب فرض الهيمنة الأجنبية.

وربما كان من الضروري أن نتوقف عند بعض الشبهات التي أثيرت – ومازالت تثار – حول وضع ومكانة المرأة في الإسلام، وحول وظيفتها وواجباتها وحقوقها في ظل المجتمع المسلم والدولة الإسلامية. وهي شبهات تتعلق أساسا بما صار يعرف بحرية المرأة والمساواة بينها وبين الرجل، ومحاولة البعض أن يلصقوا بالإسلام صفة عدو المرأة ومنتهك حريتها ومهدر حقوقها، من خلال تشويه بعض الأحكام والتشريعات الفقهية، أو تحويلها عن حقيقتها أو فهمها بشكل ناقص ومغلوط، أو إعطائها بعدا أكبر وأضخم من حقيقتها. وتطرق هذا الجدل، الناتج عن الجهل أو قلة الإطلاع أو سوء الفهم أو عن محاولات التشويه والتحريف والتشكيك مع سبق إصرار وترصد، إلى جملة من المسائل من أبرزها : تولي المرأة للمناصب السياسية والقضائية، بعض مسائل الأحوال الشخصية كالميراث والدية والشهادة، وبعض الأمور متعلقة بالحياة الزوجية والأسرية كتعدد الزوجات والطلاق، و فكرة قوامة الرجل بشكل عام. وكل ما ذكرنا وما لم نذكر لا يعدو كونه شبهات، فمنذ بدايات عصر النهضة وبداية انتشار هذه المغالطات وأمثالها في بلاد المسلمين على يد المبشرين والمستشرقين، أو على يد تلامذتهم من المسلمين المتغربين عن وعي وإصرار، أو المغرر بهم باسم الحداثة والحضارة والعلم. تكفل علماء المسلمين بالرد عليها وتبيان وجه الحق والصواب فيها وتوضيح موقف الإسلام الواضح الصريح منها فكفانا ذلك مناقشة هذه الادعاءات والرد عليها .لكننا نريد فقط أن نؤكد أن غياب الفهم الصحيح للإسلام وتشريعاته ومبادئه في عقول المسلمين وأذهانهم، وغياب التطبيق العملي الشامل والكامل لهذه التعاليم والشرائع والمبادئ الإسلامية في حياة المسلمين، هو السبب الأول والأساسي الكامن خلف الوضع التعيس الذي عاشته وتعيشه المرأة في بلادنا . لذلك فإن تصورنا لمكانة المرأة ودورها في المجتمع ينطلق من هذه الحقيقة أولا، ومن

حقيقة أخرى هي الطابع المزدوج للمرأة، أي أنها مساوية للرجل ومختلفة عنه في آن واحد، ولا تفوق لأحد منهما على الآخر. لذلك علينا أن نعمل على وضع سياسة تهدف إلى ترقية دور المرأة وتقويم مكانتها في المجتمع وتطوير مشاركتها في الحياة العامة، وفي عملية التنمية الشاملة للوطن عن طريق:

تطوير المنظومة القانونية بما يتماشى مع تحولات العصر وضرورات الواقع في إطار ثوابت الأمة وعلى رأسها الدين الإسلامي، وفي ظل مراعاة واحترام خصوصيات ومميزات المجتمع الجزائري وخلفياته الفكرية والنفسية والثقافية.

- تنظيم عمليات توعية (وليس حملات ظرفية ومناسباتية) جادة وعميقة وشاملة تهدف للقضاء الذهنيات والأفكار والعادات والتقاليد البالية والمتحجرة، التي تقف عائقا وحاجزا يمنع المرأة من القيام بدورها الطبيعي والضروري في بناء الوطن، وهذا يفرض إبراز النماذج النسائية الصالحة والعناصر الطيبة، لتحتذي بهن أجيال المدرستين.
- الاعتناء بالشرائح والفئات الخاصة من النساء (أرامل الشهداء، بنات الشهداء، ضحايا المأساة الوطنية، الفتيات اللائي وقعن في شباك تجار الرقيق الأبيض، واللائى لم يسعفهن الحظ في الزواج...الخ).
- إعادة تقييم دور المرأة في عملية التنمية، والسعي إلى رفع مستوى مساهمتها في هذا المجال من خلال استحداث الأطر والمجالات الملائمة، وترقية الجهود القائمة، مع التأكيد والتركيز على:

1. تثمين دور الأمهات، والمرأة الماكثة بالبيت عموما، وتقييم جهودهن تقييما صحيحا، والعمل على تحسين أوضاعهن المادية والمعنوية.
2. فتح كل مجالات وميادين العمل أمام المرأة، خاصة الميادين التي تتطلب مهارات أنثوية، وتلك التي تتلاءم مع الظروف الاجتماعية للمرأة الجزائرية.

3. تشجيع ودعم الإنتاج المنزلي، وترقية المؤسسات الاقتصادية العائلية.

4. العناية الكاملة بنوادي الصالحات، ونساء الإعلام، ونساء الأعمال، والنساء الأديبات، ونساء العلم والاختراعات، وربطهن بالمؤسسات والنوادي والمنضمات المماثلة في العالم، بما يساهم في تفعيل تنمية الموارد البشرية.

وغني عن الذكر أن السياسة لابد لها أن تتم ضمن إطار شامل ومتكامل مع السياسات التنموية الاجتماعية الأخرى، المتعلقة بالشباب والأسرة والتربية...الخ.

المدرسة

مشكل القضاء على النظام التعليمي القائم و تدمير بنيته الأساسية المتمثلة في المدارس القرآنية والزوايا والأوقاف، كانت أحد أولويات الهجمة الاستعمارية الفرنسية على بلادنا. ولعل شراسة المعركة وهمجية الأساليب التي استخدمت فيها، وفظاعة النتائج التي ترتبت عنها، هو ما دفع بالحركة الوطنية منذ ولادتها إلى أن تجعل من قضية التربية و التعليم حجر الزاوية في عملية إعادة بناء الوعي الوطني للشعب الجزائري، ورأس الرمح في معركة استعادة السيادة الوطنية الشاملة. ويمكننا أن نؤكد دون شطط أو مبالغة أن ثورة أول نوفمبر 1954 استندت واعتمدت أساسا على ثمار الجهود التربوية والتعليمية الجبارة التي بذلتها الحركة الوطنية بمختلف فصائلها، وعلى رأسها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. وقد أدرك رجال وقادة الثورة المباركة ضرورة إدراج عملية التعليم ومحو الأمية ضمن الآليات الإستراتيجية للعمل الثوري، فتكفلت بذلك تحت القصف وظروف القتال، وإبتعثت من توسمت فيهم القدرة على تحمل أعباء الاستقلال، لمواصلة تكوينهم في الدول الشقيقة والصديقة، وقد استقبلت بعض البلاد العربية ثلة من هذا الشباب المختار ليواصل تعليمه في مختلف التخصصات والميادين.

بعد الاستقلال اعتبرت التربية والتعليم من القطاعات الإستراتيجية، ذات الأولوية في مختلف المشاريع والمخططات التنموية، وللإنصاف يجب أن نعترف أن هذه الجهود قد أثمرت إنجازات ومكاسب معتبرة، قامت بالدرجة الأولى على مبدأ مجانية وإلزامية التعليم، وما صاحبه من تكوين عشرات الآلاف من

المعلمين والأساتذة، وبناء آلاف المؤسسات التعليمية من مدارس ومعاهد وجامعات، دون أن ننسى مئات آلاف الخرجين والإطارات في مختلف الميادين والتخصصات. لكن النتائج الإيجابية لم تكن وحدها ثمرة تجربة ثلاثة عقود من عمر المدرسة الجزائرية، بل هناك انعكاسات وتداعيات خطيرة بل كارثية في بعض الأحيان.

هناك في الجزائر أكثر من (07) سبعة ملايين أمي، وخطورة الرقم لا تمكن في ضخامته (30 % من إجمال السكان) بل في تركيبته المشكلة أساسا من مواليد ما بعد الاستقلال، أي من الشباب الذين هم في غالب الأحيان ما زالوا في سن الطفولة أو المراهقة، أي في السن التي من المفترض، حسب مبدأ مجانية وإلزامية التعليم، أنهم مازالوا خلالها في مقاعد الدراسة.

بالإضافة إلى العدد المخيف من الأميين أمية كاملة، هنالك أعداد غير معروفة (وربما كان من المستحيل معرفة حقيقتها) من الأميين **"أمية وظيفية"** أي من حملة الشهادات المهنية والجامعية، العاجزين في الحقيقة عن القيام بالوظائف والمهن التي تؤهلهم لها شهاداتهم ومستوياتهم التعليمية، لأنهم في الغالب لا يجيدون إلا المبادئ الأولية للحساب والكتابة لا أكثر. والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى، عن جامعيين عجزوا عن تحرير رسالة، أو ملء استمارة، أو حل مسألة علمية بسيطة!!. فهناك انهيار شامل لمستوى التحصيل العلمي في كل التخصصات والمستويات التعليمية، وأبرز مؤشرات هذا التدهور النتائج الهزيلة في امتحانات الباكلوريا، التي لا تتجاوز في أحسن الأحوال 20% من عدد المترشحين.

بالموازاة مع ضعف وتدني مستوى التحصيل العلمي، أدى تخلف المناهج، والانفصال الكامل بين المدرسة وعالم الشغل إلى عدم قدرة أغلب المتخرجين على الاستجابة لمتطلبات العمل داخل المؤسسات الاقتصادية والإدارية

المختلفة، وقد نتج عن هذا الانفصال زيادة تأزم مشكل البطالة من جهة، ومشكل الخلاف بين جيل أصحاب الشهادات وجيل أصحاب الخبرات.

ولعل أكثر المظاهر مأسوية من مظاهر الأزمة التي تتخبط فيها المدرسة الجزائرية، مشكل التعريب الذي مازال مطروحا رغم كل التشريعات والمراسيم والقوانين ... الخ نتيجة تلاعبات سياسية ورهانات اقتصادية، تتشابك فيها مصالح شخصية وفئوية داخلية وأجنبية، والضحية في كل هذا أجيال من الشباب الجزائري المعاق لغويا، فلا هو أتقن لغته الأصلية ولا هو تمكن من إتقان الفرنسية، بل نراه يكاد يفقد حتى لهجته الدارجة !. في ظل وضع ثقافي بائس تطفو فوقه معالم فقر لغوي مخيف، ضاعف منه رداءة الأداء الإعلامي، وانعدام المحيط المعرب على المستوى الرسمي والمحيط العام.

المظاهر السالفة لأزمة المدرسة الجزائرية، زاد من حدتها تدهور الوضع المادي للمعلم والأستاذ، وتدني مكانته الاجتماعية، فهذه الشريحة التي شكلت عماد الطبقة الوسطى في مرحلة معينة، تراجع مستواها المعيشي بشكل كبير (وما الإضرابات المتكررة لأساتذة الجامعات إلا دليل بسيط على ذلك)، وتراجع معه دورها الاجتماعي، مما أثر بشكل عام على التوازن الاجتماعي، وانعكس انعكاسا مؤذيا على المنظومة التربوية. ومن المفارقات الغريبة والمحزنة أن تتحول هذه المدرسة التي تعيش أزمة خانقة إلى هدف للهجمات والتهجمات من قبل بعض الأقلام الصحفية والحركات السياسية. فهي عند البعض معقل التغريب وبؤرة الفساد والانحلال...الخ، وعند آخرين عش للأصولية ومحضن للظلامية ومصنع للعنف والإرهاب...الخ، وبعيدا عن المهاترات والمزايدات الحزبية، يمكننا أن نلتمس أسباب الأزمة ومنابعها في كل المكونات الأساسية للمدرسة والمنظومة التربوية الجزائرية:

- السبب الأول، كامن في غياب فلسفة تربوية واضحة تحدد الأهداف الكبرى للمدرسة، وتضبط دورها ووظيفتها في المجتمع، وتحدد علاقتها ببقية المؤسسات والهيئات، وروابطها بكل مجالات وميادين الحياة الأخرى: السياسة، الاجتماعية، والاقتصادية على وجه الخصوص.
- السبب الثاني، نابع من تخلف المناهج التربوية وجمودها، وعدم انسجامها وتلاؤمها مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي، لكونها اقتباس من مناهج مدارس أجنبية تحمل فلسفة وخلفية ثقافية حضارية تقاطعاتها مع حضارتنا غير موصولة الأطراف.
- السبب الثالث، مصدره التدهور الكبير الذي أصاب الوضع المادي والمعنوي للمعلم والأستاذ، إضافة إلى نقص الهياكل والتجهيزات التربوية وسوء تسيير الموجود منها.
- السبب الرابع، التحولات التي تعيشها البلاد، التي أحدثت تباينا طبقيا صارخا يلاحظه الأستاذ في طلبته، مما قد يولد شعورا باليأس لدى بعض الأساتذة، ونزعة للاستعلاء والعدوان لدى بعض الطلبة والتلاميذ. وقد ينتج عن هذا مقارنة الأستاذ لوضعيته بوضعية بعض طلبته، وبوضعية زميله الأستاذ في البلاد متقدمة.

إن الوضع الذي وصلت إليه المدرسة الجزائرية، وضع خطير ومؤسف، والخروج منه يتطلب جهودا كبيرة ومكثفة، ويتطلب إعداد خطط تقويم وإصلاح عميقة، جادة وممتدة على فترة زمنية طويلة، تراعى فيها كل جوانب ومكونات المنظومة التربوية والمدرسة، وينبغي أن تشمل عملية التقويم والإصلاح هذه الميادين التالية:

1. تحديد معالم الفلسفة التربوية ورسم أهدافها بما يتلاءم مع ثوابت شخصيتنا الوطنية ومكونات هويتنا، وبما يتماشى مع آمال الشعب وتطلعاته.

ويمكننا أن نحدد بعض المعالم الأساسية لهذه الفلسفة التربوية:

- لكل مواطن الحق في الحصول على التعليم، وفي الوصول إلى المعرفة بكل صورها وأشكالها، دون تمييز أو استثناء. وله الحق أيضا في اختيار نوع التعليم الذي يناسبه. وذلك حسب القدرات والمؤهلات الذاتية لكل فرد – المقيمة تقييما موضوعيا و عادلا – وحسب الإمكانات المادية والبشرية المتوفرة للدولة.
- الغاية الأولى والأساسية من التعليم والمعرفة هي الحرية، أي التحرر من كل أشكال العبودية والتبعية لفرد أو جماعة أو فكرة أو سلوك ...الخ وتحقيق العبودية الكاملة لله وحده دون سواه، والإنعتاق من صور أنماط التعصب والتطرف والانغلاق الفكري والاجتماعي.
- العلم والمعرفة هما الوسيلة الأساسية للرقي في السلم الاجتماعي والمستوى الاقتصادي.

2. تحسين الوضع المادي والمعنوي للمعلمين والأساتذة في كل المستويات. باعتبار المعلم والأستاذ أهم عنصر في تنفيذ الأهداف الكبرى للمدرسة والمنظومة التربوية وتجسيد فلسفتها. لكن عملية رفع الحوافز المادية للمعلم والأستاذ يجب أن تقترن مع إحداث برامج تكوين جادة ومعمقة، وتطبيق مقاييس اختيار وتوظيف دقيقة وصارمة، تساهم بشكل فعال في رفع مستوى المكونين ومن ثم مستوى التحصيل للتلاميذ والطلبة. الكف نهائيا عن إمداد المدرسة بالمتأخرين والمتسربين إلى صف المعلمين.

3. تطوير وتجديد المناهج الدراسية القائمة حاليا على حشو العقول دون مراعاة قدرة التلميذ أو الطالب على الاستيعاب، ودون الالتفات إلى كيفية توظيف تلك المعلومات في الحياة اليومية والمهنية.

إن السياسة التربوية السليمة ستصبح حبرا على ورق، وتفقد كل معنى ومصداقية عندما تكون مفصولة عن سياسة تنموية ملائمة تراعي بالدرجة الأولى الربط بين عالم التربية والتعليم والتكوين وعالم الشغل والتوظيف. ولابد لنا أن نقر وبشجاعة بأن السياسة التي تتكفل فيها الدولة بتوفير منصب شغل لكل متخرج هي سياسة غير واقعية وغير عادلة في كثير من وجوهها وساهمت بشكل كبير في تنامي الروح الإتكالية لدى كثير من شبابنا، ولابد من أن نعلن بصراحة أن هدف التعليم ليس الحصول على وظيفة أو منصب عمل، و إن كان الحصول على وظيفة أو عمل حق طبيعي ومطلب مشروع لكل إنسان.

الفصل السابع

العـــالم

(الحكومات كبيرة جدا أمام المشاكل الصغرى..
وصغيرة جدا أمام المشاكل الكبرى! ...)

دانيال بيل (عالم اجتماع فرنسي).

عالم اليوم!.

سؤالان يقفزان إلى الذهن مباشرة عند أي محاولة للتفكير أو التأمل في قضايا العالم المعاصر. السؤال الأول يتعلق بطبيعة العالم الذي نريد أن نفكر فيه ونتأمله ونناقش مشاكله وقضاياه، فعن أي عالم نتحدث؟ وأي عالم نقصد؟. والسؤال الثاني – الأهم والأخطر – يتعلق بمستقبل العالم ووجهته، إلى أين يسير بنا هذا العالم؟ ماهي وجهته؟ وما هو مستقبله؟..

السؤال الأوّل قد لا يثير كثيرا من الاختلاف وتضارب الرؤى والآراء، بقدر ما يثير شعورا بالضآلة والصغر المتناهي أمام الكيان الهائل الذي يمثله العالم، وأمام الصور الكثيرة جدا التي يستدعيها في عقولنا ويبعثها في أذهاننا، صور تحمل ملايين الوجه والمشاهد والمناظر، بها آلاف الأشكال والزوايا والجوانب، وعشرات الألوان والمستويات والمجالات والميادين. صور تتعدد وتتنوع وتنقسم بتعدد الشعوب والدول والقارات والهموم والمشاكل والنزاعات والأفكار والمعتقدات والحضارات والأديان...الخ.

عالم اليوم يعرفه كثيرون بأنه عالم ما بعد الحرب الباردة، ويقولون أنه ظهر للوجود مع إنهيار المعسكر الشرقي وعلى رأسه الاتّحاد السوفياتي، كقطب أيديولوجي، عسكري، سياسي واقتصادي. بعد أن ظل طيلة سبعة عقود ينافس المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتّحدة الأمريكية، في كل الميادين وعلى شتى المستويات وبمختلف الوسائل، في ظل ثنائية قطبية حادة تحولت معها المفاهيم والأفكار والسياسات وحتى الرموز والشعارات، إلى سلاسل لا متناهية من المصفوفات المتعاكسة: الاشتراكية / الرأسمالية، الاقتصاد المخطط /

الاقتصاد الحر، العدالة الاجتماعية / حقوق الانسان، الحزب الواحد / التعددية الحزبية، حلف الأطلسي / حلف وارسو، الكتلة الغربية / الكتلة الشرقية، ألمانيا الغربية / ألمانيا الشرقية، كوريا الشمالية / كوريا الجنوبية، الكرملين / البيت الأبيض...الخ. هذا العالم الذي ولد مع انهيار جدار برلين، ظهرت دعوات كثيرة، خاصة في الفترة مابين احتلال الكويت وانتهاء حرب الخليج الثانية، انطلقت من البيت الأبيض وبعض مراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية الإمريكية ورددتها بشكل كبير - ومبالغ فيه أحيانا - وسائل الاعلام العالمية المختلفة خاصة في العالم الثالث والعالم العربي، أطلقت على الوضع الناشئ تسمّية "**النظام الدولي الجديد**"!!. وثارت نقاشات ومحاوِرات كثيرة، مازال صداها يتردد إلى الآن، حول العنوان وحول المضمون. هل هو فعلا نظام دولي جديد أم هو النظام القديم ذاته ؟ أم أنه نظام قديم في ثوب جديد ؟ أو جديد في ثوب قديم ؟...لكن الواقع أن تغييرا قد حدث بالفعل، ربما لم يمس كل جوانب النظام الدولي، لكنه مس البعض منها بكل تأكيد. فقد تغيرت تشكيلة القوى المؤثرة والفاعلة بشكل واضح، اختفت دول وظهرت دول، سقطت أنظمة ومنظمات وأحلاف وظهرت أخرى مكانها. وتغيرت طبيعة العلاقات الدولية كذلك، فتراجعت حدة الصراع الايديلوجي والعسكري بين القوى الكبرى، وحلت مكانها المنافسة الاقتصادية والتكنلوجية. وظهر أن ملامح خطوط المواجهة العالمية تتحول عن اتجاهها العمودي الفاصل بين الغرب والشرق، إلى اتجاه أفقي يفصل بين الشمال والجنوب.

○ ○ ○

ربما كانت أقرب صورة وأدلها على حقيقة العالم الذي نعيش فيه حاليا، هي تلك التي تظهر لنا أن هنالك في الحقيقة عالمان: عالم متقدم وعالم متخلف، عالم غني وعالم فقير، عالم قوي وعالم ضعيف، عالم أول وعالم ثالث أو رابع...الخ. وربما كانت أكثر الثنائيات دلالة على الواقع هي مقولة عالم الشمال وعالم الجنوب.

الجنوب..يحمل مظاهر ضعفه الكثيرة المتنوعة والمتشعبة. فشل اقتصادي صارخ وعجز مشين في جل ميادين التنمية، مديونية مرهقة وموارد مهدورة وتسيير عاجز وندرة خانقة وبطالة متزايدة... أزمات سياسية خانقة: عنف وانقلابات وصراعات وحروب أهلية لا تنتهي من جهة، وتسلط واستبداد وامتهان للحريات وقمع للانسان وحقوقه وكرامته من جهة ثانية. تشنجات واضطرابات اجتماعية... وضعف خارجي نتيجة استمرار كل أنواع التبعيات: التبعية الغذائية، التبعية التكنولوجية، التبعية العسكرية، التبعية الثقافية والإعلامية... أفرزت غيابا شبه تام لقدرة التأثير على مسار العلاقات الدولية والأمثلة كثيرة: القرارات والتوصيات الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة، مفاوضات الانضمام إلى المنظّمة العالمية للتجارة (OMC)، المفاوضات الأورو ـ متوسّطية، المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية ...الخ.

..ويحمل أيضا مصادر قوته. كثافة سكانية هائلة يمكن تحويلها إلى قوة عمل جبارة وسوق استهلاكية داخلية لا حدود لها، ثروات طبيعية ضخمة جعلت منه الخزان الحقيقي للطاقة والمعادن الأساسية ولأغلب المنتجات والموارد الطبيعية النادرة، ظروف مناخية يمكن أن تساعد على ثورة حقيقية في ميدان الطاقة والزراعة... تراث كبير من الأيديولجيات والأفكار والعقائد والفلسفات بامكانها أن تمثل بديلا فعالا ومقبولا للمركزية الثقافية الغربية المسيحية الأوروبية.

الشمال.. له مصادر قوته الكثيرة والكثيرة جدا، إقتصاديات متقدمة بلغت درجة من الكفاءة والقدرة الانتاجية وقابلية المنافسة والتكيف لم يحلم بها إنسان من قبل، قوة عسكرية هائلة يسندها تفوق علمي واحتكار تكنلوجي تام، أنظمة ديمقراطية حرة مستقرة قائمة على أسس شرعية ثابتة. شعوب تتمتع بمستوى ثقافي ومعيشي مرتفع.

..وله أيضا مظاهر ضعفه.الافتقار لمصادر الموارد الطبيعية والطاقوية، هيمنة سلطة السوق المتوحشة على الحياة الاقتصادية، المشاكل البيئية المتضخمة، نظام مالي ومصرفي خطير مبني على المضاربة المجنونة، اضمحلال ديمغرافي متزايد، تدافع شديد للقيم والفلسفات المختلفة المشارب والمصادر والمقاصد، وإفلاس العقائد والمنظومات الفكرية التقليدية، أزمات اجتماعية متزايدة الخطورة (السيدا، الطلاق، انهيار النظام الأسري، العنف، المخدرات، الجريمة المنظمة...)، الصراعات بين القوى الكبرى، اليابان وأروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ومحاولات هذه الأخيرة للهيمنة والانفراد بتسيير الهياكل والمؤسّسات الدولية أو فرض مؤسسات بديلة.

عالمان مختلفان متباينان وربما قلنا دون مبالغة أنهما متضادان ومتناقضان. لكنهما يعيشان معا مرحلة مخاض تتسارع فيها الأحداث، وتتداخل الأزمات، مرحلة انتقالية بتحوّلات عنيفة وتغيرات متسارعة، في بيئة ترسمها ثورات ثلاث، الثورة التكنولوجية الثالثة، ثورة التكتّلات السياسية والاقتصادية والثورة الديمقراطية الثانية .تجتاح رياحها الكوكب بأكمله وتصيب آثارها الجميع في الشرق والغرب في الشمال والجنوب..

عالم الغد ؟.

الجواب عن السؤال الثاني: إلى أين يتّجه العالم ؟ أثار وما زال يثير، الكثير من الجدل والقليل من الحذر ! نقول القليل من الحذر لأنّ كثيرا ممن كتبوا إجابة على هذا السؤال قد انغمسوا في غياهب الجبّ لما أعماهم الانتصار الساحق للديمقراطية الليبرالية على الاشتراكية الشيوعية. فكان أن أطلق الفيلسوف الأمريكي ذو الأصل الياباني "فرنسيس فوكوياما" فكرة : " نهاية التاريخ .. والرجل الأخير .. " قائلا أن : " **التطوّر التاريخي للإنسانية وصل نهايته بالاعتراف بسيادة النموذج الديمقراطي الليبرالي ... وأنّ الأيديولوجيات الأخرى ... دينية، قومية، لا تعدو كونها حبيسة المجال المحلّي فهي لا ترقى للعالمية !!**".والميزة المشتركة لفكرتي " نهاية التاريخ" و" النظام الدولي الجديد" ..أنهما صادرتان عن أمريكا الرسمية، فصاحب الفكرة الأوّلى جامعي مرموق ومسؤول مهم بدائرة التخطيط في كتابة الدولة للخارجية. وداعية الفكرة الثانية هو رئيس الولايات المتّحدة الإمريكية !!.فكرة ثالثة أثارت ردود فعل كثيرة في الغرب والشرق على السواء، وأسالت الكثير من الحبر، صاحب الفكرة أمريكي آخر، هو عالم السياسة المعروف "صمويل هنتغتون"، والفكرة وردت في كتابه الشهير "صدام الحضارات" الذي تساءل فيه عن مستقبل العالم، وانطلق في محاولته للإجابة من مسلّمة رئيسية مؤداها أن اعتماد البعد السياسي لفهم الصراع بين الغرب الرأسمالي والشرق الاشتراكي قد تراجع بانهيار القطب الاشتراكي. و لم يبق إلاّ البعد الحضاري / الثقافي الذي سيميّز عالم الغد، الذي تمثله سبع أو ثمان حضارات هي: الحضارة الغربية، الكونفوشيوسية، اليابانية، الإسلامية،

الهندية، الأرثدوكسية السلافية، الأمريكية اللاتينية ومن الممكن يقول هنتغتون الإفريقية!!. والعلاقة بينها ستكون علاقة صدام وصراع. تتواجه فيه الحضارة الغربية المسيحية مع الحضارات الأخرى، وخاصة مع الحضارتين الآسيوية والإسلامية !. وهناك عدّة اعتبارات ومؤشرات جعلت الكثير من الساسة وعلماء السياسة الدولية، يرتقبون الهيمنة والسيطرة الأمريكية على مسرح الحياة الدولية خلال العشريات القادمة. لكننا حين نبتعد قليلا عن إحباطات المتشائمين وتهويمات الحالمين وصيحات المنتصرين، سنجد أنفسنا أمام ظاهرة الترابط والتداخل بين مختلف عناصر المجتمع الدولي والتأثير المتبادل لكل عنصر على العناصر الأخرى. نجد أنفسنا باختصار أمام ظاهرة "العولمة" أو "الكونية" أو "العالمية" -التي يعرفها بعض المختصين على أنها "**نتاج تضاعف الاعتماد المتبادل ما بين الدول، الشعوب، المجتمعات والرجال في كلّ الميادين، ومن زاوية العلاقات الدولية، العولمة هي ظاهرة تشمل الاقتصاد، السياسة، الاستراتيجية، الحياة السوسيوثقافية، وهي نتاج ظاهرتين هما : الاعتماد المتبادل وعبر القوميات**" نلحظ ملامح هذه العولمة عبر مجموعة من التحولات والتغيرات الحاصلة في مجرى الحياة الدولية، أخذت تفرض نفسها على الجميع :

- **أولا:** انتشار ميكانيزمات النظام الليبرالي وهيمنة آليات اقتصاد السوق على الفكر والممارسة الاقتصادية في العالم. وانتشار الديمقراطية الغربية كنموذج عالمي للنظام السياسي الكفيل بتحقيق الحريات الأساسية، وضمان حقوق الإنسان وحد أدنى من المشاركة السياسية للشعوب. فبعد هبوب رياح التغيير على دول الكتلة الشرقية والكثير من الأنظمة في العالم الثالث، وانهيار النماذج السياسية ذات الحزب الواحد والتخطيط الاقتصادي المركزي، فتح المجال لتجارب ديمقراطية تتسم – على اختلاف درجة كلّ

منها – بتعدّدية حزبية، حرّية إعلامية وفكرية، إصلاحات اقتصادية بالتوجّه نحو اقتصاد السوق...الخ. هذا الانتشار العالمي للنموذج الديمقراطي الليبرالي جعل من بعض المفكرين على يؤكّدون أنّ العالم يتّجه إلى موت الأيديولوجيات!! فقد أصبح القبول المتزايد للديمقراطية الغربية، ولاقتصاد السوق الليبرالي، ولكل القيم والرموز الثقافية الغربية مؤشّرات على نهاية عصر الأيديولوجيات، ودليلا على الاعتراف النهائي بسيادة النموذج الليبرالي الغربي !!.

- **ثانيا:** الثورة التكنولوجية الثالثة وانعكاساتها المتمثلة أساسا في الاختراق المتنامي لمبدأ ومفهوم سيادة الدولة، بفعل الثورة المعلوماتية والتطور المذهل في مجال الالكترونيات وأجهزة الاتصال والمواصلات، الأمر الذي أدى إلى تكثيف التبادلات بين الدول بفعل تزايد معدلات السفر والتنقل لأغراض التجارة، السياحة، الدراسة، العمل أو العلاج...الخ. فبعد الثورة الصناعية الأولى التي بدأت في إنجلترا وتبعتها الدول الأوروبية والولايات المتّحدة الأمريكية، والتي استندت إلى المخترعات العلمية في القرنين السابع عشر والثامن عشر وارتكّزت على التكنولوجيا الثقيلة لصناعة الحديد والصلب والآلات الميكانيكية. جاءت الثورة التكنولوجية الثانية التي اعتمدت على التقدّم التكنولوجي الذي حدث في أثناء فترة الحرب العالمية الثانية وقامت على الصناعات الأقلّ ثقلا، مثل : الصناعات الكيماوية والكهربائية. والعالم يعيش منذ عقد السبعينيات الثورة التكنولوجية الثالثة التي تركّزت على التحكّم في العقل الإنساني وتنميته وتقوم في بالاستثمار في مجال البحوث العلمية المكثّفة ...من أهمّ خصائصها :

1. الاعتماد على المعرفة المكثّفة التي شكّلت الثورة "المعلوماتية" وثورة التكنولوجيا الحيوية، وما ترتّب عليها من تطبيقات في مجال الهندسة الوراثية، وإنتاج الغذاء، وتخليق مواد جديدة ...الخ.
2. البحث الدائم والمستمرّ عن الطاقات البديلة للمواد الخام في مجال التصنيع والمنتجات الصناعية.
3. كما تعتبر الثورة التكنولوجية الثالثة، ثورة اللامتناهيات، فهي تعتمد على موارد غير محدودة على عكس الثورتين الصناعيتين الأولى والثانية، وذلك في مجالات الاتّصالات، الإلكترونيك، الهندسة الوراثية، تكنولوجيا الفضاء...الخ، ويعتبر التدفّق اللامحدود واللامتناهي للأفكار والمعلومات الظاهرة الأكثر وضوحا لذلك.

• **ثالثا:** الاتّجاه نحو التكتّلات الإقتصادية / السياسية الكبرى، في شكل تجمّعات تفوق كتلتها البشرية الثلاثمائة مليون نسمة، كالوحدة الأوروبية وتكتّل "النافتا" في شمال أمريكا الذي يضم الولايات المتّحدة الأمريكية، المكسيك وكندا، وتكتّل التنينات الآسيوية فيما يعرف "بالأسيان" . بالإضافة إلى تزايد عدد الوحدات الدولية الجديدة، مثل صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، المنظّمة العالمية للتجارة...، والمنظّمات غير الحكومية ـ ONG ـ (صحافيون بلا حدود، المنظّمات الدولية لحقوق الإنسان، المنظّمات الدولية للبيئة...الخ) وارتفاع مستوى تأثيرها على الحياة الدولية. وتزايد الاهتمام العالمي بالقضايا والمواضيع التي تمثل خطرا أو همّا مشتركا (القمم العالمية للبيئة، السكان،المرأة، نزع السلاّح، الحدّ من انتشار الأسلحة النووية، الإرهاب ... الخ).

• **رابعا** : تكثيف التبادلات، أي تلك الحركية والديناميكية المكثّفة في ميادين التبادلات المادية وغير المادية. وأهم ظاهرة تشير إليها الإحصائيات هي

التبادل في مجال المعطيات غير المادية خاصة المعلومات. ففي سنة 1996، قدر عدد مستعملي "الأنترنيت" بثمانين (80) مليون نسمة،وفي سنة 1997 تمّ استقبال شبكة CNN في 92 دولة .إلى جانب الحركية في قطاع المعلومات، فإنّ الحركية المالية عبر الدول، وحركية رؤوس الأموال والاستثمارات عزّزت من ارتباط الاقتصاد العالمي، فتسارعت الاستثمارات المباشرة الأجنبية وأصبحت رؤوس الأموال أكثر تحرّكا . فتضاعفت حركة رؤوس الأموال الخاصّة تجاه الدول النامية ما بين 1990 - 1995 بأربعة أضعاف. وعرفت التنقّلات في أسواق التبادلات توسعا هاما لتصل إلى 900 مليار دولار يوميا في بداية 1990، ولتصل إلى ألف مليار دولار في 1995.

هذه التحولات تمثل المؤشرات الأساسية للاتجاه نحو العولمة، وستؤدي بدورها إلى تحول في طبيعة العلاقات الدولية يظهر من خلال:

1. تراجع دور الأيديولوجيا كمحدد رئيسي للصراع بين الدول، أو تجريد العلاقات الدولية من الأيديولوجيا.
2. ظهور آليات جديدة لإدارة التنافس العالمي، تتمثّل أساسا في العلم والتكنولوجيا، الأداء الاقتصادي...الخ.
3. التحول في طبيعة ومهام القوة العسكرية وتحولها لمواجهة الأخطار والتوترات الجديدة (تهريب المخدرات، الجريمة المنظمة، الإرهاب الدولي...).
4. بروز أسباب جديدة للمواجهة والنزاع بين الدول (قضايا المياه والتلوث البيئي، قضايا اللاجئين والمهاجرين، قضايا الأقليات الدينية والعرقية...الخ).

ooo

أين "**نحن**" ..وسط هذه التحوّلات العالمية الحادثة ؟ وأين هي انعكاسات هذه العولمة على حياتنا وأوضاعنا العامة؟.

● على الصعيد السياسي تمثل التغيرات التي يفرضها التوجه نحو العولمة فرصة سانحة لدول الجنوب للانتقال بشكل سلمي إلى العيش في ظل نظم سياسية قائمة على شرعية حقيقية، بفعل الانتشار والقبول العالمي للمبادئ الكبرى للديمقراطية، كمبدأ سيادة الشعب، التعددية السياسية، التداول على السلطة، ضمان الحرّيات الفردية والجماعية، حقوق الإنسان ...الخ. لكن هذه التحولات تحمل معها أيضا مخاطر حقيقية على مستقبل دول الجنوب تتمثل أساسا في الخلط الكبير بين الديمقراطية كمنهج لتحقيق حكم الشعب، وبين القيم الأخرى التي يمثلها نمط الليبرالية ونمط الحياة الغربي القائم على النزعة الاستهلاكية، واعتبار كل منهما مرتبطا بالآخر ارتباطا عضويا، إضافة إلى مخاطر التطبيق الديمقراطي الذي لا يراعي الواقع الاجتماعي والنفسي للمجتمعات والاختلاف القائم بين الشعوب والحضارات .

● على المستوى الاقتصادي والتكنولوجي، يتّضح أكثر الفرق الشاسع بين القوى الكبرى المحتكرة للتكنولوجيات المتطورة، والمهيمنة على وسائل وأدوات التطوّر الاقتصادي. وبين دول الجنوب التي مازالت تتخبط في تخلفها التكنلوجي وعجزها الاقتصادي، رغم امتلاكها لمستلزمات النهضّة الاقتصادية. أما على مستوى التبادلات التجارية والاتّصالية والمعلوماتية، فيتّضح لنا حجم التبادلات واتجاهها ومصدرها واقع بالكامل تحت سيطرة دول الشمال.

● الاتّجاه نحو التكتّلات الكبرى في الشمال، تقابله نزعة التفكّك والتشتّت في الجنوب. حروب أهلية لا تنتهي، نزاعات عرقية ودينية في الداخل والخارج، صراعات حدودية ملتهبة، حركات انفصالية واستقلالية في كل

مكان، ونعرات تفجر الخلافات الإثنية والدينية واللغوية، وتتلاعب بمكوّنات الهوية، تجمعات ومنظمات إقليمية وجهوية عاجزة عن أي عمل موحد حقيقي. في الوقت الذي يتراجع دور الدولة وتنكشف سيادتها، وتنسحب من ميادين هامّة، كانت إلى وقت قريب حكرا عليها وصرحا مقدسا لسلطتها، من بينها ميدان الأمن والنظام العموميين.

نحو نظام عربي جديد

العولمة إذن نتيجة حتمية لظواهر وتحولات كثيرة طرأت على كل ميادين الحياة في العالم بأسره، وهي ظواهر وتحولات لم تصنعها دولة أو فرد أو جماعة معينة، لكن ساهم الجميع في خلقها عن غير قصد في غالب الأحيان. لكن المؤكد أن كثيرين في هذا العالم يحاولون ركوب موجة العولمة أو تحويلها للمجرى الذي يساير أهوائهم ومصالحهم، و هنالك آخرون يحاولون الاستفادة من رذاذها، وصنف ثالث يحاول جاهدا العمل كي لا يجرفه التيار بعيدا إلى حيث لايدري أو لايريد !!.

من خلال تحليلنا لمظاهر العولمة وللفرص والمخاطر التي تطرحها، يمكننا أن نخلص إلى أن هنالك مطلبان أساسيان يتحتم علينا السعي لتحقيقهما، لنتمكن على الأقل من تفادي أن يجرفنا التيار إلى حيث لا ندري أو لا نريد!!!.

المطلب الأول: تحقيق التحول السلمي نحو الديمقراطية.

المطلب الثاني: بناء نظام إقليمي عربي جديد.

تحدثنا في موضع سابق عن مطلب التحول نحو الديمقراطية، وسنحاول الآن التطرق لمطلب النظام العربي الجديد.الوحدة العربية حلم قديم راود كثيرا من المفكّرين والمناضلين ورجال السياسة، وداعب مخيلة الملايين من العرب من المحيط إلى الخليج.فكل العوامل الفكرية والتاريخية والجغرافية تدفع للوحدة وكل الظروف والأسباب السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية

والاجتماعية، الداخلية والخارجية تصرخ منادية بالوحدة. أما على صعيد الواقع فقد تبلورت دعوات وتجارب الوحدة العربية في ثلاثة أشكال رئيسية:

● الشكل الأول، حاول دفع العالم العربي لوحدة اندماجية شاملة وفورية، تذوب فيها كل الدول العربية وتنصهر في دولة مركزية واحدة، تحت غطاء الأيديولوجية القومية في طبعتها البعثية أوالناصرية أو غيرها. و لم يكتب لهذه الدعوة أن تتجاوز حدود عوالم الفكر والحلم والتمني، وأثبت الواقع أنّ هذا التوجه لم يضف إلى الواقع العربي إلاّ مزيدا من التشتّت والتشرذم والتفكّك، فتعمّقت النزاعات والصراعات الأيديولوجية والسياسية بسبب الرؤى الحزبية الضيّقة، التي اعتمدت الإقصاء والتهميش للطاقات الفكرية والسياسية الأخرى.

● الشكل الثاني، تمثّل في محاولات الوحدة الإندماجية الثنائية أو الثلاثية بين بعض الدول العربية، كما حدث في تجربة الجمهورية العربية المتّحدة بين مصر وسوريا (1958 ـ 1962) أو التجارب والمحاولات الأخرى بين مصر وسوريا والعراق، أو بين مصر وليبيا والسودان، أو بين ليبيا والمغرب، أو بين ليبيا وتونس أو بين مصر وليبيا...الخ. وهي محاولات لم يكتب لها النجاح بحكم عوامل كثيرة داخلية وخارجية.

● الشكل الثالث، اعتمد مقاربة الوحدة التكاملية أو منهجية العمل المشترك، وقد جسده ميدانيا مشهدان اثنان :

1. جامعة الدول العربية.
2. التكتّلات والتجمّعات الجهوية الثلاث : مجلس التعاون الخليجي، إتّحاد المغرب العربي، ومجلس التعاون العربي[1].

---

(1) بدأ تسويق فكرة الشرق أوسطية التي تحمل دلالات تفرض التحليل العميق للأهداف المتوخاة منها.

إنجازات تجارب الوحدة القائمة على التنسيق والتكامل هي بدون شك أكثر وأبرز من إنجازات تجارب الوحدة الاندماجية. لكن الواقع أظهر مرّة أخرى هشاشة بنيان هذه التجمّعات، فالجامعة العربية رهينة إجماع مستحيل التحقيق، والتجمعات الجهوية خاضعة لحسابات بعيدة في الغالب عن غايات الوحدة الحقيقية ومهددة بالانهيار أمام أول خلاف.

يمكننا أن نقول أن تجارب الوحدة العمل العربي المشترك، قد أعلنت فشلها على كلّ المستويات، فلم تتمكن من تحقيّق الحد الأدنى من المبادئ والأهداف المعلنة، وتبخّرت الأحلام الوردية وراء الجدران الحديدية المغروسة على الحدود، وأضحت التجزئة هي السمة الغالبة على العالم العربي. ويكفي أن نلتفت إلى قيمة التبادلات التجارية بين الدول العربية، لنجدها لا تتعدى في أحسن الأحوال 3 % من القيمة الإجمالية للتبادلات الخارجية ، في الوقت الذي تصل فيه نسبة التعامل الإقتصادي والتجاري لمعظم الدول العربية مع المجموعة الأوروبية إلى أكثر من 65% من مجموع تعاملاتها الخارجية. كما أنّ حركة الإتّصالات بين الدول العربية بمعناها الواسع (الإتّصالات الدبلوماسية، الزيارات، السياحية، البعثات الطلابية والجامعية، الندوات والمؤتمرات والملتقيات العلمية والفكرية والأدبية، تبادل الرسائل ...إلخ) لا تصل إلى المستوى المطلوب الذي يمكنها من التأثير على طبيعة العلاقات العربية – العربية، بفعل الغلق الصريح أو المقنع للحدود تحت مبررات أمنية مختلفة، وهناك بعض البلدان العربية تضع قائمة سوداء للبلدان الممنوع على مواطنيها زيارتها، وعلى رأس هذه البلدان تأتي الكثير من العواصم العربية !!!.

والسؤال الذي ظل يتكرر باستمرار هو: لماذا تخفق دائما تجارب الوحدة ؟ ولماذا تفشل كل محاولات العمل العربي المشترك ؟. رغم أن كل فرص

وعوامل النجاح المفترضة قائمة ومتوفرة، وكل الأسباب والمسوغات المبررة للوحدة واضحة ومبسوطة بجلاء. و حتى لا نحيد عن الانصاف ينبغي أن نقر أن أسباب الفشل كثيرة ومتعددة، منها أسباب موضوعية ودولية خارجة عن نطاق سلطة صناع القرار في العالم العربي، لكن يمكننا مع ذلك أن نؤاخذ العمل العربي المشترك لأنه:

- حرم نفسه من الامتداد الشعبي والعمق الجماهيري، بحكم أن أغلب الأنظمة والحكومات المنادية بالوحدة تحكم شعوبها حكما استبداديا تسلطيا، وتمارس كل انواع القمع والكبت، وتحرم المواطن العربي من أبسط الحقوق والحريات الفردية والجماعية. فغياب الممارسة الديمقراطية الفعلية داخل الدول العربية سبب جوهري في فشل تجارب الوحدة والعمل العربي المشترك.
- قام على التطلعات والطموحات الشخصية للقادة والزعماء، و لم يكن استجابة لضرورات الواقع ومطالب تحقيق المصالح المشتركة. وبحكم طبيعة السلطة في العالم العربي أصبحت القرارت والمشاريع المشتركة رهينة مؤسسات القمة، أما باقي المؤسسات فلا حول لها ولا طول. وتقوقع العمل في زاوية الخطب والأقوال للتغطية والتستر على غياب الإنجازات والأفعال.
- طغت عليه اهتمامات وقضايا الأمن الداخلي والخارجي وبرزت قبل قضايا التعاون والتنمية والتحديث، التي يفترض أن تمثل المجال الطبيعي للتعاون والتنسيق والتكامل.
- تقديم المصالح القطرية والإقليمية الضيقة على المصالح القومية الواسعة، والتعامل من منطلقات آنية وظرفية، الأمر الذي جعل كل عمل وحدوي

معرضا للجمود (إتحاد المغرب العربي) أوالانهيار (مجلس التعاون العربي) عند أول خلاف جاد بين أعضائه.

O O O

وجود نظام إقليمي العربي ضرورة تطلبها عوامل الجغرافيا والتاريخ، وتفرضها حقائق الحياة السياسية والاقتصادية، المحلية والدولية على حد سواء. وبإمكاننا أن نعدد عشرات الأسباب والعوامل المساعدة على قيام نظام عربي قوي وفعال، لكننا سنكتفي بالأساسي منها:

الإنسان: يتمتّع العالم العربي بكثافة سكّانية هامّة مع معدّل نمو سكّاني مرتفع، حيث تشير الدراسات الإحصائية أنّ عدد سكّانه سيبلغ حوالي 300 مليون نسمة في بداية الألفية الثالثة، ويضعنا هذا العدد في المرتبة الرابعة بين المجموعات السكّانية العالمية بعد كلّ من : الصين، الهند، دول الاتحاد الأوروبي، بنسبة 5% من سكّان الكوكب عام 2000. ويمثّل الشباب في هذا العدد النسبة الأهمّ، حيث تصل في بعض الأقطار العربية إلى 75 % من مجموع السكّان. ويتمتع العالم العربي بنسبة محترمة من المتعلمين والباحثين وحملة الشهادات العلمية العالية (وأغلبهم مهاجر للأسف الشديد).

الموقع: امتداد جغرافي على مساحة هائلة ومناخ قريب من الاعتدال، وموقع جيوسياسي وجيوستراتيجي حسّاس وخطير، يطل على أهم المسطحات المائية العالمية (البحر المتوسط، البحر الأحمر، المحيطين الهندي والأطلسي) ويتحكم في أهم المعابر والطرق البحرية (مضيق جبل طارق،

قناة السويس، باب المندب، الخليج العربي). وهو يقع في قلب ملتقى القارات الثلاث آسيا إفريقيا وأوروبا.

الموارد: يحوي باطن العالم العربي ثروات معدنية كبيرة ومتنوعة، وتوجد فوق أراضيه الشاسعة (التي تمثل المساحات الصالحة للزراعة نسبة هامة منها) ثروات وموارد أخرى كثيرة. لكن النفط يحتل بين كل تلك الثروات والموارد مكانة إستراتيجية بالغة الحساسية، فالعالم العربي يحتل المرتبة الأولى عالميا من حيث الانتاج ومن حيث الاحتياطيات المعروفة (وهذا هو الجانب الأهم)، وتشكل مداخيله نسبة ساحقة من مداخيل الدول النفطية ومن الدخل القومي العربي ككل، وتعتبر صناعته أهم صناعة على الإطلاق في العالم العربي. ويعد النفط موضوعا إقتصاديا وسياسيا في آن واحد، أفرز انعكاسات اجتماعية وفكرية وثقافية كثيرة على الدول والمجتمعات العربية.

الفكرة: بالإضافة للغة يمثل الإسلام عامل الربط الأساسي بين الشعوب العربية، باعتباره المرجعية الفكرية والروحية والثقافية الأساسية لكل مواطن عربي بما فيهم العرب غير المسلمين، وباعتباره حاملا لتراث ضخم من التشريعات والقوانين والأفكار والفلسفات والنظريات النابعة من صميم الواقع العربي. وقد أثبتت التجارب التاريخية أن الإسلام هو العامل الوحيد القادر على تجميع العرب ضمن كيان قوي موحد.

لكن توفر العناصر والمكونات لا تكفي وحدها لبناء صرح النظام العربي، والدليل قائم على تحول عوامل الوحدة إلى أسباب فرقة وخصام، وتردي أسباب القوة إلى مكامن ضعف. فالثروة النفطية وحدها لا تكفي، وقد تصبح عائقا لنا ونقمة علينا ما دامنا نجهل توظيف مداخيلها بتدبير وحكمة، وما دام غيرنا يتحكّم فيها ويقلّب أسعارها في الأسواق العالمية متى شاء وكيفما شاء. والموقع الحساس حين نعجز عن استغلال حساناته ومزاياه

يتحول سببا لتاكثر الأطماع فينا والسعي لسلبه من أيدينا. والقوة البشرية عندما تنتهك حقوقها وتمتهن كرامتها وتترك فريسة للفقر والجهل تتحول عبئا ثقيلا وهما عظيما. والفكرة العظيمة الخلاقة تغدو رديفا للرجعية أو الطوباوية أو الأصولية عندما نرفض التعامل معها بالشكل السليم والمنطق المعقول الذي تقتضيه مكانتها ويتطلبه دورها.

○ ○ ○

. التجمعات الإقليمية العربية أو ماتبقى منها (باعتبار أن مجلس التعاون العربي الذي قام بين مصر – العراق – اليمن – الأردن، مات في المهد تحت أنقاض حرب الخليج الثانية) عجزت عن أن تكون بديلا لنظام عربي شامل بحكم عوامل كثيرة، لكنها يمكن أن تمثل محطة صالحة لبداية الطريق نحو كيان أوسع يشمل كل المنطقة العربية وامتداداتها الطبيعية والحضارية. ونستطيع أن نحدد بعض المرتكزات الكبرى التي ينبغي مراعاته في عملية بناء النظام العربي الجديد، لنتفادى بعضا من أخطاء الماضي ونتقدم ولو قليلا على درب المستقبل. ويمكننا أن نميز قسمين من هذه المرتكزات:

(I) الأفكار والمبادئ العامة :

- مراعاة العوامل الحضارية للوحدة والتركيز على الإسلام ، كبعد إستراتيجي لتحريك العمل التكاملي العربي، حيث أن الإسلام والعروبة يمثّلان القاعدة الراسخة لهويّة الوطن العربي. وهذا لا يعني إطلاقا تهمّيش الأقلّيات الدينية واللغوية، فالتاريخ أثبت أن تماسك مختلف العناصر المكونة للعالم العربي تم في أحسن صورة في ظل الإسلام.

- الاعتماد في بناء وترتيب البيت العربي المشترك على الأسس والمبادئ الدستورية والقانونية، التي تولي اهتمامها الأول لاحترام الحرّيات العامّة والفردية واحترام حقوق الإنسان،والالتزام بمبدأ سيادة الشعب، والالتزام باختياراته وطموحاته.
- التزام سياسة واقعية طويلة المدى ومبنية على مراحل متتالية، وتفادي الخطوات والقرارات المرتجلة والمتسرعة. والقبول بمبدأ الوحدة والتعاون في ظل التمايز والاختلاف.
- بناء نظام لا يكون رهين الجغرافية الطبيعية وامتداد الجبال والهضاب والوديان والبحار فحسب، بل يتطلّع إلى الامتداد الحضاري الأوسع ليشمل الدول التي تربطها بالعالم العربي صلات تاريخية متشابكة وتجمعها معه مصالح متنوعة، وعلى رأسها: تركيا، إيران، باكستان، وبعض الدول الأفريقية.
- تجاوز الشعارات والخطابات العاطفية الديماغوجية التي ما عادت تقنع أحدا، والتأكيد على إبراز المنافع والمكاسب والمصالح المشتركة التي يمكن تحقيقها للجميع عن طريق التعاون والتنسيق في كلّ المستويات: إقتصادية، تجارية، ثقافية، سياسية، إعلامية، عسكرية...الخ.
- تفعيل الثنائيات المتصارعة وتحويلها إلى بؤر تفاعل إيجابية للجهود والمشاريع التكاملية: العروبة / الإسلام، المغرب / المشرق، الإقتصاد / السياسة، الموارد النفطية / الموارد البشرية، الأغلبية / الأقلّية ...الخ.

(II) الآليات الإجرائية:

- بدأ التنسيق والتعاون من الميادين التي تكثر فيها المصالح المشتركة، وتقل احتمالات التصادم والاختلاف.

- تكثيف التعاون والتكامل على المستوى الأفقي داخل ميدان واحد قبل الانتقال إلى المستوى العمودي أو إلى ميدان تعاون آخر.
- إقامة سلطات فوق- قومية مختصة بميدان نشاط محدد. ويمكن أن تكون صناعة النفط (إستخراج - نقل - تكرير - توزيع ...) مجالا مناسبا لتجربة البداية.
- إقامة المؤسسات السياسية المشتركة على أساس الاقتراع الشعبي العام، مع مراعاة مقاييس تمثيل معقولة.
- تخفيف الحواجز والموانع القانونية والسياسية التي تعرقل سيولة التبادلات (التجارية، المالية، الانسانية والمعلوماتية) بين الدول العربية.
- تدعيم شبكات المواصلات والنقل البري والبحري والجوي، و تقوية الشبكة المعلوماتية العربية.

هذه بعض المبادئ الكلية والآليات الإجرائية التي نراها ضرورية للنهوض بالعمل العربي المشترك من كبوته الحالية. لأننا نعتقد أن العداوات والنزاعات والصراعات العربية ـ العربية مهما طالت فمآلها الزوال والاندثار، ولأنّ الظروف الحالية تحتم علينا التطلّع إلى رؤية بديلة تبحث عن تعزيز وتفعيل المصالح العربية المشتركة وتثبت المصير العربي الواحد.مع إيجاد سياسات للتكيّف الإيجابي مع التحوّلات العالمية الراهنة، ويعمل على إقامة دستور الحوار بين الحضارات والديانات السماوية ، قائم على مبادئ : إحترام السيادة، الاحترام المتبادل، العدل والمساواة، المصالح المشتركة والمتبادلة.

فلسطين..

لم نفرد لفلسطين مبحثا منفصلا في كتابنا هذا لمجرد الرغبة في مجاراة العواطف، لكنه اعتراف بسيط بما لأرضها من فضل ومكانة أولا، وتأكيدا على الموقع المركزي الذي تحتله قضيتها في ماضي وحاضر ومستقبل العالم العربي والعالم بأسره. وأهمية فلسطين بالنسبة لنا في الجزائر نابعة من أسباب عامة، فباعتبارنا جزء من المجال الجيوسياسي المعروف بالشرق الأوسط، وباعتبارنا جزءا من العالم العربي والأمة الاسلامية بالمفهوم الديني والحضاري والثقافي، لا يمكننا أن نظل بعيدين ولو أردنا ذلك عن تطورات القضية الفلسطينية ويمكننا أن نقول أننا إن لم نذهب إليها فستأتي هي حتما إلينا. وهناك صلة خاصة بيننا وبين فلسطين يصنعها الاشتراك في تجربة ثورية فريدة في عالمنا العربي.

- **فلسطين استرتيجيا** هي الجسر الرابط بين آسيا وإفريقيا، وقاعدة الانطلاق نحو الخليج العربي الذي يختزن أعظم كنوز العالم في باطنه، ، وهي زاوية التحكم في قناة السويس أهم معبر للبترول (أعظم كنوز العالم)، وصلة همز أساسية بين أروبا وجنوب شرق آسيا. وقد تحدث عنها أحد عتاة الصهيونية الأوائل ووصفها بقوله: " **إنّ الساحل الشرقي للبحر المتوسّط يؤلّف بالنسبة لآسيا جبهتها البحرية وجادتها العريضة في نفس الوقت، كما أنّ هذا الساحل بالنسبة لأوروبا رأس جسر واسع نحو آسيا. وعلى طرفي هذا الإقليم الممتدّ من المتوسّط إلى جبال هملايا يتحرّك شعبان،**

الهندي والمصري، وفي الداخل تستيقظ الشعوب على الحياة السياسية العالمية ..." .

- **وفلسطين إنسانيا** هي مهبط الرسالات السماوية ومهد النبوات، وعلى أرضها مر أعظم الأنبياء والمصلحين وأكبر القادة والفاتحين. وفوقها أو غير بعيد عنها قامت أعرق الحضارات الانسانية. و تتميّز أرض فلسطين بأنّها نقطة صدام مركزية بين القوى الدولية عبر العصور والأزمنة، حيث عرفت ربوعها صراعات الفراعنة والآشوريين والبابليين والفرس والرومان واليونان ثمّ العرب المسلمين والفرنجة الصليبيين والمغول والتتار، وأصبح من المسلّم أن السيطرة على أرض فلسطين عمل ضروري لمن يريد الريادة والقيادة العالمية. وفلسطين أيضا مأساة إنسانية شاهدة على شراسة الظلم وهمجية الاحتلال.

- **وفلسطين عربيا** همزة الوصل بين جناحي الوطن العربي في آسيا وإفريقيا. تحريرها حلم وأمل ومطلب شعبي لا يتغير و لم يتحول، وحل قضيتها جزء أساسي من أي مشروع جاد لنهضة قومية شاملة. وقد قال عن ذلك ذات الداعية الصهيوني: **"إذا أرادت السياسة الأوروبية أن تتحرّر من العقبات الكؤود التي ترهق مستعمراتها ينبغي عليها أن تسعى لتفكيك هذه الهوية المصطنعة التي تتحرّك ضدّها ... هوية بين المفاهيم العربية والمفهوم الإسلامي. وعندما تتجرّأ على حلّ المسألة العربية فإنّها تحطّم آلية التشابك الموجود بين المفهومين، وتفتّت الوحدة الإسلامية ... إنّ تفتيت الهوية التي تجمع بين الإسلام والعروبة هو القادر على جعل الضفة الشرقية للبحر الأبيض المتوسّط ما يجب أن تكونه في الحقيقة واجهة القارة الآسيوية التي تطلّ على العالم الغربي ورأس الجسر نحو آسيا الكبرى. وينبغي ألاّ يغرب على بالنا بأنّ تألّق نجاحات الإسلام هو الذي ولّد الإيمان الجديد عند العرب بتكوين الأمّة الإسلامية ..."**

• **وفلسطين إسلاميا هي** الأرض التي باركها الله سبحانه وتعالى، وسماها القرآن الكريم الأرض المباركة المقدّسة، وهي موطن المسجد الأقصى المبارك، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين ومسرى النّبيّ ﷺ، ومهوى أفئدة المسلمين في كل بقاع الأرض.

○ ○ ○

عند الحديث عن فلسطين ترجع الذاكرة بنا إلى وعد بلفور المشؤوم الذي أصدرته بريطانيا سنة 1917، والذي يقضي بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. وما تلاه من أحداث سقوط الخلافة الإسلامية العثمانية وفرض النظام العلماني على تركيا سنة 1924. والتكالب الاستعماري الغربي على العالم العربي - الإسلامي وتقسيمه إلى دويلات وفق المصلحة الاستراتيجية للقوّتين الاستعماريتين آنذاك فرنسا وبريطانيا. وكان واضحا منذ البداية، أنّ الاستعمار الغربي دعّم الوجود الصهيوني في فلسطين كقاعدة استعمارية متقدمة ورأس جسر قائم في قلب العالم العربي الإسلامي جغرافيا ودينيا، ليتم لهّ تفتيت البلاد العربية والفصل نهائيا بين المشرق والمغرب أو بين عرب آسيا وعرب إفريقيا، وليتمكن في النهاية من إعاقة وشلّ حركية الوحدة العربية والإسلامية. وتجسدت هذه المرامي بشكل واضح خلال المراحل المختلفة التي عاشتها قضية فلسطين أو صراع الشرق الأوسط منذ وعد بلفور سيء الذكر وسط منذ وعد بلفور سيء الذكر إلى يومنا هذا. فقد اعتمدت السياسة الإسرائيلة في تنفيذ مخططاتها وسياساتها المختلفة دعامتين أساسيتين:

• **تفوق عسكري على جيرانها العرب مجتمعين** يضمن لها الانتصار في أية مواجهة معهم، ويضعها موضع القادر على التهديد والضرب في أي وقت وفي أي مكان، فتجلس في موقع قوة حين تأتي ساعة التفاوض والتسوية.

ولم تكن إسرائيل قادرة بوسائلها الذاتية أن تحقق تفوقا عسكريا على العرب لولا الإمدادات الضخمة من الأسلحة والمعدات المتطورة التي كانت ومازالت تصلها من حلفائها في الغرب بشكل يضمن لها تقدما تقنيا كبيرا تواجه به التفوق الكمي العربي. سياسة تزويد إسرائيل بأحدث الأسلحة والمعدات وأكثرها فتكا وتقدما تمثل خطا ثابتا في السياسة الغربية تجاه قضية الشرق الأوسط. في البداية قامت بهذا الدور بريطانيا منذ إعلان وعد بلفور وإلى غاية حرب 1948، ثم خلفتها فرنسا منذ الخمسينيات وبالتحديد فترة العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956 وحتى حرب الأيام الستة سنة 1967 عندما قام الجنرال ديجول بفرض الحضر على تصدير الأسلحة لإسرائيل باعتبارها الدولة المعتدية، لتخلفها في الأخيرا الولايات المتحدة الأمريكية التي جعلت ضمان التفوق العسكري الإسرائيلي مبدأ ثابتا والتزاما استراتيجيا في سياستها الشرق أوسطية، كما ظهر خلا حرب أكتوبر 1973 وخلال حرب الخليج الثانية 1990 وقبل ذلك وبعده.

- **التحالف مع قوة دولية كبرى**، بما يضمن لها الاعتماد على سند سياسي، ديبلوماسي وعسكري قوي عندما تقوم بتنفيذ سياستها التوسعية وخططها العدوانية، يقيها مخاطر التعرض للإدانة أو العقوبة من طرف مجلس الأمن الدولي. لذلك كان الحليف دائما من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن المتمتعين بحق النقض (الفيتو) ليتمكن من إجهاض أي قرار أو توصية لا تكون في صالح إسرائيل. وتحالفت إسرائيل دائما مع الدولة الأكثر تأثيرا على السياسة الدولية و التي ترتبط مصالحها القومية بمنطقة الشرق الأوسط ارتباطا شديدا. فتحالفت قبل حرب 1948 مع بريطانيا التي كانت مهيمنة على المنطقة وتسيطر على مواردها ومصائرها، وبعد خروج

بريطانيا منهكة من الحرب العالمية الثانية وتراجع دورها ومصالحها في المنطقة تحولت إسرائيل لفترة قصيرة صوب فرنسا التي شدها الشرق الأوسط إليه بقوة خلال حروبها الاستعمارية في الهند الصينية وخاصة في الجزائر. وتحول بعدها التحالف إلى الوملايات المتحدة التي خلفت فرنسا وبريطاني في الهيمنة على ثروات وسياسات المنطقة ووصل الأمر إلى مستوى التحالف الإستراتيجي بين واشنطن وتل أبيب. ويلاحظ هنا أن الحليف الرئيسي لإسرائيل في كل مرحلة هو نفسه مصدر السلاح الرئيسي لها.

وباعتمادها على تفوقها العسكري وتحالفاتها الدولية، قامت إسرائيل، مستغلة الضعف والتفرق والتخلف العربي، بتنفيذ سياساتها ومخططاتها معتمدة كل الوسائل والطرق المتاحة وعلى رأسها الحرب والعدوان المسلح، ونتج عن هذه السياسة العدوانية وضع شديد التعقيد والحساسية عرف باسم قضية الشرق الأوسط، تداخلت فيه قضايا ومشاكل لا أول لها ولا آخر، لكن المشكلة المحورية ظلت في كل الحالات مشكلة فلسطين، التي تجسدت منذ بدايتها قضايا أساسية:

1. القدس
2. اللاجئين
3. الدولة المستقلة

وقد أثبتت التجربة أن كل الحلول والمشاريع والتسويات التي حاولت تجاوز هذه القضايا الثلاث (القدس، اللاجئين، الدولة) أو القفز عليها كان مآلها الفشل والسقوط. مثلما سيكون الفشل والسقط مصير كل التسويات والاتفاقات الحالية التي أجلت لأجل مجهول طرح هذه القضايا أو تغاضت

عنها. وكل حلول أو تسويات مستقبلية لا تراعي الحقائق والثوابت الجغرافية، التاريخية، الدينية، الحضارية والسياسية.

- الحقيقة الأولى: الوجود الإسرائيلي في فلسطين (قلب العالم العربي) وجود استعماري استيطاني، قام على اغتصاب الأراضي بالقوة منذ عام 1948. وتقوم دولة إسرائيل على الأيديولوجية الصهيونية، وكما قال " بن غوريون ": " **فإنّ الدولة ليست هدفا في حدّ ذاته، بل هي وسيلة إلى هدف والهدف هو الصهيونية !!** "، ومن الأهداف الثابتة للصهيونية جمع يهود ي العالم تحت مظلّة دولة إسرائيل ولو تطلّب ذلك التوسّع على حساب الأراضي العربية.
- الحقيقة الثانية: القدس أمانة إسلامية، ولا يجوز التنازل عنها، لاعتبارات عقائدية ودينية وحضارية، ولاعتبارات سياسية واستراتيجية. فدماء شهداء بيت المقدس التي روت المنطقة عبر الانتفاضات والثورات المستمرّة والمتلاحقة منذ فتح القدس على يد عمر بن الخطّاب، بدءا بمعركة اليرموك، وأجنادين، ومعركة حطين وعين جالوت، مرورا بشهداء القرن الحالي، من أمثال الشيخ فرحان السعدي، وإخوانه أبطال خليل الرحمن، فؤاد حجازي، وعطاء الزير، والشهيد عزّ الدين القسّام، وعبد القادر الحسيني... وصولا إلى شهداء الانتفاضة المباركة وأبطالها "أطفال الحجارة". ستبقى دينا على حكومات وشعوب الأمّة الإسلامية إلى غاية استرجاع بيت المقدس.
- الحقيقة الثالثة: ضرورة الربط بين البعد الإسلامي والبعد القومي والبعد الوطني، باعتبار فلسطين أرضا مقدّسة من الناحية الدينية، ذات بعد إستراتيجي خاص، ومكانة سياسية وعسكرية واقتصادية مميزة. ولأن فلسطين كوطن مجرّد من العروبة والإسلام تصبح لمجموع العرب

والمسلمين كأي أرض أخرى في العالم. وضرورة الربط هذا يفرضه علينا أيضا واقع الطرف الآخر، الذي احتلّ فلسطين منطلقا من النبوءات التوراتية والحجج الدينية المحرّفة. فلماذا يطلب من العرب وحدهم إغفال وإبعاد العامل العقائدي والديني في تعاملهم ومواقفهم وسلوكهم تجاه القضية الفلسطينية.

- الحقيقة الرابعة: حل القضية عن طريق المفاوضات والتسويات لا يمكن أن يصل إلى تحقيق سلام عادل دائم ، في ظل حالة الضعف والتشتت والتمزق العربي الراهن، فالاتفاقات والمعاهدات الناتجة عن أي عملية تفاوض ليست في النهاية إلا تعبيرا عن الحقائق السياسية والعسكرية القائمة على الأرض، ولا تمثل إلا إنعكاسا لميزان القوى بين الطرفين المتفاوضين. لذلك فإن أي اتفاق أو حل في المرحلة الراهنة لا يمكن أن يكون إلا في صالح إسرائيل باعتبارها الطرف الأقوى.

○ ○ ○

إن " الهرولة السياسية " العربية نحو إسرائيل لإقامة إتصالات دبلوماسية وتطبيع العلاقات السياسية والاقتصادية معها في ظل الأوضاع الحالية، لا يخدم في الحقيقة سوى المصالح والسياسة الإسرائيلية، فالهرولة وتطبيع العلاقات تنزع من يد المفاوض العربي آخر ورقة ضغط في يده، فهي تحرمه من استخدام قوة الرفض والمقاطعة العربية لإسرائيل للحصول على بعض التنازلات من طرفها. وتزيد "الهرولة" من الانحدار العربي، في ظل استمرار الهيمنة الإسرائيلية الأمريكية على منابر السياسة العالمية (من نماذج

هذه الهيمنة إلغاء قرار الجمعية العامّة للأمم المتّحدة الذي يعتبر الصهيونية شكل من أشكال العنصرية، رغم كونه في الحقيقة قرارا شكليا لا انعكاس له على أرض الواقع).

من حقنا أن نتساءل بصدق عن إمكانية التعامل والتعايش بين دولة قامت على أيديولوجية استيطانية توسعية تملك ترسانة من الأسلحة النووية (مع استمرار رجحان كفّة الميزان العسكري التقليدي لصالحها)، وبين عالم عربي تدمّر فيه كلّ نواة لتطور علمي أو تكنولوجي، بدعوات مختلفة، تارة باسم حماية الشرعية الدولية وقرارات المجتمع الدولي ، وتارة باسم محاربة الإرهاب الدولي، وتارة أخرى تحت شعار حماية الديمقراطية وحقوق الانسان...الخ. ولا نزال نذكر جيدا تلك الحملة الشرسة التي قادتها بعض وسائل الإعلام في الغرب مع بداية التسعينات، حول المنشآت النووية الجزائرية واتّهمت الجزائر بأنّها تملك الأسلحة النووية، وأنّ المواد والمعدات النووية العراقية تكون قد هرّبت إلى الجزائر!!، وغيرها من الإشاعات والتهم، التي كان يراد منها إلحاقنا بقائمة الدول المغضوب عليها [1]، مثل ليبيا، والسودان والعراق...، فيضرب علينا الحصار الأمني والإقتصادي بحجّة تهديدنا للأمن والسلام العالمي بامتلاكنا لنواة تكنولوجيا نووية.

ويحق لنا أن نتساءل مرة أخرى عن مستقبل مسار السلام والتسوية في ظل المحاولات الإسرائيلية الخفية والمكشوفة للسيطرة والتحكّم في موارد ومصادر المياه العربية (النيل، الفرات، نهر الأردن، مياه الجنوب اللبناني ...) ومناورات التطويق الاستراتيجي من خلال فتح جبهة مواجهة عربية – إفريقية (إثيوبيا / السودان و إثيوبيا / أريتريا) ومن خلال دعم التمرد في جنوب

---

1 الدول العربية مغضوب عليها بالعدوان أو دعم المعتدين أو باستنزافها، فلم ينج المعتدي ولا المعتدى عليه، فلنتأمل! .

السودان، وجبهة مواجهة عربية – إيرانية، وجبهة عربية ـ تركية، إضافة إلى العمل على تعميق جبهات المواجهة العربية ــ العربية ،و تشجيع الصدامات والمواجهات الداخلية خاصة بين الحكومات والحركات الإسلامية في العالم العربي والإسلامي.

الخاتمة

والآن ماذا بعد ؟

ماذا عن الغد ؟؟

ماذا عن المستقبل ؟؟؟

"**يجب ابتكار المستقبل وليس انتظاره**" هكذا يقول علماء المستقبليات، وهي مقولة تحمل بالتأكيد كثيرا من الصدق والحكمة وبعد النظر. ويتحتم علينا قبل أن نحاول ابتكار مستقبلنا أن نحدد المعالم والملامح المميزة للصورة التي نريدها لهذا المستقبل. تماما مثلما يجب على كل من أراد الشروع في البناء أن يضع التصور والتصميم الذي يحدد فيه الشكل النهائي وفق الطابع المعماري الذي يريد أن ينشىء بنائه وفقا لمقاييسه وقواعده.

وقبل أن نمضي في رسم معالم المستقبل وتحديد ملامحه ينبغي أن نذكر بأن الأمم والدول والشعوب لا تستطيع مواجهة أزماتها ومشاكلها باللجوء إلى الحلول الجزئية المتفرقة التي تتجاهل المنطلقات والتصورات الكبرى للمجتمع حول الكون والحياة، وتبتعد عن التطلعات الأساسية للإنسان وحاجاته ومصالحه وقيمه ومبادئه. فالمشاكل والأزمات الكبرى تتطلب حلولا شاملة متكاملة تعالج كل جوانب الحياة وتمس كل مستوياتها وتتغلغل في أدق تفرعاتها، حلول تراعي الثوابت والأصول الفكرية والحضارية للإنسان والمجتمع مثلما تهتم بالطوارئ والنوازل والمتغيرات، حلول تراعي سنن التغيير وتأخذ في الحسبان حقائق الواقع المحلي والإقليمي والعالمي.

وباعتماد مقياس الكلية والشمول في تقييم وتمييز الحلول المطروحة على الساحة الفكرية والسياسية، نجد هنالك رافدين أو تيارين أساسيين يحوي كل منهما نماذج مختلفة ويطرح صورا متعددة، لكن كل الصور والنماذج تنطلق من ذات المبادئ والقيم والتصورات وتلتقي في النهاية عند ذات الأهداف والغايات. هناك الرافد أو التيار اللائيكي الوافد ، وهناك الرافد أو التيار الإسلامي الوطني الأصيل. ولن نتعرض في هذا السياق للتيار اللائيكي، بل سنركز حديثنا على التيار الاسلامي الوطني الأصيل لاعتقادنا بأنه التيار الوحيد القادر على الولوج بنا إلى مستقبل تتحقق فيه ولادة جديدة لوطننا وشعبنا وأمتنا في عالم الألفية الثالثة.

بعد أن أعلنت كثير من الفلسفات والأيديولوجيات والنظم إفلاسها وفشلها في تحقيق المطالب الأساسية وتجسيد الآمال الكبرى للشعوب العربية والإسلامية، ساد في العقود الأخيرة شعور قوي لدى غالبية المسلمين شعوبا وأفرادا بأن "**الإسلام**" بقيمه العليا وتعاليمه الشاملة وباعتداله ووسطيته وسعته وسماحته، يمثل أصلح السبل وأفضل المنطلقات لحمل حركة النهضة العربية والإسلامية المعاصرة والوصول بها إلى بر الأمان، وهو الوحيد القادر على إعطائها الدفع والقوة اللازمين للقيام والاستمرار، فأصبح شعار "**الإسلام هو الحل**" شعارا يلقى القبول والتلقي الحسن لدى معظم الطبقات الاجتماعية، وصار عنوانا تسارع لحمله كثير من التيارات والقوى السياسية والاجتماعية. وأصبح وجود تيار فكري إسلامي معبر عن طموحات وتطلعات الجماهير المسلمة على امتداد العالم الإسلامي حقيقة واقعة بل بديهية لا تحتمل النقاش، وصار في الوقت ذاته ضرورة وطنية وحضارية وإنسانية مثلما تشير ظواهر عديدة.

- ونقصد هنا بالتيار الاسلامي الذي صار ضرورة تشتد الحاجة إليها، ذلك التيار الذي جعل من تحقيق الصالح العام لوطنه وأمته والإنسانية كلها هدفا أساسيا له، وذلك التيار الساعي لخدمة الناس دون النظر إلى اختلافات اللون أو العرق أو الدين أو اللغة أو الجنسية.
- وذلك التيار الذي يتصل ويرتبط ويتواصل مع المجتمع بكل مكوناته وفئاته وطوائفه وشرائحه، يشاطرها آمالها وآلامها ويحمل معها همومها وتطلعاتها.
- التيار الذي يدرك أن التغيير يتطلب مثابرة وعملا مستمرا وشاقا، ويؤمن بأن التغيير الفعلي لا يمكن أن يتحقق إذا حُرم من المشاركة الشعبية الواسعة المبنية على الفهم والاقتناع والأمل في غد أفضل.
- التيار الذي يرى أن البناء والتغيير عمل كبير ومسؤولية عظيمة لا يمكنه التصدي لها منفردا ويدعوا لمشاركة وتفاعل كل الفصائل والتيارات والفعاليات في إحداث التغيير المطلوب.
- التيار الذي يفهم الإسلام فهما أصيلا منطلقا من القواعد الكلية البينة والمبادئ الثابتة الراسخة، ويفهمه كذلك فهما معاصرا يراعي تحولات الحال والزمان والمكان، ويأخذ في اعتباره مستجدات العصر ومتطلبات الواقع.
- التيار الذي يحرص على تجاوز وتقويم الرؤية المنتشرة بين كثير من دعاة الإسلام، التي تنظر بعين الاستهانة والاستخفاف للتجارب التي دخلتها الأمم والشعوب الأخرى في مجال النظم السياسية والاقتصادية، وللنتائج التي جنتها تلك الأمم والشعوب من وراء ذلك. ويفهم بأنه من غير المقبول أو المعقول أو الجائز أن ترفض رفضا مطلقا – أو تقبل قبولا مطلقا – أي مذهب أو نظرية من النظريات السياسية أو الإقتصادية

أوالإجتماعية بغير عرضها للنقاش والتمحيص والنقد والدراسة الجادة الواعية.

إن مستقبل الشعوب الإسلامية وشعبنا من ضمنها مرتبط بانتهاج الجيل الجديد من أبنائه لمنهج العلم، والتزامه لسيرة الاستقامة، وإيمانه بقيم العدل والحرية والعمل، منطلقا في كل هذا من رؤية جديدة مجددة للكون ولذاته وللأخرين. إن الإسلام هو منطلق هذه الرؤية وقاعدتها ومبتدؤها ومنهاجها، الاسلام الذي أنزله الله عز وجل هدى ورحمة للناس جميعا، وأنزله نظاما وشرعة تنير لهم درب حياتهم ونظاما شاملا للحياة يسعى إلى ترشيد حركتها في كل جوانبها بقيم الحق والعدل والخير. وأساس الإسلام هو علاقة الإنسان بربه أما المسائل الخفية كالإيمان والكفر والتقوى والفجور والطاعة والمعصية، فتلك أمورمرجعها لنية الإنسان الفرد وحكمها إلى الله تعالى، وإن كان السلوك والعمل يدل عليها أحيانا. والرؤية الجديدة المبنية على الإسلام والقائمة على منهاجه تفهم جيدا بأن:

- الإسلام ليس دينا محصورا في النطاق التقليدي للأديان الأخرى أي في نطاق الشعائر والجوانب الروحية فقط، لكنه نظام شامل متكامل يحكم الحياة بقيمه ومقاصده وقواعده العامة وأحكامه القطعية الثابتة الواضحة. ومن الضروري جدا أن يتم التفريق بين الأحكام القاطعة الصادرة عن الله عز وجل، والتي لا تحتمل نقاشا أو تغييرا، وبين المجهود التشريعي للمجتمعات المسلمة عبر العصور والذي لا يتجاوز حدود الفهم البشري للنصوص المرجعية، والإجتهاد وفق طبيعة العصر والظرف.
- وليس مقبولا في الإسلام أن تقوم واسطة بين الناس وخالقهم أو بين العبد وربه، أيا كانت هذه الواسطة وأيا كان نوعها أو شكلها، وسواء قامت باسم فرد أو باسم جماعة أو فكرة أو مؤسسة...الخ.

- وليس من حق حزب أو جماعة أو تنظيم أو فئة أن تحتكر الإسلام أو تدعي التحدث باسمه دون سواها، ولا أن تقيم وصاية على الفرد أو المجتمع أو الدولة باسم الاسلام ومبادئه.
- التجارب التاريخية التي عرفها الإسلام أو النماذج ظهر تحت قالبها لا يجب أن توضع في غير مكانها، أو أن تتجاوز دورها المحصور في حدود التعلم من التاريخ واستمداد العبرة من تجارب السلف التي نعود إليها ونأخذ منها كلما دعت الحاجة.وهي في كل الأحوال ليست حجة أو تشريعا ملزما.
- التعامل مع النصوص الشرعية يقوم على أساس الاجتهاد العلمي والفقهي في الفروع والأصول، و يحتاج هذا الإجتهاد إلى وجود علماء وفقهاء متخصصين في جميع فروع العلم والمعرفة الشرعية والقانونية والتقنية والإنسانية...الخ، وليس الإجتهاد عملا فرديا بالضرورة بل هو عمل جليل يستدعي التعاون والتآزر بين كل العلماء والمختصين. وإذا كان الاجتهاد الفردي في الأمور التشريعية حق مقرر لعلماء والباحثين، فإن التشريع العام الملزم لعموم المسلمين ينبغي أن يقوم على اساس الشورى بينهم جميعا.
- عملية التغيير التي تسعى للعودة بالمجتمعات الإسلامية المعاصرة والأمة ككل إلى قيمها الأصيلة وثوابتها الحضارية الراسخة، لا تعني إلغاء الأنظمة والتشريعات المعمول بها بشكل فوري وشامل قبل وضع بدائل جديدة لها...لكنها عملية تراعي السنن الكونية والشرعية وتتم وفق مبدأ التدرج وتترك للزمن فرصة لأداء دوره.

إن هذا التيار الأصيل المنطلق من رؤية إسلامية معتدلة شاملة ووسطية، يفهم جيدا بأن أزمة مجتمعاتنا المعاصرة ليست مجرد مشكلة اخلاق أو قيم، بل يراها مشكلة معقدة متعددة الأسباب والمنابع، متشعبة

المظاهر والصور، تتداخل فيها العوامل الذاتية والتدخلات الخارجية، وساهم في تكوينها عوامل سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية، في ظل ظروف تاريخية خاصة. لذلك فالخروج من نفق الأزمة والوصول إلى محطة الإنطلاق للنهضة الفعلية التي تحقق للإنسان إنسانيته الحقة وترفع عنه كل أشكال القهر والوصاية وتحرره من كل أنواع الخوف والجهل والضعف، يقتضي اعتماد قاعدة حد أدنى تلتقي عليها كل القوى والتيارات والتنظيمات وحتى الشخصيات والأفراد الراغبين فعلا في تحقيق تلك الغاية. ويمكن أن نجعل من المبادئ والأطر التالية ورقة عمل ننطلق منها لتحقيق قاعدة الحد الأدنى المشترك:

- الالتزام بالثوابت الأساسية والوحدة الوطنية مسألة مقدسة لا يجب أن يرتقي إليها شك، ولا ينبغي أن تكون موضع صراع أو احتكار أو مزايدة من أي طرف في السلطة أو في المعارضة.
- ضمان الحريات العامة الفردية والجماعية، واحترام حقوق الإنسان، هو الشرط الأساسي الأول للخروج من الأزمة ودخول مرحلة الإنطلاق النهضوي الشامل، وينبغي أن يسع ضمان الحريات هذا كل الحريات وعلى رأسها حرية العقيدة والعبادة وحرية الفكر والرأي والتعبير. وأثبتت التجارب أن النظام الوحيد الكفيل بتحقيق ضمان هذه الحريات هو نظام الحكم الديمقراطي القائم على حق الأغلبية في الحكم وحق الأقلية في المعارضة، وقد برهن الواقع على أن الديمقراطية المعاصرة هي في حقيقتها آلية ومنهج لتسيير الشؤون العامة وليست عقيدة أو أيديولوجية شاملة وبديلة لغيرها من العقائد والأيديولوجيات، وبرهن أيضا على أنها ديمقراطية دستورية تتم في إطار الحدود والضوابط التي يرتضيها المجتمع، لكن هذا لا ينفي وجود عدد من المبادئ والقواعد الكبرى التي لا تقوم

للديمقراطية بغيرها قائمة، كمبدأ تحديد السلطات والفصل بينها، ومبدأ التداول السلمي على السلطة، ومبدأ الشعب مصدر السلطة، ومبدأ سيادة القانون...الخ. والإنتخابات العامة الحرة والنزيهة هي المعبر الفعلي والوحيد عن الإرادة الشعبية التي هي مصدر السلطة، لذلك فالاحتكام إليها دليلا على نضج وسلامة الممارسة الديمقراطية.

- تحقيق التنمية الشاملة مطلب أساسي مشروع لكل الشعوب، والتنمية العادلة المتوازنة وإن كانت نتيجة من نتائج النظام الديمقراطي، فهي في الوقت ذاته سبب من أسباب استقرار هذ النظام ونجاحه واستمراره. ويقتضي تحقيق التنمية الناجحة إحداث الكثير من التحولات على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، لكن يجب ألا يفهم من هذه التحولات إحداث قطيعة تامة وشاملة مع القيم والموروث الحضاري واللجوء مجددا للاستيراد الفكري – أيا كان مصدره – ، لكن يقصد به رفع العوائق وتوفير شروط الإنطلاق التي تمكننا من دخول العصر في قالب أصيل يتماشى مع خصوصياتنا ومميزاتنا الحضارية. وينبغي التأكيد على أن التنمية لا يمكن لها أن تنطلق أو تتحرك بغير الاحتضان الشعبي لها، ولن تحتضن الشعوب شيئا او تشارك في أمر إلا حين تفهمه وتحس أنه يعبر عن اهتماماتها وتطلعاتها، تبقى زيادة الناتج القومي هدفا أساسيا من أهداف التنمية، لكن عدالة توزيع هذه الزيادة في الدخل بين مجموع المواطنين، وقبل ذلك عدالة توزيع الأعباء والتكاليف الضرورية لتحقيقها، هما بكل تأكيد شرطان جوهريان لأي عملية تنمية ناجحة ودائمة.
- التمكن من ناصية العلم والتكنلوجيا الحديثة هو حجر الزاوية في كل جهد تنموي فعال، والتوصل لذلك ليس عملا سهلا ولا هو نتيجة سريعة

فورية، لكنه ثمرة عمل دؤوب وجهد مستمر ومتواصل على مدى عقود عديدة، ولا يمكن أن يتحقق التحكم في العلم والتكنلوجيا في غياب مدرسة حديثة تستجيب لمتطلبات المجتمع وتعمل في انسجام وتناغم مع بقية مؤسساته (المسجد، وسائل الإعلام، المؤسسات الإقتصادية، هيا كل التسلية والرياضة والترفيه...) من أجل بناء الإنسان المتحرر من كل قيد أو وصاية. والمدرسة التي يطلب منها تحقيق هذه المهمة ينبغي أن تظل بعيدا عن تقلبات الأهواء السياسية والإدارية، ولا يجوز تركها عرضة للصراعات الحزبية. ومما يجب الحرص على تجنبه في المدرسة الجزائرية المستقبلية تلك الإزدواجية اللغوية والثقافية التي مزقت أجيالا كثيرة، فالتفتح على كل اللغات والثقافات العالمية واجب ديني مثلما هو مطلب حضاري وضرورة عملية، لكن هذا التفتح لا يجوز لنا أن نسمح له بأن يتحول إلى أداة لإستعمار ثقافي جديد.

- تغيير المجتمع هو غاية ووسيلة في ذات الوقت، فالنظم السياسية الحاكمة ليست في أحد جوانبها إلا انعكاسا لواقع المجتمعات التي تحكمها، وليس ممكنا إرساء الديمقراطية أو تحقيق التنمية دون إدخال تغييرات عميقة جذرية في ذهنية الفرد ومن ثم المجتمع، فالتحجر الفكري والذهنية البالية هي السبب في قيام علاقات إجتماعية مجحفة تنعكس بشكل سلبي على الحياة السياسية والاقتصادية. ولعل أهم عنصر في النظام الاجتماعي هو "**المرأة**" فهي نصف المجتمع ومحور الأسرة وتؤدي أخطر الأدوار وأهمها في تربية النشء، لذلك ينبغي أن نبدأ برفض النظرة المتخلفة التي ترى المرأة مجرد موضوع للمتعة وتعتبرها مخلوقا من الدرجة الثانية، مثلما ينبغي أن نتجاوز النظرة المغلوطة التي ترى في قضية المرأة صراعا مع الرجل، فالمرأة والرجل متساويان في الحقوق والواجبات العامة والمكانة الإنسانية ولكل

منهم استعدادات ومكونات نفسية وبيولوجيـة مميزة ومكملـة للآخـر ولا يمكن بتاتا لأحدهما الاستغناء عن الآخر أو القيام بدوره بدلا عنه. وتبقـى المشـاركة الكاملـة للمـرأة في الحيـاة السياسـية والاقتصادية والاجتماعيـة والثقافية شرطا ضروريا لنجاح أي مسـعى للنهضـة، لكـن لا ينبغـي لهذه المشـاركة أن تتحـول إلى سـبيل لإحـداث مواجهـة مـع القيـم والثوابـت والخصائص الحضارية، وتحتل قضايا اللباس والزي والآداب العامة وحدود العلاقات بين الرجـل والمرأة وطبيعـة هـده العلاقـات موقعا هاما لكنهـا ليست محور ولا جوهر النظرة الإسلامية للمرأة، لأن هذه النظـرة تـرى في قضية المرأة أنها جوهر المجتمع وأساس قضية الإنسان في مجتمعنا.

- نحن لا نعيش في جزيرة نائية معزولـة عـن العـالم أو مقطوعـة عنـه، لكننـا موجودون ضمن مجتمع دولي تتداخل فيـه المصـالح وتتضـارب السياسـات والأهداف والتوجهات، وبحكم التحـولات والتغـيرات الكـبرى الـتي تطبـع نهاية قرننا هذا بل الألفية بأكملها أصبحت محاولة التقوقع على الـذات أو الإنغلاق على النفس أو قطع الصلة بالغير ضربا من ضروب المستحيل بـل ربما قلنا أنه محاولة إنتحار. الحقائق الثابتة تظهر أن عالمنا منقسم إلى عالمين عالم الفقر وعالم الغنى، عـالم القـوة وعـالم الضعـف، عـالم التقـدم وعـالم التخلف...الخ وبعبارة أكثر شمولا – وأقل تشاؤما – عالم الشـمال وعـالم الجنوب، إننا جـزء مـن عـالم الجنـوب هـذا وهـذه التحـولات والتغـيرات الحادثة تمنحنا فرصا نادرة بقدر ماتضعنا في مواجهة مخاطر قاتلة، فبمثل ما يمكننا أن تستفيد مـن موجـة التحـول العـالمي نحـو الديمقراطيـة، يمكـن أن تقضي عولمة الاقتصاد وثورة المعلومات على آخر أشكال السيادة القوميـة التي مازالت صـامدة.تنـامي مظـاهر الاعتمـاد المتبـادل وتزايـد التوجهـات التعاونية بين الدول تمثل بكل تأكيد مؤشـرات إيجابيـة ينبغـي العمـل علـى

دعمها، لأنها تشكل الطريق السليم لبناء نظام دولي جديد أكثر توزانا وأقرب لمبادئ العدل والإنصاف.

- حقيقة التوزانات الدولية وطبيعة التحولات العالمية، تفرض على كل الدول دون استثناء أن ترتبط بشكل أو بآخر بكيان أوسع يوفر لها إطار أفضل للتحرك وشروطا أحسن لتحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية.

هذه المعطيات تطرح علينا السعي لتحقيق كياننا الدولي الخاص والذي لا يمكن أن يكون إلا في إطار العالم العربي أولا والأمة الإسلامية في مرحلة لاحقة، وليس الاختيار هذا مبنيا على روابط عاطفية أو أحلام مثالية لكنه استجابة لثوابت التاريخ ومعطيات الجغرافيا ووعي بحقائق العصر الحاضر. وتحقيق النظام العربي الجديد (الذي ينبغي أن يتجاوز الحدود اللغوية والعرقية ليصل إلى مداه الطبيعي الذي ترسمه الحدود الحضارية والتاريخية) ينبغي أن ينطلق من منطلقات واقعية مبنية على مشاركة شعبية واسعة وحقيقية، وينبغي أن تكون أهدافه النهائية واضحة، ومنطبقة مع المطالب والتطلعات الأساسية للجماهير العربية وهي:

1. تحقيق الوحدة العربية
2. ضمان الأمن القومي العربي
3. تحقيق التنمية العربية على اساس التكامل.

- القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للعرب والمسلمين، فهي قلب العالم العربي جغرافيا وقلبه دينيا وحضاريا، وقلب قضيته سياسيا واستراتيجيا. يجب علينا أن نعي جيدا أن هذه القضية ليست قضية نزاع أو صراع عادي بين دولتين أو بين مجموعة من الدول، لكنها قطعة محورية في لعبة السياسة الدولية المعاصرة، تتداخل فيها مؤثرات الدين ورواسب التاريخ وتتضارب حولها مصالح سياسية واقتصادية وأمنية هائلة. لكن علمنا

ووعينا بهذه الحقائق لا يعني بالضرورة الرضوخ والقبول بواقع الحال، ولا يبرر بأي حال من الأحوال "الهرولة" نحو سراب السلام الخادع أيا كان شكله أو لونه، إن حقيقة موازين القوى العالمية والإقليمية لا تسمح للعرب بتحقيق كثير من المكاسب على مائدة المفاوضات، هذه مسلمة لامجال لمناقشتها، لكن ما يجب التنبه له هو أن كل سلام يقفز على المشاكل الرئيسية (وتتمحور هذه المشاكل في أربع محاور: القدس – اللاجئين – الدولة المستقلة – الأراضي العربية المحتلة) هو سلام غير عادل وبالتالي سلام غير دائم.

إننا لا نزعم أن ما ذكرناه هو الحق الذي لايرقى له شك ولا يطاله نقاش أو نقد، لكننا على العكس تماما نريده منطلقا لنقاش وطني فعلي وبناء تشارك فيه كل القوى والتيارات والفعاليات الفكرية والسياسية الوطنية، ولنقل أننا اردناه نوعا من "**إعلان المبادئ**" (حتى نجاري الموضة الرائجة في الأدبيات الفكرية والسياسية العربية في هذه الأيام **!!**) حاولنا فيه إبراز رؤاتنا وتصوراتنا للقضايا الكبرى التي تشغل بال شعبنا وأمتنا، والمساهمة في الحوار الفكري الضروري لتحديد الشروط والعوامل الكفيلة بتسهيل وتسريع وتفعيل حركة النهضة الشاملة، التي تمكننا من المضي بثبات لبناء جزائر حديثة وقوية في حضن الألفية الثالثة، لنحقق حلم الجزائر المنشودة □□



الشيخ محفوظ نحناح رئيس حركة مجتمع السلم، من مواليد مدينة البليدة سنة 1942 أستاذ جامعي شخصية وطنية بارزة لها بصماتها الواضحة على الساحة الدعوية، و الفكرية، و السياسية، على المستوى الوطني، العربي و الدولي. حاز في الإنتخابات الرئاسية سنة 1995 على 3 ملايين صوتا (25%)، و لحركته 70 مقعدا في البرلمان و 7 حقائب وزارية في الحكومة الائتلافية.

ألقى محاضرات في مؤتمرات و معاهد دولية عديدة مثل مركز أولوف يالم بالسويد، المعهد الملكي الأردني، المعهد الملكي البريطاني...

- الشعوب التي تعجز عن التطلّع إلى المستقبل، تعجز أكثر عن مواجهة الحاضر. أمّا الشعوب التي تعجز عن استيعاب التاريخ فإنّها ستفقد الحاضر و المستقبل معا.
- الخيار الثالث.. أو البديل الشامل، ليس دعاية و لا حلما أفلاطونيا، بل هو حقيقة تتجسّد ملامحها و تتبدّى قسماتها كلّ يوم في عالم أرهقته أثقال الاستبداد و الشمولية، و أتعبته شطحات الحريّة المتطرفة. عالم يتّجه بسرعة متزايدة نحو وسطية الإسلام وسعته و مرونته.. لكن بأسماء و عناوين مغايرة.
- في زمن العولمة.. زمن ثورة المعلومات و هيمنة السوق الحرّ و تلاشي السيادة.. كيف نحوّل الوطنية إلى محرّك لمجتمع يتصالح مع ذاته أوّلا.. و يتعايش مع غيره.. و يصنع الحياة؟
- ليست الديمقراطية نظاما يدّعي الكمال أو العصمة، لكنّه في كلّ الحالات يبقى أفضل النظم السياسية الموجودة. و ليست الديمقراطية عقيدة و لا دينا جديدا. و لا ينبغي لها أن تكون كذلك. إنّها منهج يهدف إلى تحقيق حكم الشعب لا أكثر.

يمضي الرجال ويبقى النهج والأثر